هيئة المنطقة الحرة تصرف مكافآت بمئات الآلاف لمحافظ عدن ومرافقي الراعي والأرياني

887 مليون ريال ديون القطاع الحكومي بعدن لمؤسسة الكهرباء

صعدة

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 3 صفر 1428هـ الموافق 21 فبراير 2007 العدد (91) Wed. 3/2/1428 - 21 Feb. 2007 No. (91) 40 ريالاً 16 صفحة

الرئيس يؤكد والمعارضة تنفي البعد الاقليمي لأحداث صعدة

■ محمد العلائي

اتهم الرئيس علي عبدالله صالح، الحوثيين، بأنهم «ينفذون إرادة الغير لتصفية حسابات إقليمية. في حين رفضت احزاب اللقاء المشترك أية «مساع رامية إلى اضفاء الطابع الاقليمي» على احداث صعدة. وقالت إنها «قضيةوطنية عامة تعني جميع اليمنيين».

وكان المشترك بعد اجتماع كُرس لأحداث صعدة الاثنين ادان في بيان له – هو الأول منذ اندلاع المواجهات الجارية طرفي المعارك العسكرية التي تدور رحاها في مناطق متفرقة من محافظة صعدة. وعبر في البيان نفسه، عن ادانته لاستمرار خطاب المكايدات السياسية في القضايا الأمنية.

وإذ رفض المشترك «اسلوب المعالجات العسكرية للقضايا ذات الطابع الوطني والخلاف السياسي»، مؤكداً ان «الخيار السلمي الديمقراطي هو السبيل الوحيد للتعبير عن المطالب السياسية والاجتماعية والآراء والأفكار»؛ أكد رئيس الجمهورية لدى اجتماعه بالعلماء أن «الشعب والعلماء سيكونون إلى جانب القوات المسلحة» بالمرصاد لهؤلاء (في اشارة للحوثيين) الذين وصفهم بأنهم باعوا أنفسهم للشيطان.

وأعاد الإشارة إلى أن «ما يجري هو عمل تخريبي من عناصر ظلامية تهدف إلى إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء عبر الانقلاب على النظام الجمهوري ومكاسب الثورة».

وخاطب العلماء: «لهذا نحن نضع أمامكم حقيقة هذه الشرذمة حتى تضطلعوا بمسؤوليتكم وتنوير المجتمع بالنوايا السيئة والشريرة التي يضمرونها للدين والوطن والثورة».

اللقاء المشترك بعد ان عبر عن أساه في أول موقف موحد له ازاء احداث صعدة الأخيرة انتقد حجب ما يجري عن المجتمع «لا سيما بعد الاعلان عن حل المشكلة في ابريل 2006م والوصول إلى اتفاق ثنائي عقد قبيل اجراء الانتخابات المنصرمة واحيط بتكتم شديد وبعيداً عن المؤسسات الدستورية والرأي العام والقوى السياسية». وقال: «إن تجدد المواجهات المسلحة بالصورة الراهنة يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن الاسلوب الخاطئ في التعاطي مع ما حدث ويحدث

التتمة في الصفحة 4

في ضرورة إعادة صعدة إلى السياسة

■ المحرر السياسي

أفسد اللقاء المشترك في بيانه الصادر الإثنين بشأن أحداث صعدة «صناعة الإجماع الوطني» التي بدا وكأنها قد دخلت دور الازدهار.

أعاد البيان، بصرف النظر عن اللغة التي اعتمدها، الاعتبار إلى السياسة، فالثابت أنه لا إجماع يمكن أن يتحقق في حرب داخلية حتى وأن كان أحد طرفيها فئة صغيرة ترفع السلاح في مواجهة الدولة.

والمؤمل في بيان المعارضة أن يعيد طرح أحداث صعدة في سياق السياسة بما هي ممكنات وتسويات ومقاربات تراعي الحساسيات والتعقيدات وتستند إلى منطق الدولة، وتقارب الأزمات بروح العصر، بدلاً من الانحدار إلى خطاب عصبوي تكفيري يشيطن «الخصم»، توطئة لاقصائه، فتجريده من انسانيته. عوض التهوين أو التهويل من شأن أحداث صعدة وتداعياتها

التتمة في الصفحة 4

ملف داخل العدد

التعليم في قبضة السياسة

- عن ضبط نقاوة الولاء
- عنف وقوده المعلمون والثيران
- إفراغ مدرسة بإب من مدرسيها الذكور

قتله شيخ أثناء عودته من المدرسة

■ «ناس برس»:

طلقة واحدة في القلب خرجت من فوهة بندقية تابعة لشيخ كانت كفيلة بإنهاء روح الطفل طه محمد العواضي (11 سنة) قرب منزله أثناء عودته من المدرسة من قبل شيخ ومرافقيه من سنحان.

قصة الطفل بدأت تفاصيلها بعد ظهر أمس الأحد حينما كان عائداً من المدرسة إلى بيته حيث ذهب إلى أحد المحلات القريبة من منزله في شارع بيحان بالأصبحي وعندها اعترضه شخصان بسيارة صالون كانت واقفة بجانب الطريق وعندها حاولوا اختطافه.

لكن الطفل طه حاول التخلص منهم واستطاع أن يأخذ

التتمة في الصفحة 4

هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين تختار الوادعي رئيساً لها

اجتمعت هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين الأحد الماضي، وأقرت اختيار أحمد الوادعي رئيساً لها، ومحمد المداني منسقاً.

وأقرت الإجراءات التي ستقوم بمباشرتها في قضية السجناء المحتجزين بغير مسوغ قانوني في السجن المركزي بصنعاء.

وكان 54 سجيناً معسراً أوكلوا لهيئة الدفاع مقاضاة الجهات الإدارية والقضائية بسبب حجز حرياتهم بذريعة غرامات والتزامات مالية محكومين بها.

وكانت «النداء» وعلى مدى الأشهر الخمسة الماضية نشرت مأساة هؤلاء السجناء، وعرضت حالات لأسر تعرضت للضياع والتفكك بسبب فقدان عائليها. بالإضافة إلى نشر تصريحات قانونية وحقوقية أكدت جميعها على جريمة حجز حرية الغارم والمدين.

جاء ذلك بعد تحقيق أعدته الصحيفة من وسط السجن المركزي بصنعاء في رمضان الفائت- على غرار لجنة رئاسية بخصوصهم- حيث التقت سجناء قضوا

التتمة في الصفحة 4

«هود»: الشيخ منصور يرد عسكرياً على قرار البرلمان

تشكيل لجنة تقصي الحقائق في قضية الجعاشن

■ حمدي عبدالوهاب

لم يكد يمضي يوم على تشكيل مجلس النواب الأحد الماضي لجنة لتقصي الحقائق عن ما تعرض له مواطنو الجعاشن من تهجيرهم من منازلهم ونهب ممتلكاتهم، حتى قام أشخاص محسوبون على الشيخ محمد أحمد منصور صباح الأثنين الفائت بمهاجمة عزلة الصفة بالجعاشن ومحاصرتها.

منظمة «هود» وفي بيان قالت إن أطقماً عسكرية تابعة للشيخ محملة بالرشاشات فرضت حصاراً على عزلة الصفة مانعة المواطنين من الدخول أو الخروج إليها. واعتبرت أن السكوت عن هذ التصرف من قبل الشيخ ومليشياته سوف يخلق مشكلة مستقبلية للدولة لم تأخذ العبرة حتى الآن من ثمرة الحوثيين فلا تدع تمرداً آخر يقوم به المنصور.

وأضافت أن غض الدولة عن ما يقوم به الشيخ من تشكيل عصابات مسلحة وجمع الاسلحة وارهاب المواطنين يجعل أجهزة الدولة خاضعة له.

كما أضافت أنه في الوقت الذي تقوم فيه الدولة بالحديث عن منع المظاهر المسلحة وسحب الاسلحة وفرض سلطة القانون وتحديد عدد المرافقين للمسؤولين يوجد في الوقت نفسه من المشائخ كشيخ مملكة الجعاشن يمتلك اسلحة لا تملكها دول ويقوم بتدريب المليشيات وتسليحها.

وطالبت المنظمة اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق عن القضية اتخاذ الاجراءات العاجلة للحفاظ على أرواح

التتمة في الصفحة 4

لا دخاناً أبيض سيتصاعد من قاعة أبولو

كرادلة الاصلاح يجددون للشيخ الأحمر بواسطة الإرادة الشعبية

■ سامي غالب

يتميز التجمع اليمني للإصلاح منذ نشأته ببرنامج انتخابي الكتروني متطور يتم من خلاله فرز أصوات المتنافسين لشغل 130 مقعداً في مجلس الشورى (اللجنة المركزية). وذلك على الأرجح ما سيحدث مطلع الأسبوع المقبل عندما يلتئم المؤتمر العام الرابع للإصلاح في العاصمة صنعاء.

البلاغ الصحفي الصادر مساء الاثنين الماضي تعمد الاستطراد حال تطرق إلى بند المؤتمر الخاص بانتخاب مجلس الشورى الذي سيتم انتخابه من اعضاء و عضوات المؤتمر «وفق آلية تنافسية تتيح فرصاً متكافئة للترشح لعضوية المجلس حسب اللائحة الداخلية»، عدا هذا فقد التزم صائغو البلاغ الاقتضاب، وربما أصابهم قدراً من الانقباض، وهم يشيرون إلي أن بنود المؤتمر تتضمن انتخاب رئيس الهيئة العليا (رئيس الحزب) ونائبه، ورئيس الهيئة القضائية.

لا يحيل البلاغ هنا على اللائحة الداخلية التي تلزم المؤتمر بانتخاب اشخاص جدد لشغل المواقع العليا في الحزب (الرئيس والأمين العام ورئيس مجلس الشورى). ومعلوم أن شاغلي هذه المواقع قد استنفدوا الحق في الترشح إليها بعد 3 دورات انتخابية.

شيخان الدبعي، نائب رئيس لجنة الإعداد للمؤتمر، نفى في مؤتمر صحفي الاثنين إمكانية حدوث أي تعديلات في لوائح «الاصلاح»، وإذ لفت إلى عدم تقدم أية هيئة إصلاحية بمقترحات تعديل، قال إن إحداث تعديل يضمن بقاء أي من القيادات (الحالية) رهن بإرادة المشاركين في المؤتمر.

إرادة المشاركين هنا تحيل على «الإرادة الشعبية»، التي غالباً ما تترجم نفسها في البلدان العربية على صورة مسيرات تأييد ومبايعة للحكام العرب المقيمين (بالأحرى المقعدين) في القصور الرئاسية والملكية.

التتمة في الصفحة 4

● الصف الأول من الإصلاح مرشح للبقاء لدورة رابعة – صورة من مؤتمر سابق

ورطة جميلة؟!

فكري قاسم
fekry19@homtmail.com

● بشكل مستمر تصلني رسائل (شكاوى) من قراء كُثر حول عديد مواضيع من واجبي الكتابة عنها. غير أن بعضهم، مثلاً، يرى في «بيارة الحارة» مشكلة عويصة فيبرق إليَّ: «إكتب قلهم يصلحوها».

لا بأس، سأكتب، فذاك نوع من الحب الذي «يفصع الظهر أحيانا» والحمد لله على كل حال.

● الحياة –عموما– لا تخلو من المتاعب، ولا أخلو أنا من التقصير.

أشعر في أحايين كثيرة أنني لست أكثر من حقيبة أوراق مزدحمة بالمتاعب، وأنني معني بقراءة كل رسالة على حدة. بعض الشكاوى يستطيع المرء أن يحلها عبر الهاتف، بعضها الآخر، بالبرطعة كم مشوار. وبعضها الثالث بالكتابة.

لكنني منهك، ومنذ قرابة عام وأنا أقول: بكرة إنشاء الله، باروح عند الطبيب، ولا أروح، أو روحي تهدأ!!

● شكاوى الناس، ملفات طلب العون في الحصول على وظائف، التقارير الطبية التي يستعين أصحابها بي لمساعدتهم هنا أو هناك.

كُل هذا تعبير خالص عن حُب القراء لكاتب ما، وهو قبل ذلك تعبير أخلص عن سوء أحوال الناس.

بودي لو أنني أستطيع عدم خذلان أحد، بودي لو أنني أستطيع أن أعيش بهدوء كما أغلب خلق الله.

لكنها ورطة حياتي، وهي إجمالاً ورطة جميلة و... إنني مُنهك!!

● في اليمن الكتابة عن قضايا الناس كمن يضع رسالة في زجاجة، ويلقيها في البحر!! أو بالبلدي: «كلم جدار؟!».

● لا يوجد فصل بين قضايا مهمة تمس حياة الناس، تمس أرزاقهم، تلوث أدمغتهم، وتؤذي مباشرة هدوءهم النفسي، وبين السياسة. كل شيء يتحول بسهولة إلى مناكفة بين السلطة والمعارضة، وننحشر في زوايا ضيقة وهبلا لا تبني بلداً، ولا تعزز لدى الناس إعتزازاً بأنفسهم أو بشيء مقدس، سموه «وطن طن، طن، طن»!

وإنني منهكٌ، وتعبٌ حد القرف.

● قبل فترة لا بأس بها، تمكنت بفضل زوجتي من ترتيب اوراق وشكاوى الناس، وعملت جدول للتناول، هذه ستكون في المقال القادم، وأخرى في المقال الذي بعده، وتلك لا تتناسب مع الصحيفة الفلانية.

المهم، كان يوماً مرتباً، إذ أن عمل جدول سيخفف عني ضغوطاً تضرب ذهني باستمرار.

زوجتي رائعة، وهي تساعدني في ذلك، رتبت كل الأوراق في ملف وضعته أمامي، بدأت أقلبه ورقة (شكوى) بعد أخرى.

وعند منتصف الملف وجدت بين الأوراق رسالة شكوى بخط أعرفهُ، جيداً، كانت الشكوى تقول باختصار شديدك «كل أوقاتك شغل، ومتى يا حبيبي ستتفرغ لي».

المواطنة: رحاب

● يا إلهي.. إنها زوجتي.

●●●

هل توقفت في كتابة مادة هذا الأسبوع؟ لا أظن. القارئ الكريم يريد في الغالب «مداجفة، مضرابة» اسبوعية. إن لم تفعلها، أو غبت، لأية أسباب؛ بينها أنك منهك، أو أن الصحف التي تكتب إليها، مثلاً، لا تحترم جهدك، وحبيت تعمل لنفسك حبتين كرامة، سرعان ما تجد القارئ يصفعك بأغنية: «ماله بطل يكتب؟... خلاص باع؟!».

حسبنا الله ونعم الوكيل.

البيضة.. جرحُ الإقتصادِ، فكاهةُ السياسة!

يحيى هائل سلام
yahyahayl@hotmail.com

هي بنتُ الدجاجة، ويقال: امها. لغزٌ مضللٌ وقديمْ، تلقفته فكرةٌ محتالةٌ لتضليل مضاعفْ: البيضةُ والحجرْ.

قبل أكثر من عقد من الزمان، لعبت زعاماتٌ دينيةٌ بالبيضة والحجر،أوهكذا يحلو للبعض فهمها،في استحضارها البيضة في غير مقام شاهداً على الجوع، والجوع كافر، مثله مثل القادم آنذاك من هناك. في هذا الإلتباس، كان اللاعبون مهيأين للخيانة: خيانةُ اللعب، فإذا بالبيضة طرفٌ في مقايضة، لا حرج أن يكون النكوص الى ماقبل 90/05/22م، طرفها الآخرْ!!

ليس الأمر كذلك اليوم، فبيضة محمد قحطان، ناطق المشترك، والتي إستفزت الحاكم قبل أسابيع، وإن أرادها صاحبها دعابة، لم تكن كذلك، فهي لم تعد صالحة للتسلية، ولا للحيرة، إذْ قد تكّشفَ اللغزْ: عشرون ريالاً هوسعر البيضة الواحدة..

إذن فهي جراح الإقتصاد اليمني النازفة. " قالوا تنافُس، وحرية تجارة!". لم يكن بائع الفواكه في أحد أسواق مدينة تعز، عبدالله محمد علي، يعلم أنه في رده ذلك على استنكار أحد المستهلكين غلاء البطيخ، يضع علامتيْ تعجب: واحدة في موازاة مداعبة قحطان الرئيس، وأخرى على هامش انذار الرئيس التجار، وما بينهما بطونٌ خاوية، وسؤال في الإقتصاد ضالعٌ في السخرية من هشاشة الهوية: أأبراجُ التحكم والقيادة، أم الاوكازيونْ؟!

إنه الاوكازيون بطبيعة الحال. " إن رئيس الجمهورية لا يستطيع فعلاً ولا يملك ان يغير سعر الدجاجة أوالبيضة" (عن مارب برس)، ردَ مصدرٌ في الحاكم على قحطان. وتقول فوزية الشرعبي رئيس قسم الاقتصاد بجامعة تعز: " كل العالم اقتصاد حر، واليمن تتبنى الاقتصاد الحر، وهي على وشك الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لكن المزايدات السياسية، ومن خلال الديمقراطية أدت إلى فهم خاطئ للاقتصاد "..

من هذا المنظور، تستقرئ فوزية، حضور السياسي في سطوع القشرة الخارجية للبيضة:" هي عملية سياسية، وليست اقتصادية ". أما لماذا البيضة على وجه الخصوص، فتقول:" لأنها سلعة مهمة، إنها مصدر أساسي للبروتين، وبذلك أرادوا القول إن طفل اليمن ليس له غذاء". وعلى خلفية ما تراه الدكتورة توظيفاً سياسياً للاقتصاد، فإنها لا تتردد عن إلقاء اللوم في تدهور الوضع الإقتصادي على المعارضة:" كلما بدأ برنامج كلما عملوا ضجيجاً". وباستغراب تضيف:" ينادون بعدم رفع الدعم، كيف ذلك في الاقتصاديات الحرة ".

هنا وقفةٌ للتأمل، لوأن المعارضة، توقفت عن الضجيج، أتراهُ يروقُ السوقْ، ويخفض للحفاة العراة الجياع جناح الأسعار من الرحمة، بالتأكيد فإن مثل ذلك لم يكن قد تبادر الى ذهن جورج شولتز وهو يطلق عبارته الشهيرة: "الأسواقُ لا ترحمْ ". يقول عبدالجليل المصنف، وهو أحد كبار منتجي البيض:" هناك ارتفاع في سعر التكلفة، مؤخراً ارتفع سعرالطن الذرة من $90 الى $235، والصودا من $160 الى $270". ودون ان يهمل تأثيرات مرض انفلونزا الطيور على تقلب سعر البيض صعوداً، يضيف:" في عام 86م كان سعر الكيس العلف 1800 ريال، اليوم تصل قيمته إلى 67000 ريال، تأمل الفارق، وبالتالي انعكاسات ذلك على سعر البيضة ".

من منظور علم الاقتصاد فإن" إرتفاع الأسعار يعني قلة دخول أفراد المجتمع"، تقول الدكتورة / فوزية، وقد تجاوزت محطة إلقاء اللوم في توصيف الجرح الإقتصادي اليمني الى القول: "إرتفاع الأسعار على مستوى عالمي، إضافة للكوارث والحروب التي شهدتها المنطقة، كلها عثرات واجهت وتواجه الإقتصاد اليمني ".

أيضا هناك من تصفهم الدكتورة بالمافيا داخل الوطن، إنهم أولئك الذين يُهرِّبُون السلع الأساسية المدعومة، وبالتالي يلحقون الأذى بالاقتصاد الوطني، لذلك فإن محاربة الفساد من وجهة نظرها أحد الحلول الرئيسة لوقف نزيف الإقتصاد، تقول:" برنامج فخامة الرئيس ممتازجداً لمحاربة الفساد المالي والاداري "، وتضيف:" إذا ذهبت عائدات النفط التي تذهب لدعم السلع إلى زيادة الأجور والمرتبات، يكون أحسن "..

لكن هل يوقف ذلك نزيف الجراح؟ يقول عبدالرزاق مهيوب، وهو مدرس في المرحلة الأساسية:" أيش الفائدة تضاف إلى راتبي خمسة أو عشرة الف ريال بينما الاسعار الى إرتفاع مضاعف، الواقع أنه مع كل إضافة في الراتب وارتفاع في الأسعار راتبي يقل "!

لهذا الكلام مرادف في علم الإقتصاد، تقول الدكتورة رئيس قسم الإقتصاد:" كلما ارتفعت الأسعار، كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية "، من هنا تتضح معالم الطريق الى الخلاص:" رفع قيمة العملة الوطنية " تقول الدكتورة. لكن كيف؟، ليس السؤال دائرة مفرغة، فهي تمتلك الجواب:" تدعيم العملة الوطنية بالعملة الأجنبية عن طريق التصدير للمنتج الوطني، والتصدير أحد موضوعات انضمام اليمن الى منظمة التجارة".

ومرة أخرى، لكن، الدكتورة لا تراهن في بارقة التصدير على أكثر من شيئين: "الأسماك وبعض المحاصيل الزراعية، كالفواكه والخضروات، والمحاصيل النقدية كالبن والقطن".

وفيما يشبه إطلاق النيران من بندقية مصوبة تجاه محكوم عليهْ، تقول:" طبعاً ما عنديش صناعة في اليمن، لا أستطيع القول أن معي صناعة أغزي بها دول الجوار والعالم، ما يوجد هو صناعات تحويلية، لا تخدم الاقتصاد الوطني، أنا أعتبرها فاشلة، إنها تجلب المواد الخام من الخارج، وكل ما تفعله هنا، إهدار الماء والطاقة، لاحظ ما تحتاجهما البلد، ثم تشبيع الأرض بالمواد الكيماوية وما تتسبب به من أمراض مستوطنة، أما عن تشغيلها للأيدي العاملة، فإن هذه الصناعات لا تستوعب أكثر من 1% من البطالة، وفي الغالب ما يخضع ذلك للمحاباة، وليس على أساس الكفاءة"!!

وتضيف: "إذا استمرت تلك الصناعات بالمنظومة التي هي عليها، ولم تتطور في عملها، وتبدأ تنتج المواد الأولية داخل الوطن فإنه سيقضى عليها في الاقتصاد الحر ".

الحقيقة اننا أمام إخفاقين: إخفاق الدولة وإخفاق السوق. لكن الضحية واحد. أحمد عقلان كان حذراً وهو يقترب من بائع الخضروات:" بكم الكيلو الطماطيس؟". جاءه الرد قاطعا كالسيف:" 150 ريال ". في مراوغة للإنتباه، راح ينسحب بهدوء، حتى استوقفه سؤالي الذي لاأدري مادفعني اليه: ماذا ستفعل الآن؟ يجيب:" شاترك له حقه واسرح عند غيره"، في هذه الأثناء كان مجلس النواب يستعد لتحرير أكثر للتجارة، فيما يسمى بقانون التجارة الداخلية، لكن ليس علينا أن نكون أكثر تفاؤلا من أستاذ الإقتصاد آرثر اوكون: "لا أستطيع أن أرحب بالسوق باكثر من هتافين!!".

زيارة الرئيس لدبي تحرك اتفاقية ميناء الحاويات في البرلمان

طلب وزير النقل تأجيل الاستماع لرد الوزارة على الاستفسارات والملاحظات من قبل لجنتي النقل والمواصلات، والتنمية والنفط، بمجلس النواب حول اتفاقية ميناء المنطقة الحرة بعدن والتي رأت فيها اللجنتان إجحافاً بحق اليمن.

مصدر في وزارة النقل قال إن طلب الوزير تأجيل الالتقاء بأعضاء اللجنة الخاصة بدراسة الاتفاقية عائد لمتغيرات جديدة تتمثل في عدم رد هيئة موانئ دبي على مطالب الجانب الحكومي بتعديل بعض شروط مناقصة تشغيل ميناء الحاويات.

وأضاف أن الوزير بعث بمذكرة إلى رئيس وأعضاء اللجنتين الاثنين الماضي، أشار فيها إلى أنه وبناءً على ما توصلت إليه اللجنة المشكلة من مجلس النواب والحكومة برئاسة عبدالله أحمد غانم بوجوب تعديل بعض مواد الاتفاقية، أرسلت الحكومة مذكرة رقم 2006/407 إلى هيئة موانئ دبي تطالبها بإعادة النظر في بعض شروط الاتفاقية.

ولعدم رد موانئ دبي على رسالة الحكومة فإن الوزارة ترى إرجاء مناقشة رد الجانب الحكومي إلى أن يصل جواب موانئ دبي.

لجنتا: النقل والمواصلات، والتنمية والنفط، عاودتا بداية هذا الاسبوع دراسة الاتفاقية وحددت يوم أمس للاستماع إلى رد وزير النقل على بعض الملاحظات في الاتفاقية.

مصادر في اللجنتين رأت أن معاودة دراسة الاتفاقية في مجلس النواب كانت على خلفية زيارة رئيس الجمهورية إلى دبي أواخر الشهر الماضي والتقائه بهيئة موانئ دبي التي أرسيت عليها مناقصة تشغيل ميناء الحاويات بعدن. واشارت إلى أنه قد يكون تم الاتفاق على تعديل الاتفاقية.

اللجنة الخاصة بدراسة الاتفاقية كانت قد جمدت دراستها العام الماضي بناء على توجيهات رئيس الجمهورية قبل الانتخابات الماضية.

البرلمان ينقسم ما بين رافض ومؤيد لمشروع قانون معالجة أضرار القات

أثار مشروع قانون بشأن معالجة أضرار القات بالتدرج والتعويض، نقاشاً حاداً في جلسة البرلمان الاثنين الماضي ما بين مؤيد لإحالته إلى لجنة خاصة، ورافض لهذا المشروع مطالباً برفضه.

النواب المؤيدون لإقرار المشروع تحدثوا عن أن شجرة القات ازدادت بشكل كبير وعلى حساب زراعة المنتجات الزراعية، وأن تناول القات ينتج عنه العديد من الامراض الخطيرة وكذلك يأخذ أغلب أوقات المتناولين له على حساب أعمالهم وصحتهم.

وأن اليمن كانت تشتهر بمنتجاتها الزراعية في الماضي والتي اختفت مع انتشار زراعة القات التي ازدادت في السنوات الأخيرة في أغلب الوديان ذات التربة الخصبة.

النائب عيدروس النقيب قال إن إقرار مثل هذا القانون سوف يسهل على اليمن الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي والتي تصنف القات ضمن المواد المخدرة.

فيما النائب محمد عبد سعيد وصف طرح المشروع بالخطوة الشجاعة. داعياً إلى تبني الحكومة حملات توعية وتثقيف بمخاطر وأضرار القات.

النواب المعارضون لهذا المشروع وصفوه بأنه أخطر على المواطنين من القات لأن أغلب المواطنين يعيشون على عائدات مبيعات القات وأنه في حالة إقرار هذا المشروع سوف يتضررون لعدم وجود البديل. وطالبوا بسحب المشروع وعدم إحالته إلى لجنة خاصة.

رئيس الجلسة يحيى الراعي تحدث عن اهمية المشروع، وأن القات يمثل مشكلة بالنسبة لليمن اقتصادياً وصحياً، وأنه جراء التوسع في زراعة القات أصبحت اليمن تستورد جميع المنتجات الزراعية حتى الثوم تم استيراده من الصين. كلام الراعي أوحى بأنه سوف يحيل المشروع إلى لجنة خاصة لدراسته إلا أنه اقترح على المجلس تبني ندوات ودراسات تناقش المشكلة ووضع معالجات لأضراره بما لا يضر بالمواطنين الذين يعتمدون عليه وبعد ذلك يتم إحالته إلى اللجنة لدراسته.

مشروع القانون قدمه النائب نجيب سعيد غانم في 29 مادة موزعة على ثمانية فصول وقال غانم إن تقديمه لهذا المشروع نتيجة الضرر الذي يلحقه القات بالمواطنين والمجتمع من خلال ارتفاع معدلات الاصابة بالامراض النفسية في أوساط المواطنين والتي تعد اكبر من سواها من المعدلات في العالم العربي بعشرات الأضعاف.

كما أن القات يستهلك 80٪ من استهلاك المياه، وأن ما تصرفه الاسرة اليمنية من دخلها الشهري للقات 12٪، فيما تصرف للتعليم 1٪. بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الاصابة بالأمراض الخطيرة كالسرطان.

اخبار قصيرة

● على خلفية رفض هيئة رئاسة مجلس النواب تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، واكتفائها ببعث رسالة إلى وزير الأوقاف بشأن قيام السلطات المحلية في عدن بنبش قبور شهداء 13 يناير 1986 ودهم النصب التذكاري لهم، رفض النائب عيدروس النقيب الإجراء الذي قامت به هيئة الرئاسة، داعياً إلى احترام رأي اكثر من 13 نائباً طالبوا بتشكيل لجنة بناءً على الحق الذي تعطيهم إياه لائحة المجلس.

وقال: «في وقت اثارة الموضوع في المجلس ومطالبتهم بتشكيل لجنة قام أفراد من جهات رسمية في عدن وبلباس مدني بمهاجمة المعتصمين من ذوي أسر الشهداء وخلع الخيام».

وعلق: «إذا كان هذا التصرف من سلطات رسمية إزاء قبور الموتى وكذا ضد اسرهم المعتصمين فماذا أبقوا للعصابات وقطاع الطرق!!؟».

● «مقابر اليهود والنصارى وحتى مقابر كلاب النصارى تُحترم. فيما مقابر الشهداء تنبش من قبل جهات رسمية»، الكلام للنائب عبدالباري دغيش في جلسة البرلمان السبت الماضي اثناء مناقشة المجلس ما تعرضت له قبور شهداء 13 يناير من هدم ونبش، مطالباً المجلس بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق.

● شارك مرافقو رئيس اللجنة المالية بمجلس النواب في الندوة التي عقدها البنك الدولي الثلاثاء الماضي بصنعاء بشأن التأجير التمويلي.

● للموقف القوي الذي وقفه النائبان: الوجيه والهجري، أمام عدم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في قضية الجعاشن، وعدم الرضوخ لمقترح رئاسة الجلسة بالتواصل مع وزير الداخلية وإعطائه فرصة حتى الاربعاء لحل الموضوع وإجبارها بالعدول عن مقترحها.

علق الراعي عليهما بالقول أن «المجلس هو الوجيه والهجري».

ممتلكات تعاونيات المحافظات الجنوبية بيعت من قبل السلطات التنفيذية وقيادات التعاونيات

وصف تقرير للجنة المشتركة من لجنتي القوى العاملة والشؤون الاجتماعية والصناعة والتجارة بشأن أوضاع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في محافظات: المهرة، الضالع، لحج، حضرموت، شبوة، وأبين، أن الشخصية الإعتبارية والقانونية لمعظم هذه الجمعيات منقودة منذ سنوات وأنها لم تقم بأي نشاط ومجمدة وأن ما يمارس من نشاط من قبل البعض لا يستند إلى القانون.

وأضاف أن هناك عدداً من التعاونيات لم يتبق لها من أصول وأن معظم ممتلكاتها وأصولها الثابتة والمتحركة تعرضت للنهب والسلب والاستغلال الشخصي.

كما أضاف أن بعضاً من ممتلكات الجمعيات تم بيعها من قبل المكاتب التنفيذية بالمحافظات والبعض الآخر من قبل قيادات التعاونيات.

وأوصت اللجنة في تقريرها بتشكيل لجنة من وزارات الشؤون الاجتماعية، الصناعة والتجارة، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، لحصر ما تبقى من ممتلكات التعاونيات وتقدير قيمتها وبيعها في المزاد العلني وتوزيع مبالغها على المساهمين وكذلك متابعة استرجاع كل ممتلكات الجمعيات.

بعد أربع سنوات من قيام وحدة اقترنت بالخطاب الديمقراطي، كان على اليمنيين أن يدركوا أن الديمقراطية ولكي تؤتي ثمارها، يجب أن تتجاوز كونها مجرد خطاب، وإلا فإنها لن تكون شيئا مذكورا. فهي آليات لا تعمل ما لم توضع في سياق واع بأنه فعلاً ليس هناك أسوأ منها سوى غيابها.

هذا الإدراك، أو لنقل الاصطدام به، كان سببه تحول القليل من الآليات والتوجهات التي أزهرت في سماء دولة الوحدة، كحرية الإعلام، التعددية الحزبية، حرية النقاش العام، الانتخابات، تحولها إلى مصدر للإرباك العام الذي أفضى في النهاية إلى الحرب.

ثم ومع وضع الحرب أوزارها وجد اليمنيون تطلعاتهم مكشوفة الظهر، فباستثناء قرار العفو العام الذي اتخذه الرئيس علي عبد الله صالح فإن شعارات الحرية السياسية والتعددية الحزبية، والنقاش العام حتى حول القضايا العادية كالسلطة المحلية، وحتى الخلاف حول قضايا كمصدرية الشريعة في الدستور، صارت قضايا مرتجفة، ومرعوبة. مخلية الساحة للنهج الأمني والعسكري لشركاء النصر (المؤسسة الرسمية، والتجمع اليمني للإصلاح) لإدارة المجتمعات المحلية، بما يمثله ذلك من خطورة على دولة مثلما ورثت الفرص والإمكانيات، فقد ورثت التحديات والمشكلات.

ولولا (الروح الحزبية العالية) للكتيبة الاشتراكية المدنية بقيادة الأستاذ علي صالح عباد، ومعها إدراك رسمي بأن انتهاء المعركة عسكرياً يقلل من الخوف الأمني من الحزب الذي في حقيقة الأمر لا يشكل أي ضرر على دولة الوحدة، إذ ما حدث قبيل الحرب وأثناءها إن من خطاب انفصالي أو حتى في علاقات قيادات دولته بدول الجوار، كان اختلالا في أداء الحزب أكثر من كونه مشروعاً له. فالوحدة في تاريخ وفكر الحزب كانت من أوضح عناوين تاريخه السياسي.

نبيل الصوفي
nbil21972@hotmail.com

شعر رأس المرأة، أم تعليمها

التجمع اليمني للإصلاح بعد المؤتمر العام الرابع.. حزب يعمل وفقاً لقواعد الإدارة والسياسة، أم جماعة للوعظ والإرشاد

أقول لولا ذلك، لكان مشروع الديمقراطية اليمنية الذي كان مجرد توجهات ورؤى وأمان وادعاءات، قد انهار نهائياً واختفت كل مكوناته التي هي بالأساس لم تزل غريبة على البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية للدولة الموحدة قبل الحرب أو بعدها.

في هذه اللحظة، ورغم أنه كان أكثر انتشاء من نتائج الحرب، وأكثر التزاماً للواقعية التي أنتجتها، أقصد العدوانية الخطابية ضد الاشتراكي، مقابل تمجيد ما أنتجته الحرب، فقد عقد التجمع اليمني للإصلاح مؤتمره العام الأول (22-25 سبتمبر 1994م) في إشارة مهمة لحسمه الانحياز للعمل العلني الحزبي التعددي.

ولعله وبإعادة قراءة ما أنتجته الآلة الإعلامية الإصلاحية حينها من خطاب، إن عبر تصريح القيادات أو ما نشرته صحيفة الصحوة، يلحظ المراقب وبوضوح أن الإصلاحيين تعاملوا مع مؤتمرهم التنظيمي ذاك، كأحد ركائز العمل الديمقراطي الدستوري، على حد تعبير افتتاحية الصحوة في الـ15 من سبتمبر.

وكتأكيد لـ"التزام الإصلاح بالقوانين والطرق السلمية في العمل السياسي نحو تثبيت الشرعية الدستورية" حسب كلمة رئيس الهيئة العليا لذات المؤتمر.

مؤتمرات للديمقراطية..

وبعيدا عن الخلاف الذي يسأل الحركات الإسلامية إن كانت قوى تحديث، أم ماكينات تستخدم الخطاب الديني لحماية الواقع المتخلف، فإن ماسسة الأحزاب السياسية من خلال مراجعة دائمة للنظم، وقبلها الالتزام بما أمكن منها، تعد إنجازات مهمة للحياة العامة في المجتمعات العربية والإسلامية. فهي تضيف دوماً، قوة لهذه التنظيمات.

ولأننا معنيون بالتجمع اليمني للإصلاح فإن مسيرته التي شهدت عقد سبع دورات لمؤتمراته العامة الثلاثة (واحدة منها استثنائية تتعلق بالموقف من الانتخابات المحلية) مثلت محطات مهمة ليس له تنظيميا وحسب، بل وفي مسيرة اليمن الديمقراطي الموحد.

ومع أن هذه المؤتمرات لم تحدث أي تغيير داخل بنى الإصلاح، حيث ظلت قائمة التوافق التنظيمي هي المسيطرة على الوحدة التنظيمية الثانية من حيث القوة بعد المؤتمر العام، وهي مجلس الشورى، فإنه وطالما نحن في بلد محكوم بالتوافقات والتسويات، فإن تصاعد أداء الإصلاح السياسي والإعلامي - ولو بذات القائمة/ الكتلة- إنجاز ساهم في حماية قوة الحزب السياسي الثاني في البرلمان والأول في المعارضة.

لقد أنجز الإصلاحيون، منذ كانوا حركة سرية كإخوان مسلمين، قوة فرضت نفسها على العمل العام، وهو بأحد أهم نتائجه، كبح لجماح الأحادية التي حين تجثم على أي مجتمع تحطم قدرته المستقبلية على النهوض، فكيف إذا كان هذا المجتمع هو مجتمع فقير وقليل المصالح كاليمن.

ومع أنهم بدأوا كمشروع صفوي انتقائي، فإن تحالفهم مع مكونات السلطة التي حكمت شمال اليمن منذ عهد القاضي عبد الرحمن الإرياني، ساهمت في تحويلهم إلى قوة سياسية يخطب ودها ويخشى موقفها طيلة فترة العمل السري، وتالياً في الحياة العلنية.

وإذا كانت الديمقراطية في أهم ملامحها هي آلية توزيع القوة بين مكونات المجتمع فإن الإصلاحيين، بحفظهم لذاتهم الجمعية، ومسيرتهم الحريصة على العمل العام؛ السلمي بمجموعه، الديمقراطي ببعض خطاباته ومنطلقاته، يصبحون الحزب الأول الذي حمى الديمقراطية اليمنية من خارج سدة الحكم.

وأجدني هنا مضطراً للإشارة -بالنقد- لمن يستجرون الحديث عن الماضي الإصلاحي باعتباره خطيئة توجب التوبة، وهم يقصدون بشكل أدق (التحالف مع مكونات الحكم). ومن موجبات النقد أن يصدر هذا التقييم من قبل أعضاء في أحزاب مناظرة، يعد الحكم هو هدفها السياسي الذي تأسست له، وشاركت في مراحل مختلفة فيه، وتحملته بعضها منفردة.

إن شراكة التجمع اليمني للإصلاح أو الحركة الإسلامية قبل إعلان التعددية في المؤسسات الرسمية، هو تنفيذ مبكر للغاية السياسية لأي حزب، كما إنه تحايل إصلاحي إيجابي للغاية على قانون ما قبل الديمقراطية الذي كان يحكم العالم العربي، ومفاده شركاء في السلطة أو أعداء للمشروعية العامة.

ومع ضرورة التنويه بأن من يقول إن تحالف الإصلاح مع السلطة، إنما خدم الأخيرة، هو كالذي يقول إن ذلك التحالف إنما كان لصالح الإصلاح وحده. فمن وجهة نظري إن التصورين خاطئان. فلقد كانت تحالفات سياسية، بالتأكيد أنها حملت كل أطرافها مسؤوليات وسلبيات، لكن نفعها كان أكثر من ضرها. عكس تأثير أي تحالف بذات المنطق الآن.

ولم يكن جدوى تلك المشاركة - كما يصورها بعضنا في سياق نقده لها- لم تكن مسألة إدارة مصالح خارج المشروعية الوطنية.

إنها ومن جهة حملت الإخوان- الإصلاحيين مسؤولية الاهتمام بما هو أكبر من مجرد خطاب ديني يندب الحظ العاثر للأمة التي كانت خير أمة أخرجت للناس، إلى محاولة الحضور العام ضمن المشروعية الوطنية (يؤسفني جدا أن أقول إنه كان أكثر حضورا مما يحدث الآن).

ومع اعتراف بارتكاب كثير من الأخطاء التي صنعت ذلك الحظ العاثر أصلا، وبعجز الإصلاحيين عن خدمة أهدافهم المعلنة فكريا وثقافيا داخلهم أولا، فإن مشاركتهم السياسية دفعت بهم للميدان الذي لا يقبل سوى العمل السياسي العام.

ومن جهة أخرى أتاحت الفرصة -إلى جانب مشاركة القوى السياسية الأخرى من اليسار إلى القوميين- للعمل السياسي أن يكون له رأي في إدارة اليمن خارج قواعد التحالفات الاجتماعية التي حكمت اليمن منذ "صلح دعان".

ميلاد اللقاء المشترك

وأيا يكن التقييم لقرار الإصلاحيين عقب انتخابات 1997م الخروج من ائتلافهم الحاكم مع المؤتمر، فإنهم -في الحقيقة- واصلوا حماية مشروع دولة الوحدة الذي لولا سوء إدارة الائتلاف المؤتمري/ الإصلاحي لشؤونه لكانت حرب 1994م قد حكمت بدلاً عن وإلى الأبد بما تعنيه من إسقاط للتعددية الحزبية، كأداة وحيدة لممارسة العمل الديمقراطي الحديث.

ومن هنا فإن الإصلاحيين ما بعد 1997م وحتى وهم يرشحون "علي عبد الله صالح" في انتخابات 1999م كانوا قد بدأوا مرحلتهم الجديدة التي تعني العمل خارج مؤسسات الحكم، ولكن ليس خارج الشرعية العامة، باعتبار أن ظروف ما قبل الوحدة لم تعد هي ظروف ما بعد 1997م.

إنه إذا كانت المشاركة في الصيغة الوحيدة للعمل العام في بلد يحظر دستوره الحزبية والتعددية والمعارضة السياسية، فإن الإقرار بالتعددية دستورياً وسياسياً وإعلامياً تجعل من الائتلاف بين القوى العامة في أي بلد، هو في الحقيقة عمل ضد الديمقراطية وضد المشروعية العامة.

فبالإقرار الدستوري للتعددية، يصبح على الحاكم أن يخدم المشروعية حاكما، وعلى الآخر أن يخدمها معارضاً، ولا يعني هذا العودة لصراع ما قبل الديمقراطية، فلا الحاكم صار مالكاً للحق الوطني، ولا المعارض متحرراً من التزاماته تجاه المشروعية العامة.

وقد أفضت هذه التفاعلات إلى التجربة العربية الأولى التي خرجت سياسياً من (عباءة) الحرب الباردة وقضاياها، وأقصد بها اللقاء المشترك، وما أفضى إليه من مشاركة مهمة أنتجت أول انتخابات رئاسية تنافسية حقيقية وجادة في العالم العربي برمته.

ثم ماذا بعد؟

وسأقفز مباشرة من هذه النقطة إلى ما بعد. غير أني سأورد مبرراً هاماً لذلك.

وأنا أجيب على حوار (أنيق) مع الباحث والمفكر الفرنسي "فرانسوا بورجا" بشأن اللقاء المشترك، قلت له: "إنني كأحد أبناء اليمن الديمقراطي الذي لم يعش فترة صراعات الحرب الباردة وقضاياها، لا يكفيني أن يكون اللقاء المشترك مجرد مقيل لتعاطف الضعفاء ضد حليفهم القديم، وخصمهم الحالي".

إنه يمكن لمن عاشوا ذلك الصراع، أن يقولوا إن اللقاء المشترك هو كل غايتهم، أما أنا كمواطن يمني يعيش خارج المخاوف من الثأر والثأر الآخر، فإن مجرد لقاء مشترك، يعطل آليات الصراع بين خصوم الأمس الأيديولوجي، ليحولها لمواجهة خصم اليوم حليف الأمس (المؤتمر الشعبي العام، رمزيا)، غير كاف بالمرة.

من هنا سأقفز للحديث عن المستقبل المأمول من المؤتمر العام الرابع -الدورة الانتخابية- للتجمع اليمني للإصلاح، باعتباره الطرف المعني في مقالي هذا. وهو المؤتمر الذي سيتضمن العدد القادم من هذه الصحيفة تفاصيل ما يتاح منه.

وأنبه القارئ إلى إنه سيكون أول مؤتمر إصلاحي لن أحضره، رغم الدعوة الكريمة لأكون فيه. ولكن مع ذلك، فأنا بحاجة -كمجرد مواطن معني بالشأن السياسي- أن ينتظر ما سينتجه أهم مؤتمر لأهم حزب في هذه البلاد، حتى الآن. ومن منطقة محايدة على الأقل، حتى الآن أيضا.

إن الإصلاحيين أمام تحديات جمة وكبيرة، ليواصلوا بتجاوزها إسهامهم الوطني في خدمة اليمن الجديد. الجديد كمطلب وليس كمجرد شعار للرئيس علي عبدالله صالح الذي نال تجديد الشرعية للمرة الأولى دون تحالف معهم، بل وفي مواجهتهم.

إن العالم، كل العالم، يراقب بحذر شديد، وبأمل أشد تحولات الحركات الإسلامية، ويأتي التجمع اليمني للإصلاح، على رأس هذه الحركات.

ليس التحول يعني التخلي عن مبادئ "التأسيس"، بل هو يعني الإيمان بالله الذي وصف نفسه جل جلاله بأنه "كل يوم هو في شأن".

إن تقلبات الليل والنهار، وتعاقب الفصول، وتغير الأحوال، كلها قوانين "تدهس" من يتعالى عليها، باعتبارها ناطقة باسم السنن الإلهية.

وأمام الإصلاحيين، الدفاع عن عبوديتهم لله بالاستجابة للتحديات، أو بالأصح تحديد التحديات التي يقدرون على مقارعتها.

هم من يمكنهم أن يحددوا هل هم حزب سياسي، يعمل وفقا لقوانين "حكم وإدارة المصالح العامة"، أم جماعة دعوية تسير وفقا لمتطلبات "الوعظ والإرشاد".

يمكن أن نقول بحسم، إن اليمن واليمنيين، كمجتمع بشري مسلم، بحاجة لكل الوظائف والأداءات. غير أن التصدي لكل الأدوار من مكون واحد يرهق هذا المكون، ويجعله غير ذي جدوى.

إن الخطاب الديني سلاح سياسي فعال. وهو بالأساس وسيلة قاهرة في سياق الظروف التي تعيشها المجتمعات الإسلامية، التي ابتليت بسلطات تسعى لتأميم كل أدوات القوة، مع أنها ترى بأم أعينها أن ذلك لا يبني مجتمعا ولا يحفظ سلطة، غير أن هذا الخطاب ليس هو فقط قضايا التزكية التربوية والتوجهات الفكرية. بل هو حقوق البشر بالأساس، بل وحقوق المخلوقات كل المخلوقات.

لا يستطيع إصلاحي أن يجادل أن حزبه بقيادته الحالية قد يخوض معركة كبرى لتأكيد حرمة كشف امرأة لشعر رأسها، لكنه لن يجد حافزا نفسيا وذهنيا وشرعيا، يساعده على الشعور بالخجل وهو يرى آلاف اليمنيات محرومات من التعليم، ويحملن الماء على رؤوسهن آلاف المترات.

قد يناقش الإصلاحيون كثيرا تعدد الزوجات، ويخوضون جدلا حول زيارة القبور، ويقرأون كثيرا في حلقاتهم عن العقيدة، والخلاف الفقهي حول قضية ما.

قبل أن أقول الفقرة التالية أريد أن أكد أهمية كل هذه القضايا لعموم المسلمين وخاصتهم.

غير أن هذه قضايا -إذن- لا تحتاج حزبا سياسيا، إذ الأخير يصبح معنيا بالخوض في معترك الخلاف حول القضايا العامة مع مراكز القوى المختلفة.

إن على الإصلاحيين أن يتوزعوا مع المجتمع مثل هذه الاهتمامات، فهناك آلاف اليمنيين من هم يتفرغون لخدمة هذه القضايا. وهم ليسوا إصلاحيين.

لذا يمكن أن يكون الشيخ سعد حنتوس، والشيخ محمد الصادق، والشيخ عباس النهاري، والشيخ عبدالله أحمد علي، وآلاف مشائخ الإصلاح، الرائعين والفاضلين، وعشرات الآلاف من الشباب الإصلاحي النشط، والمسكون هما وهمة بالقضايا العامة، أن يتعبدوا الله بمناقشة هذه القضايا مثلا في جمعيات مختلفة، جمعيات عن حفظ القرآن، والتزكية، وإصلاح العقيدة، ويساندونها بعد ذلك في بلاغات الحزب وجلساته. غير أنهم حين يحضرون نشاطا تنظيميا للإصلاح، فإن الأولوية لهم هي قضايا الحريات والقانون ومياه المجاري، وإدارة المياه العامة، والانتخابات، ومصالح أهل الأحياء. أو يتخلون عن النشاط السياسي لصالح هذه القضايا وسنكون معهم من أجل تلك القضايا ونبحث عن أحزاب سياسية تعمل في السياسة.

لن أطيل في هذا فقد كتبت عنه كثيرا، غير أنه لمجرد الذكرى.

خلاصة القول: إن على الإصلاحيين أن يبرهنوا أنهم مدركون للتحديات، وأولها أن مؤتمرهم الرابع يكتسب أهمية أكبر بكثير من مؤتمرهم الأول، إذ يأتي وسط إزهاق لروح النشاط الحزبي في اليمن، ووسط عجز عن النقاش العام حول القضايا، فلو تمكن الإصلاحيون من أن يكون مؤتمرهم مهما لكل يمني معني بالعمل السياسي، بغض النظر عن حجم التغيير الشخصي في قياداته من عدمه، فإننا سنكون سعداء بعودة الإصلاحيين إلى دورهم التاريخي، وإلا فعلى تاريخ هذه الحركة السياسية السلام، يوم كانت أقل عددا وأقل شكوى وتذمر، وأكثر تأثيرا.

ويمكنني هنا أن أذكر بأنه لم يعد مهما أن يخرج الإصلاح ببيان ختامي يستقطب الإشادة الخارجية، فيما الإصلاحيون -الغالبية- لا علاقة لهم بما صدر عن البيان الذي يعده عشرون يختبئون في قاعة ما للإعلان بأن المؤتمر ناقش وأقر، بالطريقة العربية الرسمية.

المهم هو أن يحدث ذلك داخليا، حتى تبدأ حركة التغيير المنتظرة. مع تأكيد أن مئات الآلاف من الإصلاحيين ينتظرون تجدد حزبهم، تجددا يحسم لمن الأولية هذه الفترة، هل للأجلاء أرباب حاجات القرن الماضي، أم لقضايا اليوم التي هي التي تقرر مستقبل اليمن، إطعاما لجوع الناس وتأمينا لمخاوفهم.

إن أمام الإصلاحيين تحدي التجديد الحزبي للوعي، والتخلص من روح التذمر، والانفتاح على الخيارات، وتبني قضايا المرأة ككائن نفخ الله فيه من روحه، والبحث عن علاقة بقضايا الشباب، وإعلاء شأن العمال.

لن يكون بإمكان أحد الإجابة، عما حدث، ولا حتى البيان الختامي للمؤتمر. الذي سيجيب هو النقاش العام داخل الإصلاح، والذي سيتلو المؤتمر بعد أن يكون الأخير شهد المقدمة.

وليس مهما أن نقتنع نحن المراقبين بالتغيير اليوم، غير أن مؤشراته ستبدأ على الطريق.

والله الهادي إلى سواء السبيل.

وللإصلاحيين كل الأمنيات والود والتقدير.

التعريفات

الأسطورة الاجتماعية

وهي مظهر حديث للنشاط الاجتماعي الايديولوجي، في القرنين التاسع عشر والعشرين، ولون يتميز فيه يعمل على صوغ ونشر الأساطير السياسية. إذ حدث تغيير جوهري في مصير الأسطورة في العصر الحديث، وفي التاريخ المعاصر. فقد أصبحت الأسطورة تعني تصورات و همية، تقوم القوى الحاكمة بصوغها ونشرها للتأثير في الجمهور. وقد انتفعت الطبقات الحاكمة، في هذا الشأن، بأعمال شوبنهاور، ونيتشه، وسوريل، وباريتو، وفرويد، ويونغ. ونجد في أساس هذه الظاهرة تأكيد شوبنهاور على أولوية الإرادة العمياء على العقل. فهو قد قام بتحليل الأيديولوجيا من موقف الذات التي تفكر في آرائها، واقتناعاتها، ودوافعها، وتجعل للإرادة القول الفصل في إضفاء المعنى، على كل هذه الموضوعات. وقد أضفى نيتشه، طابعاً راديكالياً على تحليل شوبنهاور ونقده للأيديولوجيا. إذ لم يقتصر نقده على الجوانب الروحية في حد ذاتها، بل وجه نقده إلى صورة التفكير المنطقي أو قوانينه. ويرى باريتو أنه يجب البحث عن أسباب الخرافات التي تنتشر انتشاراً واسعاً، لا في المنطق، ولا في العقل، بل في العواطف، والنزوع العميق، والشهوات المدفونة في الأعماق. وقد قام بمحاولات لجعل لغة الدعاية مستبطنة عند الفرد. أما سوريل، فقد اعتبر ان الأيديولوجيا هي التي تدمج وتوحد في السياق الاجتماعي.

ورأى فرويد ويونغ، أن الأيديولوجيا وعي زائف، لأن ما يجري في النفس، إنما هو لعب الدوافع اللاواعية والعواطف، التي تقوم بتشويه الوعي السوي. وقد اهتمت الدراسات الاجتماعية في الغرب بعد الحرب العالمية الثانية، بطبيعة الأوهام، وميكانيزماتها، وإعادة انتاجها، وفاعليتها، ووظيفتها الاجتماعية، وتأثيرها في الوعي الاجتماعي. إن الاسطورة الاجتماعية في أيامنا هذه، تصوغ الاسئلة «الخالدة»: السلطة والطاعة، الاستقلال والتبعية، العدل والظلم. وقد راجت قبل الحرب الأهلية اللبنانية، أساطير اجتماعية سياسية، وازداد انتشارها بعدها، مثل: لبنان الذي لا يشبه إلا نفسه، ورسالته التي لا نظير لها بين الشرق والغرب، والمردة الذين استعصوا على كل سلطة منذ العهد الأموي.

الآراء العرقية، و«الاستثنائية الأمريكية»، و«رسالة الرجل الأوروبي»، و«أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، نماذج من الأسطورة الاجتماعية.

أبوبكر السقاف

هيئة المنطقة الحرة تصرف مكافآت بمئات الآلاف لمحافظ عدن ومرافقي يحيى الراعي والأرياني

تكشف وثيقتان حصلت عليهما الصحيفة عن قيام رئيس المنطقة الحرة بعدن بصرف مبالغ مالية لاشخاص ليس لهم علاقة بالمنطقة الحرة، وكذا صرف مائتين الف ريال لمحافظ عدن كمكافأة له عن إعمال تقع في صميم اختصاصه كمحافظ.

الوثيقة الأولى موجهة من رئيس المنطقة الحرة إلى الشؤون المالية تأمر بصرف بصرف 40 الف لمرافقي عبدالكريم الارياني وثلاثين الف لمرافقي يحيى الراعي من دون تحديد أسباب الصرف،

فيما الوثيقة الثانية والموجهة أيضاً إلى الشؤون المالية تأمر بصرف 200 ألف ريال لمحافظ عدن كمكافئة له على جهوده وتسهيل عمل المنطقة الحرة وخاصة فيما يتعلق بالتدخلات بالأراضي مع الجهات الأخرى والأفراد حسبما جاء في أمر التوجيه.

مصادر في المنطقة الحرة قالت لـ«النداء» أن 20 موظف من إجمالي موظفي الهيئة البالغ عددهم 400 يسيطرون على مفاصل الهيئة ومتحكمين في جميع الاعمال .

وتحدثت عن ممارسات تعسفية ضد الموظفين واتخاذ قرارات توقيف بحقهم والتعامل معهم بعصبية وتهديدهم من قبل مسؤولي المنطقة.

ولفتت إلى أن قيادة الهيئة تمارس سياسة التحويل والتبديل في مواقع الموظفين خلافاً لتخصصاتهم وأنه تم إحالة عدد من المهندسين في الهيئة إلى معسكر شرطة المنطقة الحرة.

وقالت المصادر إن موظفي الهيئة اعتصموا ثلاثة أيام من الاسبوع الماضي لتأخر صرف رواتبهم.

الرئيس يؤكد

(تتمة الصفحة الأولى)

(...) هو ما حذرت من مغباته أحزاب اللقاء المشترك منذ بداية المواجهات 2004م».

وجدد المشترك رفضه لاستخدام «القضايا الأمنية لتحقيق اهداف سياسية»، وأبدت في ذات السياق، استعدادها للمشاركة في أي جهد لوقف الحرب، «وإنجاح المعالجات النهائية بمختلف الوسائل السلمية والديمقراطية».

ولاحظ مراقبون خلو خطاب الرئيس امام العلماء من أية تلميحات تشير إلى احزاب المعارضة.

في ضرور إعادة

(تتمة الصفحة الأولى)

على النسيج الوطني، فإن أطراف المنظومة السياسية مدعوون إلى التوافق على صيغة معالجة تحفظ للدولة هيبتها بضمان حقها في احتكار وسائل القوة والإكراه المادي، وتصون دماء اليمنيين جنداً و«متمردين»، وتصد أية محاولات لتدخلات اقليمية ودولية لإستثمار أزمة تولدت عن اعتمالات محلية صرفة، وإن حفزتها متغيرات اقليمية ايديولوجية ومذهبية.

لاح بيان المعارضة في بعض فقراته وكأنه يرد على اتهامات السلطة، لكأنه يبادلها توظيف «المأساة الصَعدية» في سجالات عقيمة. ومع ذلك فإن من العدل أن يحسب للمعارضة انها سجلت موقفاً صريحاً مما يجري في بقعة غالية من الوطن. وعليها الآن أن تمتص ردود الفعل المتوقعة من أطراف داخل الحكم، وتبذل في الوقت نفسه الجهد المستطاع، وفي طاقتها الكثير مما تستطيع بذله، من أجل الإسهام في كبح جماح القوة، تمهيداً لجرها من أذنيها وإدخالها إلى حظيرة السياسة، وصولاً إلى صيغة وطنية لتحديد إقامة الأزمة الخطرة، وتحجيم آثارها، تؤسس لمعالجة حاسمة لا توقف الحرب في صعدة فحسب، بل تسد أي منفذ لاستعارها مجدداً في نسخة رابعة.

تشكيل لجنة

(تتمة الصفحة الأولى)

المواطنين وحماية الضحايا والشهود من إرهاب الشيخ.

ورأت فيما قام به الشيخ تحدا سافراً للجنة ورد على قرار البرلمان بطريقة مسلحة.

وعلمت «النداء» أن أفراداً تابعين للشيخ قاموا بقطع مشروع المياه عن الصفة ونصبوا المدافع الهاون في سطح المدرسة وأطلقوا النار في اتجاه الجبل المطل على عزلة الصفة مما تسبب في إحداث الذعر في أوساط الطلاب وخاصة الطالبات.

لاجئو أبناء منطقة رعاش والصفة الموجودون في مخيمهم خارج الأمانة تضامن معهم المواطنون والمنظمات وبرلمانيون لعدم قيام السلطات بحمايتهم وإنصافهم من الظلم من قبل الشيخ.

وقد صلى معهم المواطنون صلاة الجمعة الماضية التي خطب فيها النائب شوقي القاضي وقال أن ما وصلت إليه الدول الغربية من تفوق في الاقتصاد والتطور العلمي لتقديرها لقيمة الانسان وتحرره من الخوف اما أن يبقى خائفاً فلا يمكن ان يبدع أو يعطي.

وبرغم اعتصام مواطنين من منطقة الجعاشن أمام مجلس النواب منذ الاسبوع الماضي للمطالبة بإنصافهم من شيخ منطقتهم، كاد مجلس النواب في جلسة السبت الماضي أن يقف موقفاً مشابهاً للسلطات المحلية بـ«إب» برفضه تشكيل لجنة تقصي الحقائق لمعرفة حقيقة ما تعرض له عدد من مواطني منطقة رعاش بالجعاشن من تهجير من بيوتهم ونهب ممتلكاتهم من قبل الشيخ محمد أحمد منصور.

ولم تقم أجهزة الدولة في المحافظة بإنصافهم بل اعتبرتهم مخطئين ويجب معاقبتهم وسجنهم.

هيئة الرئاسة حاولت عرقلة طلب أكثر من 15 نائباً تشكيل لجنة بناء على شكوى تقدم بها المعتصمون أمام بوابة المجلس واكتفت بتواصل مع وزير الداخلية وإطلاعه على شكوى المواطنين وطلب منه حل الموضوع إلى الارباعء ما لم سوف يقوم بتشكيل لجنة.

عدد من النواب وعلى رأسهم النائب صخر الوجيه وعبدالرزاق الهجري وعيدروس النقيب وقفا موقفاً رافضاً للإجراء الذي قام به يحيى الراعي رئيس الجلسة ومصممين على تشكيل اللجنة.

إصرار رئاسة الجلسة على الإجراء الذي قامت به والانتقال إلى مناقشة موضوع تقرير مشروع قانون التجارة الداخلية، قابله إصرار مماثل من قبل بعض النواب على طرح طلبهم تشكيل لجنة تقصي الحقائق على القاعة. ونتيجة ذلك توقفت الجلسة اكثر من عشرين دقيقة إضطر بعدها يحيى الراعي إلى قبول مقترح آخر وهو إعطاء الجهات الرسمية مهلة إلى جلسة (الأحد) لحل الموضوع ما لم فسيقوم المجلس بتشكيل اللجنة.

النائب صخر الوجيه قال مخاطباً رئيس الجلسة: «لماذا التهرب من تشكيل اللجنة؟» طالباً طرح المقترح المقدم من بعض النواب على القاعة ولها الحق بالتصويت عليه بلا أو نعم، «أو نطالب الناس بعدم الحضور إلى بوابة المجلس لكي لا يحرجوا أنفسهم ولا يحرجونا بأننا عاجزون عن فعل شيء».

وفي جلسة الأحد تحدث الراعي عن أن وزير الداخلية أخبره بأنه قد فتح ملفين (جنائي ومدني) وأن على المواطنين التوجه إلى النائب العام لتقديم شكواهم. واقترح على المجلس تشكيل لجنة من أربعة نواب لمتابعة سير القضية والذهاب مع المواطنين المعتصمين أمام المجلس إلى النائب العام للتأكد من فتح ملف للقضية وكذا متابعة سيرها في الجهات القضائية.

المقترح وصفه النائب علي عشال بأنه حول المجلس إلى مراسل وهذا لا يليق بمجلس يمثل الشعب. طالباً تشكيل لجنة تنزل إلى المنطقة والوقوف على ما جاء في شكوى المواطنين.

فيما النائب عبدالرزاق الهجري تساءل عن كيفية تحويل الموضوع إلى جهات قد حكمت مسبقاً واعتبرت الشاكين مذنبين ويجب حبسهم. مستشهداً بتوجيهات رئيس محكمة ذي السفال ومدير المديرية وقيادة المحافظة والتي اعتبرتهم ظالمين ومذنبين. معتبراً الاجهزة الرسمية بإب طرفاً ضد المواطنين. وقال ان إعادتهم إلى قراهم من دون محاسبة من قام بتهجيرهم ونهب ممتلكاتهم فإنه سوف تحدث مجزرة لهم.

وبعد شد وجذب بين بعض النواب وهيئة الرئاسة افضت إلى تشكيل لجنة تقصي الحقائق ورفع تقرير بذلك إلى المجلس وتتكون اللجنة من علي عبدربه القاضي وصخر الوجيه ومحمد ناجي الشائف، ومحمد الشدادي، وصالح السنباني.

قتله شيخ

(تتمة الصفحة الأولى)

جنبية لأحد مرافقي الشيخ ليدافع بها عن نفسه، وأثناء محاولتهم أخذه شاهدهم أخوه الأكبر «أحمد» وعرف الشيخ، وعندها دعاه لإبعاد مرافقيه عن أخيه،وسمع أحمد صرخات استنجاد من أخيه طالباً منه أن يخبر والده بأن الشيخ من سنحان ومرافقيه يريدون اختطافه.

ذهب أخوه الأكبر «أحمد» وأخبر والده بما حصل، وعند وصول والده قام مرافقو الشيخ بركل الطفل وإطلاق النار عليه برصاصة في صدره وفي قلبه أودت بحياته، فيما قاموا بإطلاق النار على الأب وأصابوه في قدميه ليسقط هو الآخر على الأرض وأسعفوه بعدها إلى أحد المستشفيات القريبة.

ويقول عم الطفل طه: «هذه عصابة يتزعمها شخصيتان متنفذتان في الدولة من سنحان».

وتعود تفاصيل القضية إلى رمضان الفائت حيث قام أحد أولاد عم محمد العواضي والد الطفل طه، بشراء قطعة ارض من اجل الاستثمار فيها لإقامة مصنع «للطلاء» فيه في خارج حدة، ومعه وثائق صحيحة بشرائها من أحد أهالي المنطقة، و عندما قام مع أولاد عمه بتسويرها جاء الشيخ ومرافقوه وهم مسلحون ومنعوهم من ذلك.

حاولوا إبلاغ النيابة وأقسام الشرطة لاستدعائهم والتحقيق معهم لكنها عجزت عن الوصول إليهم، ما اضطرهم في النهاية إلى تحكيم الشيخ اسماعيل أبو حورية عن أصحاب سنحان، والشيخ ناصر علوي العواضي عن أصحاب العواضي، وعندها ألزموا بيت العواضي بتقديم خمسة ملايين «عدال» وتقديم كافة أوراقهم التي أحضروها إضافة إلىما تم طلبه منم.

أما الشيخ فأحضر بصيرة بالأرض «لكنه لم يدعمها بأي مستند يثبت صحتها». حسب عم الطفل طه فإنه لم يقدم أى شيء حتى الآن ويتهرب من القضية، وهو ما دعاه مع مرافقيه إلى أسلوب اختطاف الطفل طه من أجل إخراج القضية من التحكيم ليستخدمه ورقة ضغط على آل العواضي.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (12)
تلفاكس: (403191) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 733799063

في لقاء لتعزيز فرص المرأة

وزير الصحة يتعهد بتخصيص 25 ٪ من الوظائف للنساء

■ بشرى العنسي

تخصيص ٪25 من وظائف القطاع الصحي للنساء، الذي جاء كوعد من وزير الصحة وربما كان هذا الوعد إضافة الى تكريم السيدتين عاتقة الشامي وزينب لالجي اللتين عملتا في مجال الصحة من قبل الثورة، من أهم مخرجات اللقاء الوطني لإطلاق المرحلة الثانية من مشروع قدرات إدارة تنمية المرأة العاملة في تعزيز العمل الكريم والعدالة الاجتماعية، والذي عقد الاثنين في فندق موفنبيك.

ويهدف المشروع الممول من الحكومة الهولندية وتنفذه منظمة العمل الدولية وإدارة تنمية المرأة العاملة في وزارة الشؤون الاجتماعية، إلى تحسين تشغيل النساء عبر تحسين سياسات البرامج المتعلقة بالعمل، ورفع مستوى الوعي بمفاهيم العمل الكريم والعدالة بين الادارة والعاملات في الاعلام والمجتمع بشكل عام.

ويتم تنفيذ المشروع بدءاً من مارس العام الماضي في 7 محافظات هي: صنعاء وعدن وحضرموت وتعز والحديدة ولحج وإب، ويشمل قطاعات: الصحة والتعليم والزراعة والإعلام، لغرض توعية 20 الف عامل وعاملة بحقوقهم وواجباتهم.

حضر اللقاء أمة الرزاق حُمَّد، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، وعبدالكريم راصع وزير الصحة، ونائب السفير الهولندي، وممثلو الجهات ذات الصلة بالمشروع.

اللقاء اهتم بنتائج نشاط المشروع في قطاع الصحة والزراعة خلال الفترة الماضية.

وزير الصحة وعد في كلمته بتخصيص ٪25 من الوظائف في قطاع الصحة للنساء، فيما أشار نائب السفير الهولندي في كلمته على ضرورة تغيير المفاهيم من قبل المجتمع فيما يتعلق بعمل المرأة، وضرورة تطوير العمل بشكل عام، كما أشار إلى التناقض الكبير في سوق العمل بين المرأة والرجل.

يعتبر المشروع من أهم الانجازات التي تحاول أن تقف إلى جانب المرأة العاملة من خلال مناقشة أهم التحديات التي تواجهها النساء العاملات مع السياسيين وصناع القرار من اجل تعديل استحداث السياسات والقوانين والبرامج التي من شأنها معالجة وتحسين اوضاع عمل النساء في القطاعات السابقة وذلك عبر شبكةالمناصرة والتأييد السياسي لقضايا المرأة العاملة.

.. وتمكين النساء سياسياً

تنعقد اليوم ندوة عن «الإصلاح التشريعي للمجالس المحلية في إطار التمكين السياسي للنساء». وتهدف الندوة إلى مقارنة قوانين المجالس المحلية وأثرها في تمكين النساء في كل من مصر، الأردن، تونس، واليمن، وكذلك إلىالخروج بمشروع تعديلات للدستور وقانون السلطة المحلية والانتخابات والاستفتاء في اليمن بما يسمح بتمثيل النساء في المجالس المحلية بأعداد كبيرة وبشكل فعال.

الأوراق التي سوف تناقش في الندوة لوطفة بلعيد (تونس) بعنوان «قانون السلطة المحلية والتشريعات التونسية ذات العلاقة».

وأنيسة حسونة (مصر) بعنوان «قانون السلطة المحلية والتشريعات المصرية ذات العلاقة»، وجمال الجعبي (اليمن) «المشاركة السياسية للنساء إرادة غائبة ونظام انتخابي لا يساعد»، وسوسن عبيدان (الأردن) بعنوان «قانون السلطة المحلية والتشريعات الاردنية ذات العلاقة».

الندوة ينضمها منتدى الشقائق العربي لحقوق الانسان بدعم من مؤسسة دعم المنح الديمقراطية (NED).

ويقول عم الطفل طه. «نحن منتظرون ما ستقوم به العدالة من اجراءات في هذه القضية حتى تأخذ مجراها».

هيئة الدفاع

(تتمة الصفحة الأولى)

إلى الآن ما يقارب العقدين رغم أن سنوات الحبس المحكوم بها لا تتجاوز السنتين. بالإضافة إلى ذلك تجار معروفون ومقاولون كبار صاروا الآن سجناء على ذمة مبالغ متفاوتة تكبدوها إثر خسارات اعترضتهم.

وبحسب مصادر متصلة فإن عدد السجناء المعسرين في مركزي صنعاء ارتفع في الفترة الأخيرة إلى 350 سجينا بذمة مبالغ مالية.

كرادلة

(تتمة الصفحة الأولى)

والحال أن البلاغ الصحفي للإصلاح، كما تصريحات قياديه، تتوقى أية إشارات أو إشعاعات منبعثة من صلب مادة محورية في النظام الداخلي تحظر التجديد لرئيس الحزب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، أو أمينه العام محمد اليدومي أو رئيس مجلس شوراه الشيخ عبدالمجيد الزنداني. فالقياديون الثلاثة أمضوا 3 دورات في مواقعهم الحزبية. وباتوا ملزمين بعدم الترشح شرعياً (!) وأخلاقياً وسياسياً حيال دستور حزبهم (الكلمة العليا في حياة الاصلاحيين) وقاعدتهم الحزبية (أعضاء المؤتمر الرابع يمثلون نسبة ضئيلة منهم)، وأنصار المعارضة الذين يُعدون بالملايين وينحازون إلى المعارضة أملاً في التغيير بمعناه الاجرائي والحسي: تداول السلطة سلمياً بدءاً من الموقع التنفيذي الأول في اليمن.

على «الأخ الكبير» في اللقاء المشترك أن يُقدم القدوة لحلفائه ولجمهوره، فيُعلي من «دستوره» الذي امتنع «الاصلاحيون» قبل عامين عن المس بقواعده في الدورة الوثائقية المخصصة لبحث اقتراحات تعديل في أي من وثائق الحزب.

إن الاحتكام للإرادة الشعبية (وهي هنا إرادة المشاركين) تؤكد رغبة «كرادلة الإصلاح» -أي الماسكين بالقرار في هيئاته العليا ومفاصله التنظيمية- في الانقلاب على الدستور المنظم للعلاقات والحقوق والواجبات داخل أكبر أحزاب المعارضة وعلينا ألا ننتظر دخاناً أبيض يتصاعد من مداخن قاعة أبولو؟. إنه احتكام غير نظامي، وبالتالي غير ديمقراطي. وهو احتكام يتجاوز وصف الايعازإلي مرتبة التعميم الداخلي (أو التعاليم الشرعية) التي سيتعين على أعضاء المؤتمر (4000 عضواً) الإذعان لها بسلطة الأمر الواقع، وبسطوه الكرادلة وجدارة المصطفين الذين لم يكونوا كذلك عندما انتخبوا قبل 12 سنة، سنة إقرار انتخاب الرئيس علي عبدالله صالح بالأسلوب الشعبي المباشر!

يتميز الإصلاح، ولا جدال، ببرنامج انتخابي الكتروني متطور، لكن هذا البرنامج يفقد كفاءته عند الحديث عن القيادات التاريخية (المؤسسة، والحاضنة). ما يستدعي مقولة «الاسلاميين والقوميين العرب» المركزية القائمة على التمييز بين انسانية الحضارة (أي مكتسباتها وأدواتها) وخصوصية الثقافات (والتي غالباً ما ترمز إلى الزعيم الجامع ووحدة الجماعة والظرف الاستثنائي).

والثابت أن صناع القرار الحزبي في الاصلاح عملوا كل ما يلزم لإعادة انتخاب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيساً للإصلاح، و(إن أمكن فلا مانع من) إعادة انتخاب اليدومي والزنداني.وهم في مواربتهم (المكشوفة) حالوا دون طرح المواقع الحاكمة الثلاثة لفكرة التغيير، بدءاً من إغفال نصوص صريحة في اللائحة الداخلية، و مروراً بتصريحاتهم وبلاغاتهم التي تقصي مفردة التجديد (أو الجديد) كلما جاءوا على ذكر المواقع الثلاثة، وانتهاء باحترامهم غير المسبوق للإرادة الشعبية (إرادة المشاركين في المؤتمر)، وبات من المستبعد أن يبادر أحد هؤلاء المدعوين لإنفاذ «الإرادة المغلولة» الى خوض المغامرة بترشيح نفسه، وفي حال رشح نفسه فإن البرنامج الالكتروني المطور لن يكون ساعتها قيد الاستخدام!

المؤتمر الرابع، إلى ذلك، مدعو إلى تكريس «الإصلاح» حزباً معارضاً، واسقاط رهانات البعض في أن يظل مجرد حزب في المعارضة، وقد يمهد لعلاقة موضوعية بين أكبر أحزاب المعارضة والسلطة، خصوصاً وأن الانتخابات الرئاسية الماضية كشفت للاصلاحيين، مدى الضرر الذي يلحقه بالحزب، استمرار فاعلية قنوات وصلات مرئية وغير مرئية، سياسية وغير سياسية، رسمية و(في الغالب) غير رسمية، بين رموز وفئات اصلاحية وبين شخصيات نافذة داخل مؤسسات الحكم الرسمية والفعلية.

هذه القنوات والصلات أدت غالباً إلى التباسات وخِناقات وضغائن جراء التوقعات المفرطة لدى أطرافها، وجراء رهانات عقيمة ومداورات لا تنتهي ناجمة عن مألوف عادات من حقبة غابرة، أو من روابط شخصية أو من محض مصالح وهواجس وتهويمات.

وإذاً، فإن الاصلاح ماض في تكريس نفسه حزباً معارضاً وفياً لحلفائه، خصوصاً وأن معركته الديمقراطية المقبلة (أبريل 2009) تدور في الساحة التي يفضل اللعب فيها، كما أشقاؤه في العالم العربي، أي الانتخابات النيابية. وهي معركة لا تدور في مواجهة الرئيس صالح (وفي عينه)، وانما في مواجهة حزبه وأنصاره.

يوم السبت المقبل سيكون لافتاً لأنظار المدعوين إلى افتتاح المؤتمر في قاعة أبولو في العاصمة صنعاء، وجود نحو600 إمرأة إصلاحية في المؤتمر (من اصل 4000 مندوباً). وهؤلاء اللواتي صبرن كثيراً على مدى سنوات وهن يكافحن في سبيل إعلاء كلمة الحزب (وأحياناً كلمة شيوخه الأجلاء)، ودفعن ضريبة الخروج إلى الشارع والدخول إلى مراكز الاقتراع المحفوفة بالأخطار، في سبيل مطالب سياسية، سينتظرن الجزاء من أغلبية المندوبين، هؤلاء الذين لا يرون حرجاً في زيادة غلتهن في هيئات الحزب التنفيذية، ولا يجدون مانعاً شرعياً أو اجتماعياً يحول دون ترشحهن إلى الهيئات العامة في الدولة، وفي الصدارة مجلس النواب والمجالس المحلية.

والشاهد أن تلكؤ أصحاب الكلمة الفصل في الاصلاح في حسم مشاركة المرأة كمنتخبة (بالفتح) لا ناخبة فحسب، أدى إلى إلحاق ضرر انتخابي (وسياسي) بالمعارضة في الانتخابات الاخيرة. والاصلاح (بما هو حركة إسلامية) لا شك قد قرأ نتائج الانتخابات البرلمانية (2003) والرئاسية (2006)، ولحظ أنه لم يُعد الطرف الأقدر على جذب أصوات النساء في الانتخابات العامة. والمؤكد أن الالتزام الأصيل بالديمقراطية والحق في المشاركة السياسية للمرأة، هو الذي يُدر على المدى البعيد «الأصوات الناعمة» التي ما تزال تُعد، مكروهة (إن لم تكن منكرة) لدى أقلية صغيرة من «المحافظين» داخل الاصلاح.

في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الاصلاح سيكون حاضراً جار الله عمر، السياسي المحنك الذي دفع حياته ثمناً لمغامرته الكبرى، والذي قضى في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الاصلاح الثالث (ديسمبر 2002). والوفاء لمهندس اللقاء المشترك من حلفائه ا لاصلاحيين، يقتضي إخضاع المزيد من مقولاتهم وشعاراتهم للشك، والمضي قدماً في سبيل تأسيس معارضة يمنية مدنية تُعلي من ثقافة الحوار وتنحاز إلى الحقوق والحريات وتنبذ التطرف

التعليم في قبضة السياسة

إن أحداً، مهما كانت درجة خصاميته للحقيقة، سوف لن يستطيع التعمية على فرضية مؤداها: إن التعليم في اليمن ينحسر بشكل مذهل نحو مجاهيل معلومة الزوايا.

ليكن! سنتعامل مع الأمر بوصفه افتراضاً، ومن مربع التخدير ليس إلا.

بأي حال، تالياً ملف مكرس، للخوض في أغوار مفسرة مريعة وكما تحيل المعلم والطالب إلى خصمي سياسة لا قطبي تمازج علمي تربوي، هي بالتحديد صبغ اجهزة وطنية بطيف سياسي واحد.

هذا، علاوة على كون انسحاب الصراع السياسي على المدارس، أمر فادح ويثير الدهشة، إذ انسحابه سيرتب اجراءات قمع وإقصاء، تُتخذ ضد خصوم من طيف سياسي آخر، أو أيضاً إجبار الطلاب على السير في ركاب حراك سياسي معين.

وعلى الجملة، فاكتساح التسييس صفوف التعليم الاساسي والثانوي حصد ضحايا، هم يدفعون ثمن خيارات أو مقاومة املاءات ذات طابع سياسي.

والتسييس، ليس هو لب الوجع التعليمي، فثمة العنف ضد المعلم واعادة ترميم المناهج. غير أن التسييس كمحور بهذا الملف يفرز مظالم جمة ولا يمكن حصرها.

كانت «النداء» معنية بالتعاطي مع سلوك إداري مضر يحتفي بالمزاج السياسي المفرد كوالٍ أوحد على اجزاء وتفصيلات التعليم والتربية.

عشرات الكوادر التي كان لها أسبقية ما، في مجال مهنتهم عوقبوا وشذرتهم أياد غير مسؤولة.

معلمون خاضوا أنشطة مطلبية ودفعوا فاتورة سلوكهم من سكينتهم. إذ ترتّب على ذلك اعادة توزيع «نفي» وتغييب واستغناء.

حقاً هو وجع ممض، وأكلافه باهضة، ومفيد تنقية المفاسد لا نتف الكفاءات بجرائر لا تستساغ.

■ تحرير: علي الضبيبي، محمد العلائي، وسعادة علاية

عن ضبط نقاوة الولاء

محمد العلائي
alalaiy@yahoo.com

مدير، والمؤهل: مؤتمر

● النهاري.. المدير المبعد

هذه، إذاً، أم الثبوتيات. نحن أمام مشهدية صارخة، لا يراهن فيها المرء إلا على نسبة موالاته. مشهدية، الموالاة فيها سيدة الموقف.

على أية حال، مدير ووكيل مدرسة «الصديق» في مديرية الحسين محافظة ريمة، استبدلا بآخرين يحملان الثانوية العامة، ولا من خبرة لهما تذكر.

الأخيران متسلحان برتب حزبية أوصلتهما إلى استلاب الامر من اهله وحيازته قسراً.

ومعلوم، المقتضيات القانونية واللوائحية تشترط المؤهل الجامعي والخبرة 5 سنوات، للذي سيعتلي إدارة مدرسة.

الإجراء أوعز للأهالي، أن شيئاً ما غير سوي البتة، فاتجهوا بدورهم إلى السلطة المحلية ومكتب التربية بالمحافظة. فكوفئوا، وفي اللحظة نفسها، بحبس ثلاثة منهم: عبدالله يوسف، علي عبده جابر، يوسف صالح الحوري. تالياً، ابتعثت لجنة إلى المدرسة، قامت باعمال الجرد، وتسليمها، المدرسة، غصباً، للمديرين المكلفين، اللذين بغير ما مؤهل.

احمد النهاري، المدير المبعد، شخص له ثقل اجتماعي وإداري عارم. الأمر الذي استفز من يعنيهم فقط حيازة اي شيء مهما كانوا غير جديرين.

الاشد مرارة، ان الذي اجرى التغيير الاداري لا شأن له بالتعليم مطلقا، فمدير المديرية، خارج نطاق عمله تعيين المدراء التربويين.

يبدو دائماً، أنه لا أشد فتكاً بالتعليم من ترجيح سياسات التنقية الحزبية على ما عداها، وأبعد من ذلك، اشتراطها لدى اختيار القيادات التربوية، تحديداً.

اعتماد النقاوة الولائية للحزب الحاكم، واستمالة اللوائح ومواءمتها مع اشتراطات "إحكام القبضة"، شيئان يثقلان قوائم العملية التعليمية، جملة، بل هما عث أكول وجارًا التعليم إلى الفراغ.

وليس من تجن يذكر، فيما لو استحضر المتابع، في هذا السياق، مفاعيل، أكثف نتونة مما ينبغي، مفاعيل تزيا بها الموسم الانتخابي المنقضي، سيئ الصيت.

هي، المفاعيل، ستقود متتبع مسارها إلى إدراك كم أن الظلم باهضا، وكيف انه جدير بنا نتفه كما لو كان نبتة مؤذية للغاية.

أبنية المدارس، بالتحديد، كانت مطرحاً ناعماً لمعتوهي الحياة: حياتنا. وهنا نماذج، مع ذلك هي ليست بما يوازي الحاصل فعلا.

صارت، أفنية المدارس مجالد قبيحة لأي متلبس برأي مخالف، أو يحمل مطلباً بعينه. هذا ما يحصل حقاً.

سوف لا نستطيع مثلا، تخطي إقحام طالبات في طوابير تنكرية. فمديرة مَدرسة في الأمانة أجبرت طالبات على ارتداء حمالات الصدر (السنتيان) ليظهرن أكبر من العمر الذي هن فيه، وبالتالي تضليل لجنة القيد والتسجيل واعتمادهن كناخبات.

لم تكتف السيدة المديرة بذلك، إذ كلفت وكيلتها بترقيم أحذيتهن بالرقم (18) ليتم التحايل لو طُلب القسم فيكون الحلف: «أقسم أنني فوق الـ18»، مضافاً إلى ما سبق، قسرهن على ارتداء النقاب لتكتمل شعائر التنكر.

مهما يكن، لكأن مديرة مدرسة "مجمع الثورة"، -مديرية آزال، شاويش زنزانة لا أكثر، حين قررت احتجاز مدرسات لم يستجبن لأوامر استصدرتها تقضي بوجوبية حضور مهرجان مرشح المؤتمر للرئاسة. كان حبسا قسريا. وهي لم تضطر أصلا لاستيجاد غطاء أخلاقي من أي نوع للتذرع به.

● العتمي

بالمقابل، والمديرة نفسها، اجتاحت المعلمات بحزمة مضايقات وإيذاءات، بجريرة حضورهن مهرجان مرشح المعارضة علاوة على أنها قررت أيضا تغييبهن ثلاثة أيام، ولو حضرن حتى.

ليس ذاك فحسب، المديرة ذاتها، وبالرغم مما سبق، استضافت مرشح المؤتمر لمجلس المحافظة، وألقى خطابا سياسيا، وككل مرة لم يكن يتوجب عليها استحضار أية مسوغات، ولمن؟ لو أردنا الدقة.

إلى ذلك، كان المحو التام، من نصيب مدرسة الكيمياء بمدرسة "بلقيس" -مديرية التحرير، وعضوة الهيئة الإدارية لنقابة المعلمين، بتهمة مشاركتها في إضراب نفذته الأخيرة.

لم تحتط مديرة "بلقيس" أبداً لفكرة أنه لا بديل يحمل التخصص الذي استغنت عنه، هي استغنت وفقط، وأي كان لم يفلح في إعادتها.

وأثناء مشاركته زملاءه، في احتجاج الشارات الأنيق، تعرض إبراهيم العتمي عضو الهيئة الإدارية لنقابة المعلمين، للترويع. ولولا أن حال زملاؤه دون اعتقاله لكان ساقه ضابط امن سياسي إلى السجن الأكثر رعباً.

● من اعتصامات المعلمين العام الفائت

حقائق نفيها مجرد تجديف

بالواقع، لا يسع أحد نكران وقائع تفقأ العين. فليس هيناً مثلاً، أن المناطق التعليمية في الأمانة وتعدادها عشر، كل مدرائها قياديون في الحزب الحاكم. وليس تلقائياً، ومن باب المصادفة أنه، كيما تتحقق النقاوة، يبعد كل من: محمد المعلم مدير مكتب بني الحارث التعليمي، ناصر الحداد (التحرير)، عبدالغني علي قائد(شعوب)، مطهر الكبسي (آزال). وهذا الأخير جازف بأن ترافع مع الوزارة لدى القضاء وبعد جملة محاكمات كان منطوق الحكم يقضي بإعادته. إلا أن حكم الحزب أمضى من أي شيء آخر حتى القضاء، أي لكونه ليس مؤتمريا لا نفاذ لأي حكم، مهما كان عادلا.

وضمن الواقعات التي تعضد فكرة أن سياسة التعيين مسنودة برؤية حزبية صافية، خلو مدارس العاصمة البالغة قرابة500 مدرسة (عدا 5٪) من أي مدير محسوب على المعارضة. يحدث هذا منذ العام 2000، حسب إحصاءات ذات صلة بالتعليم.

بالطبع، حيال ما مضى، يبدو غير مجد سوق انكارات مسؤولين هم في الواقع قياديون في الحزب الذي نحن في صدده. فمدير مكتب التربية بأمانة العاصمة محمد الفضلي، شأن غيره، نفى لـ«النداء» وجود أي أسس أخرى، غير التربوية، عند التعيين. وزاد: "إن الاختيار يتم طبقاً لمواصفات شخصية وقيادية يستطيع معها القائم بالعمل رفد العملية التربوية".

ومثله، فعل، زيد الشاطبي، مدير التعليم في مديرية الوحدة. إذ اعتبر أن المعيار الحقيقي تربوي في الأساس، وان الرقابة تؤدي دورها في هذا المجال.

ليكن، نفي الفضلي صحيح. لكن لماذا يبعد أصحاب المؤهلات ويؤتى ببدائل اقل تأهيلاً منهم؟! وعندنا نماذج لا يمكن سوقها الآن. ثم ماذا يعني إبعاد حسن الخولاني من شعبة التعليم في مكتب الأمانة؟

وعلى الدوام، كان الشيء الأقل إدهاشا احتدام الاستقطاب السياسي داخل الجامعات، وظلت الأخيرة موئل شكوى الأنظمة الحاكمة ذات المنهج الإبعادي للمناوئ والمغاير. وفي اليمن لا أحد يخفاه أمر كهذا. ما يدهش بالفعل، هو تسيد الحزب الحاكم على بنية المنظومة التعليمية للمرحلتين الأساسية والثانوية وتجييرهما بأكثر ما ينبغي من البجاحة لحساب حراكه السياسي ولا من صاد له.

لا بد أنها(المدارس) آلت إلى مطلق هراوة جلد أو بالمقابل جزرة مكافأة وغواية.

إن إعطابا بخسا يجري الآن لأرواح طفولة غضة، يتم تحت لوافت عدة وصيرورتها واحدة.

المدرس ده حيطلع وكيل

نبيل قاسم

تعتبر مسألة التعيينات في مجال التربية والتعليم ذات انسجام فريد وتتسم بفنية عالية: في البدء يتم اختيار رئيس الصف الذي يجب أن تتوافر فيه مجموعة من الصفات، منها أن يكون عنيفاً مع زملائه حتى أن بعض التلاميذ يكسبون رئيس الصف عبر الرشوة، ويجب ان يكون متعاوناً مع الإدارة، والإدارة تساعد أحياناً على نجاحه وعلى زيادة درجاته، ومن هنا يفهم رؤساء الفصول آلية العمل وبإتقان، ويقومون بمهام مالية تتعلق بجمع النقود التي تتعلق بنشاط ما.

في صباح ما، كنا -مجموعة معلمين- مجتمعين في فترة الراحة المدرسية في إنتظار عودة التلاميذ إلى فصولهم. كان معنا أحد المدرسين الجدد، لم يمض على إلتحاقه بالمدرسة سوى اسبوع واحد. في تلك اللحظة كان مشغولاً بحساب النقود التي بيده، فقد أخذ نقوداً من الطلاب من أجل تصوير الإختبار الشهري، وبعد فترة عرفنا أنه يأخذ ضعف المبلغ الذي يطلبه معلم آخر. وفي تلك اللحظة ايضاً وحين كان منهمكاً في عد النقود، قال لي أحد المعلمين المصريين بصوت خفيض: «بص يا أستاذ نبيل، المدرس ده حا يطلع وكيل». وبالفعل لم تمض ستة أشهر إلا وتعين وكيلاً لمدرسة في قريته.

هناك جانب مالي في تعيين رؤساء الفصول، وهناك جانب مالي في تعيين وكلاء المدارس، وهناك بالضرورة جانب مالي في تعيين مدراء المدارس. هذا الجانب المالي هو المعيار الأساس حتى لمسألة تعيين الطالب في المدرسة!!

خلال عملي في سلك التدريس في «ثانوية الكويت»، لا أذكر أن إدارة المدرسة قد اقتصّت من راتب أي معلم، في حين ان كثيراً من المعلمين في مدارس أخرى يقدمون شكاوى تتعلق بهذا الموضوع أيضاً.

وحتى جاءت المجالس المحلية لتلعب دوراً بوليسياً مالياً شديد التعقيد، وبدأت في مراقبة ومتابعة والاقتصاص من رواتب المعلمين بل وإيقاف رواتب البعض. ولي شخصياً تجربة سيئة مع هذه المجالس لا أرغب حتى في التحدث عنها. إلا أني يمكن أن أصفها بأنها الضوء الأخضر غير التربوي لسلطة البوليس على التربية والتعليم.

تقوم النقابات باقتطاعات إجبارية على المعلمين، وبعضها يقوم بسرقة حقوق المعلمين كما فعلت إحدى هذه النقابات في مدينة تعز. ولمعرفة الدور الذي تقوم به نقابة ما علينا بمتابعة الأدوار المالية.

أنا شخصياً أعتبر الجانب المالي هو المسؤول الأول عن مسألة التعيينات في جميع مجالات التربية والتعليم ولا يمنع أيضاً أن تكون الأولوية لذوي الميول السياسية المتقاربة. ودرجة اللهاث وراء المال هي المعيار لعملية التعيين.

●●●

من خلال تجربتي كمعلم بإمكاني أن أتحدث عن كيفية التعامل معنا كمعلمين، وذلك من خلال أمثلة ما زالت عالقة في ذهني حتى الآن.

فعند قيام الوحدة أي عام 1990 قرَّر الأخ حيدر أبو بكر العطاس، وكان رئيساً للوزراء آنذاك، أن كل الخريجين في ذلك العام عليهم الإنضمام لسلك التعليم بغض النظر عن تخصصاتهم، وسواءً كانوا تربويين أم لا. وتلبية لنداء الواجب توجهوا للعمل كمعلمين في المدارس الثانوية. بعضهم توفق وأصبح معلماً ناجحاً، وبعضهم تأقلم مع الوضع سواءً كان ناجحاً أم لا، والبعض الآخر رفض لأن بإمكانه أن يرفض، وذهب للبحث عن عمل في مجال تخصصه، والبعض الآخر وافق من أجل العمل مع الحكومة ثم التحويل من وزارة لأخرى، ومجموعة وافقت من أجل التسلق داخل وزارة التربية والتعليم للحصول على مناصب إدارية.

وعند قيام الوحدة عام 1990 كانت نقابة المعلمين متواجدة في الجزء الشمالي وهي ذات اتجاه ديني. ونقابة المهن التعليمية كانت تابعة للحزب الإشتراكي. وفي هذه الفترة، أي من قيام الوحدة وحتى نشوب الحرب في عام 1994، كانت لعبة الائتلافات في أوجها. إلا أن هناك خللاً ما، فقد كان انضمامنا لنقابة المهن التعليمية يعني ضمنياً أننا متعاطفين مع الحزب، وانضمام البعض لنقابة المعلمين يعني ضمنياً أنهم متعاطفون مع حزب الاصلاح؛ مما جعل المؤتمر يشكل كياناً نقابياً ثالثاً تحت تسمية «اتحاد التربويين» ومن خلال العمل في الميدان واجهنا صعوبات عديدة كطردنا من بعض المدارس وإغلاق الأبواب في وجوهنا، وكذلك الكذب من بعض المنضمين لنقابة المهن حديثاً، حتى تأكد لنا أن الأجواء ليست على الإطلاق أجواء عمل نقابي، فانسحبنا بهدوء تام. وبعد فترة سمعنا أن المؤتمر تبنى نقابة المهن التعليمية. وبقيت نقابة المعلمين وإلى هذا الوقت والنقابتان تعملان على أرض الميدان. ومن خلال ذلك نستنتج أنه بقدر ما يكون عدد الأحزاب التي تشارك في الحكم، تكون هناك نقابات تعمل في الميدان. ولا بد أن يكون هناك ضوء أخضر حكومي يسمح للنقابة بأن تعمل. وهذا الضوء الأخضر الحكومي هو المسؤول عن كل ما يحدث في مجال التربية والتعليم، وهو بالضرورة ضوء أخضر غير تربوي على الإطلاق.

● نحر ثور في مدرسة بالعاصمة (2005) - تصوير: سعادة علاية «النداء»

... وقودها المعلمون والثيران

إنه، علاوة على كونها قرابين فصل، لكافة تلاوين الصراعات العنفية خاصتنا، وحدها الثيران في اليمن تسدد أكلاف تصدع علاقة المعلم بالطالب، أيضاً.

منذ ثلاث سنوات منقضية، كان على خد "عامر" مدرس الفيزياء في ثانوية "الثورة" مدينة حجة، أن يتلقى صفعة سددها طالب آت لتوه من لدن أسرة مهيمنة -بالمعنى السياسي والقبلي.

عامر، ولتبديد غيظ أعزل، بسخط مبتور الأطراف، راح يرمي طباشيره ساعتئذ في الفراغ. هو أرجأ تمسيد خده ريثما ينتبذ مكاناً نائياً عن الأنظار، ليتفادى إحساساً بالخفر المكشوف.

إذاً، لطمة مدوية كانت، وعاجة بالوجع، ما حض زملاء عامر ليفتشوا عن الإنصاف في زرائب الدولة.

بأي حال، وبعد تقص مضن، إلتهمتهم في الأخير الخيبة. إذ لأن الثور هو الدولة__ يا للهول! وبين قرنيه يداوى الخراب التربوي، وبينهما أيضاً يتوجب على عامر تلمس اندمال جرحه؛ أفضى الأمر، إذاً، إلى مطلق استرضاء منافٍ للياقة تماماً.

في مارس من العام المنقضي، وحالما كان المعلمون التأهب لتنفيذ إضرابهم المطلبي، بتعليق الشارات الحمراء، نعتهم مدير منطقة بني الحارث التعليمية بكلام بذيء وناب. هو ساق البذاءات بربط ملغز بين الرمز العلمي لمرض الإيدز وبين الشكل الذي كانت تبدو به شارات الاحتجاج.

بطريقة ما، وصمهم بحاملي فيروس الإيدز. الأمر الذي أثار حفائض المعلمين (يحمل اتهام الإصابة بمرض الايدز عوالق معقدة للغاية. وبالأخص لدى القبائل).

طالبوا برد الاعتبار. وتدخل المشائخ لفض الالتباس. وكان الثور هو السبيل لغسل الضرر اللاحق بمجاميع المعلمين. تكبد مدير مدرسة «الجيل الجديد» في الروضة- التابعة لمديرية بني الحارث، مشاق إحضار الثور، وتاليا نحره في فناء المدرسة كتتويج لمساع بدائية، تشتغل مازالت.

على ذات المنوال، ولكن هذه المرة لم يجز الثور الواحد، شُج رأس معلم من مدرسة "معين" -مديرية الصافية، والخدم كانوا هنا هم الفاعلون. ضربوه بأعقاب المكانس على إثر إشكال تعليمي.

كان الثور المفرد، عاجزاً عن ردم الشقاق ذاك. فعضدوه بآخر، اكتمل نصاب «الهجر» وانقشعت غيوم التوتر بالمرة.

إلى ما سبق، فلم يكن العام 2005 خالياً من الصفع ونحر الثيران بوصفهما رديفا بعض. إذ في مدرسة "أبو بكر الصديق" -أمانة العاصمة، اعتدى نجل احد المشائخ رفقة شلته، على المعلم ناصر المقطري.

وهو شأن غيره، تحينته أياد هوجاء في حين هو كان حسن الطوية، ويمارس لعبة صون اللوائح بشغف.

لم ينه نجل الشيخ إجراءات قبوله في المدرسة لعدم استيفائه وثائق القبول، وأنجال المشائخ لا يجب أن يصدهم شيء، ولا يجب البتة ثنيهم تحت أي طائل كان.

يومذاك، وفور تخطيه عتبة المدرسة، خارجاً منها، اجتاحته مافيا الشيخ، وبطحته أرضاً.

البطح، ومسح الإسفلت بأجساد المعلمين، سيماء أزمنة لما تنقض بعد. لم نزل نتسكعها بتفصيلاتها المروعة. في كل، ضُرب المقطري، وهز الحدث ضمائر الزملاء، زملاءه، وشرعوا في إضراب مفتوح. وكأي مسار عنفي سابق ستجد حتمية النهاية المفترضة: «ثور. أو ثورين على الأكثر».

نجم، عن تدخل مشائخ منطقة عصر، القضاء «بشحط" ثورين احدهما ابيض مبقع بالأسود والآخر فروته بنية غامقة، وكان لم يكن.

«الرجوع للقانون يؤدي لتطويل القضية، والإضرار بالعملية التعليمية»، زيد الشاطبي مسوغاً لـ«النداء» في حينه اعتمادهم مبدأ الثور مقابل الاعتداء. «وهذا هو الحل الأسرع»، زاد.

الدم الأكثر طراوة، سقى أرضية مدرسة «30 نوفمبر» قبل أسبوعين.

وعلى الجملة، الثيران والمعلمون، وحدهم وقود اللحظة التعليمية والتربوية الأشد قتامة.

الدكتور أحمد الدغشي أستاذ أصول التربية - جامعة صنعاء، أرجع اعتماد «الهجر» كاداة للترضية إلى «وعي مجتمعي غالب، لم يستتن حتى العلم»، مما يعزز القناعة بـ "غلبة الواقع المجتمعي المهني».

وعزا، اقتناع المسؤول الإداري بحل كهذا إلى «غياب القضاء وبيروقراطية ورتابة الأجهزة المعنية».

«أما أسباب العنف ضد المعلم بشكل عام فيمكن إجمالها في: تدني القيمة الاجتماعية له على حين كان حاضراً إبان الإمامة بكثافة ويحظى بتقدير اجتماعي عالٍ»، أضاف الدغشي. وراح يسرد بقية مجلبات العنف ومنها حسبه: «سبب اقتصادي، عائد إلى دخله المحدود في الوقت الذي سيطير فيه الاتجاه المادي. وآخر إداري، بمعنى أن ترهل المؤسسة التعليمية ألحق الأذى بالمعلم من حيث كونها لا تنتصف له. وسبب ذاتي، يعود في بعض الحالات لسلوك غير منسجم مع المهنة».

على كل، غير مجد، بظني، سوق نماذج لا يسعنا حصرها. ذلك أنها ذات نمطية متسقة مع بعضها. لذا فاللقطات المسرودة قبلا، كافية للقبض على فكرة ان بنيوية السيرورة التعليمية والتربوية فادحة تماما والمعلم ضحية افتراضية على الدوام.

الحال، طالما قطبا المعادلة التعليمية، ما يزالان غائصين في مطرح الإجحاف والغمط المتبادل، فلا بد الا وتستبطن، جائحة كهذه، مغاز مخيفة. الطالب يصفع معلمه، المعلم تصفعه الإدارة التعليمية، لدواع سياسية قذرة، والمعلم قد يصفع الطالب بهمجية، وثم يتدخل الثور كما لو هو إجماع غير معلن، أو عقد له قدرته الخرافية في إخماد الأحقاد.

ولئن كان الأسبان يصارعونها (الثيران) بإيعاز ميثيولوجي خالص، فإننا ولأقول أدوات الدولة، نمرغها بوحشية حتى على عتبة دار الرئاسة أو البرلمان، فضلاً عن المدارس.

فوق ذلك هي حقاً ظاهرة عرفية، تبدو أشد إيغالا في معاكستها لنشوء إطار مدني ينعقد الاجتماع البشري -المادي والأخلاقي- فيه، طبقاً لمعيار مفهومي موائم للحظة الزمنية الراهنة.

ومعلوم، مهما يكن، أن رأس الثور غير مواز لأي ملفوظ قانوني، أياً كان. لكنه غير ما مرة، ما انفك يرتب، "بغالون" دم حلولا موضعية ، تنضاف، بشكل ما، لإرث غابر تخطته العوالم/ جميع العوالم.

■ م.ع

إفراغ مدرسة في إب من مدرسيها الذكور

ظاهره التأنيث.. باطنه السياسة

■ إب - إبراهيم البعداني

أقدم مكتب التربية بمحافظة إب على نقل طاقم تدريسي متكامل (12معلماً)، من مدرسة «أحمد بن حنبل» للبنات تحت مبرر أنه لا يصح للذكور تعليم الإناث. الأمر الذي تسبب في حرمان ما يقرب من 400 طالبة من الدراسة، خاصة وأن البديل (المعلمات) الذي وعد به المكتب صار في حكم المعدوم.

وأفاد مدير المدرسة الاستاذ عبدالله محسن بأن إدارة التربية بالمحافظة باشرت بعد الاختبارات النصفية سحب المعلمين بحجة إعادة التوزيع، ومن أجل تأنيث التعليم. وقال محسن: «للأسف الشديد كلما راجعنا مكتب التربية بهذا الخصوص لم يعرنا إهتماماً مما ترتب على ذلك حرمان مئات البنات من التعليم ولزمْن البيوت».

وعزا عدد من أولياء الأمور أسباب هذا الإجراء إلى الانتخابات المحلية، من أجل إبعاد مدير المدرسة (إصلاح) الذي خاض غمار المنافسة في الانتخابات المحلية أمام مرشح المؤتمر، الأمر الذي يقتضي هذا الإجراء تمهيداً لإبعاده عن إدارتها.

وقد حمَّل فضل الحبيشي رئيس مجلس الآباء في المدرسة المجلس المحلي بالمديرية مسؤولية حرمان بنات المنطقة من حقهن في التعلم. وقال: «إن أولياء أمور الطالبات لا يمانعوا أن يكون طاقم التدريس ذكور، وكل ما يهمهم هو أن يستمر التعليم».

وكان اعتصام غاضب نفذه أولياء أمور الطالبات داخل الحرم المدرسي مطالبين بتوفير البديل من المدرسات أو إعادة المعلمين السابقين إلى المدرسة. ودعوا في ذات الوقت المسؤولين بالمحافظة إلى تحرير التعليم من الحزبية، وأن لا تكون السياسة سبباً في حرمان ابنائهم من التعليم.

واعتبر عديد مختصين: أكاديميين وموجهين وتربويين، هذا الإجراء انعكاساً لمستوى الخلل الإداري والتعليمي الذي تعيشه البلاد بشكل عام؛ إذ يأتي في سياق التدهور الواضح و المؤكد للفشل والإخفاق لدى الإدارة التعليمية بالمحافظة. داعين إلى التحقيق مع الإدارة التعليمية بالمحافظة التي صارت تتعامل مع التعليم بهذا المعيار الخطير.

وتقع مدرسة «أحمد بن حنبل» للبنات في منطقة «ميتم» البعيدة عن المدينة (10 كم شرقي مدينة إب)، ويتوافد عليها الطلاب من مختلف القرى، حيث يقطع البعض مسافات بعيدة عبر طريق جبلية شاقة. إلا أن البعض من أولياء الأمور أبقى على بناته في البيت بسبب خلو المدرسة من المعلمين. فيما عدد من الطالبات ما زلن في ذهاب وإياب دون جدوى.

أمر مفزع للغاية، وباعث على الضيق، أن يلغي وزير التربية والتعليم مكتسبات مهنية وقانونية لموجهين حازوا عليها طول فترة عملهم. فقد أصدرت الوزارة في أواخر 2003 ما يسمى بآلية المعالجة الإستثنائية للعاملين في التوجيه التربوي، والتي بموجبها -وكأول محطة- أُعلن، بداية، إهدار رصيد ما يقرب من 438 موجهاً في أمانة العاصمة من (545) هم إجمالي موجهيها.

فيهم عناصر كفؤة وحافلة بالخبرات الإدارية والإشرافية. وجلهم عينوا وفقاً لآليات معتمدة، وبناءً على قرارات وزارية حينها. والأكيد أن الغالبية منهم تحمل مؤهلات جامعية متفاوتة: بكالوريوس ليسانس، وماجستير. كما وخبرة مهنية طويلة مسنودة بعشرات الشهادات التقديرية والإشادات من جهات محلية وخارجية.

438 موجهاً في مرمى القنص!

علي الضبيبي

● الجوفي

● الخولاني

● المقرمي

● المعلمي

● المأخذي

يحمل الأستاذ محمد الماخذي شهادة ماجستير في أصول التربية من جامعة صنعاء التي حصل منها أيضاً على درجة البكالوريوس عام 95/96.

وبقرار وزاري عُيّن موجهاً في مديرية معين بأمانة العاصمة، ومذ ذاك حتى فبراير 2006؛ إذ أُدمج اسمه في قائمة جماعية على أساس إعادتهم إلى ميدان التدريس، أو الخضوع للإختبار والمقابلة.

«لم تستند الوزارة إلى أي لائحة لتنظيم ذلك»، يقطع الماخذي. ويزيد: «إنما ذلك عبارة عن أهواء ومزاجية سياسية لا دخل لها بالعملية التعليمية».

وفيما يتعلق بشروط اللائحة الاستثنائية ومنها المقابلة، رد بحماسة جياشة: «لو نعلم أن المقابلة ستكون وفق لجنة حيادية وتتصف بالمهنية والصدق ويكون معيار الإختيار والمفاضلة هو الكفاءة، لما رفضنا. لكنها بلا أدنى شك تخدم اجندة سياسية ليس إلا. بعبارة أخرى: المقابلة عتبة أو قنطرة إلى الشارع».

المقابلة حتى وإن كانت محايدة وذات اهلية إدارية وعلمية فليست مقبولة بالمنطق القانوني الذي على أساسه اختير هؤلاء الموجهون، ولا حتى من ناحية أخلاقية. فسنوات عمر هذا الكادر الميداني كفيلة باختباره على طول مراحلها، كما وأيضاً اللوائح المنظمة للتوجيه التربوي التي حددت شروط الإلتحاق بالتوجيه. والغريب في الأمر ان الوزير الحالي عبدالسلام الجوفي أصدر ببعض هؤلاء قرارات تعيينية ومنح الكثير شهادات تقديرية في أكثر من محفل ومناسبة، والآن وزارته تشكك في أهليتهم المهنية وقدراتهم الإشرافية، وتدعوهم للمقابلة، عبر ما أسمتها لوائح استثنائية جديدة تنسخ وتجُبُّ ما قبلها.

لم أستطع امتصاص حرجي الشديد حين نثر استاذ كبير من معدن نادر عشرات الشهادات والقرارات الوزارية بين يدي؛ «انظر! للأسف الشديد»، قالها بحرقة مؤلمة.

بالطبع، فالخبرة الإدارية والعلمية النادرة كافية لأن يستحي هؤلاء وهم في طور جرجرته إلى غرفة المقابلة. مذ تخرج الأستاذ محمد عبدالله المعلمي في تربية صنعاء عام 87 ضمن أوائل الدفعة، وهو يترقى في سلم الوظيفة الإدارية دون أن يطلبها ككثيرين. فقد عين فور تخرجه عميداً للمعهد العالي لإعداد المعلمين (نظام الثلاث والخمس السنوات التابع للوزارة) ليستمر 12 سنة مدير إدارة مدرسية متنقلاً بين محافظة وأخرى: ست سنوات في المحويت، سنتين في صنعاء، وأربع سنوات في الأمانة.

ولاحقاً عين مدرباً لمدربي مديري مدارس ثلاث محافظات: شبوة، مأرب، وعمران. وبالتأكيد تم كل ذلك بقرارات وزارية، كان آخرها قرار الوزارة تعيينه عضوا في لجنة التأليف والمراجعة للمعاجم اللغوية بمكتب دول الخليج. هذا فضلاً عن عشرات الشهادات التقديرية التي تسلمها في مختلف مراحل عطائه الإداري.

● آلية تجب ما قبلها من اللوائح

وفي الوقت الذي تطلب منه الوزارة الخضوع للمقابلة والإختبار شهادة تقديرية بتاريخ 13/7/2007م لحضوره ومشاركته بفاعلية في الدورة التدريبية الخاصة بـ«إدارة النزاعات في التعليم»، والتي عقدت بالتعاون مع البرنامج اليمني الألماني لتحسين التعليم الأساسي (G + Z).

الآن المعلمي مطالب بالخضوع للمقابلة والاختبار! وأمام من؟! «من كنت أنا أمنحه الشهادة الابتدائية وأنا مدير»، يقول متحسراً من وضع لا تتضح معاييره.

ويتساءل الأستاذ وهو يصر على رفضه القاطع للاختبار الذي وصفه بالمهزلة: «كيف يطمئنوا إلى مؤلف ومراجع لفريق التأليف كل هذه السنوات والآن يختبروني؟! عيب يا رجل!!».

وعن خلفيات هذه الإجراءات الجديدة سألناه، فأجاب: «هذه إجراءات تعسفية، تعامل غير مدروس، وغير مسؤول، بالأصح: تعامل حزبي -بالفم المليان».

ويضيف مفسراً: «أنا أعتبر هذا الجزاء مكافأة لنا ولأعمالنا المعززة بشهاداتهم التي منحونا إياها».

الوزارة، وهي تشكو من التضخم الكبير الذي تعاني منه العملية التعليمية، والأعداد المهولة التي يعج بها الميدان، تعالج الأمر بزيادة العدد؛ إذ كيف تحيل ما لديها من موجهين إلى مدرسين مع أن الوزير ذاته شكا في مجلس النواب من أن عدد منتسبي وزارته بلغ 256 ألفاً بواقع معلم لكل 20 طالباً، بأدنى من المعدل العالمي الذي يبلغ معلماً لكل 27 طالباً!

وهذا مدعاة للحيرة لا سيما وهو يأتي في سياق عملية الاصلاح المالي والإداري الذي اشهرته الوزارة منذ فترة.

هب أن 4 آلاف و149 منتسباً في امانة العاصمة لا يعملون، كما ذكر الوزير في إلماح منه إلى موضوع الموجهين، فهل المعالجة لن تتأتى إلا بإعادة الموجهين القدامى والشرعيين إلى التدريس، مع أن نقصاً حاداً في قطاع التوجيه تشهده الأمانة.

خذ مثلاً موجهي الرياضيات، ففي مديرية معين والتي يبلغ عدد مدارسها 26 مدرسة لا يستر حالها سوى موجهين اثنين فقط لما يزيد عن 200 معلم بواقع موجه واحد لما يزيد عن مائة، وهذا مخالف للائحة التوجيه التي اشترطت ألا يزيد النصاب عن 35 معلماً! ومع ذلك تريد من هذين الموجهين الرجوع إلى التدريس أو الخضوع للمقابلة مع أنهما يمارسان عملهما وفقاً لقرارات وزارية.

إسماعيل السيفي عُيّن بقرار وزاري عام 2003، وبموجب تكليف رسمي من مكتب التربية بالأمانة، ويملك خبرة مهنية طويلة فهو خريج جامعة صنعاء عام 96/95.

هو كزملائه شعر بالظلم والقنص السياسي فرفض التنازل عن مكتسباته، حيث لا يزال يمارس مهامه كموجه رسمي منذ اربع سنوات معتبراً هذا الاجراء الجديد «مخالفاً للتكاليف الرسمية المسندة لنا». وتساءل السنفي: «أين دور الموجهين المتابعين لفريق التوجيه الذين يرفعون بأعمالنا أولا بأول؟!»، وبدا واثقاً من نفسه وبإصرار وتحدٍ: «اراهن على عملي والتزامي».

● شهادة تكريم من الوزير حصل عليها المعلمي المطالب حالياً بالخضوع للاختبار

وإذا ما استندنا إلى اللائحة الخاصة بالتوجيه فإن الاحتياج لموجهين داخل أمانة العاصمة لا يزال ملحاً، وبنسبة أكبر من العدد الموجود. حيث وأن اللائحة تحدد الاحتياج بأكثر من 600 موجه بنسبة واحد لكل 30 معلماً.

لكن الأمر لم يتوقف عند حدود المطالبة بإعادة هؤلاء إلى ميدان التدريس فقد تفاجأ ما يقرب من 250 موجهاً بحرمانهم من طبيعة العمل التي أعلن عنها الوزير قبيل الشروع في تنفيذه، حيث لمَّح إلى شرطية صرفها فقط للعاملين بالميدان!

وهي الحجة التي واجهت هؤلاء الموجهين مع أنهم متواجدون في الميدان كموجهين ويمارسون أعمالهم وفق بروتوكولات رسمية وتكاليف جماعية وفردية من مكتب التربية بالأمانة حتى بعد إحالتهم إلى التدريس والرجوع إلى الفصول كمعلمين.

ويخشى كثيرون من أن هذا الاجراء ليس إلاّ محاولة لإثناء الموجهين الرافضين العودة إلى الوراء، والذين ما زالت قضيتهم منظورة أمام القضاء بصورة جماعية.

وإزاء ما يجرى في هذه الساحة الهامة من اشكاليات واجراءات غير مطمئنة فقد بدت نقابة المعلمين أكثر حضوراً ومعايشة لأرق منتسبيها. فقد وصف رئيس فرعها بأمانة العاصمة الاستاذ حسين الخولاني الذي أبعد هو أيضاً من على رأس شعبة التعليم بمكتب التربية بالأمانة دون سبب مهني مقنع أو حتى مبرر، وصف ما يجري من إشكال سببه التحيز الحزبي الواضح الذي قال إنه لا يخفى على ذي عقل «ولا يستطيع ان ينكره المسؤولون»، ويدلل «بما يجري الآن من تصفية للموجهين واستبعاد لوكلاء المدارس من مناصبهم بإعادة توزيعهم مدرسين حتى يمنحوا القانون بذريعة تحديد نصاب جديد للإداريين في المدارس، وهو مخالف لما في اللائحة المدرسية المعتمدة وسارية المفعول حتى الآن».

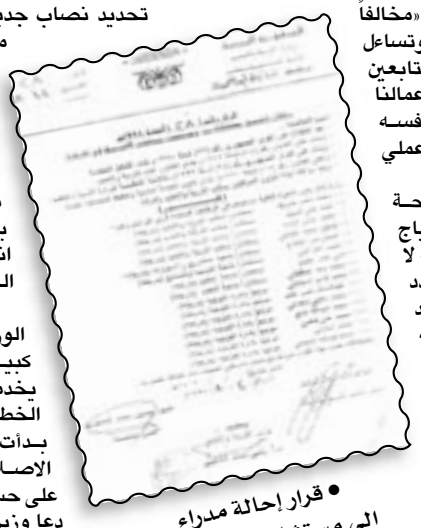
● قرار إحالة مدراء الى مستشارين وموجهين!

وقال الخولاني إن نقابة المعلمين تملك من التأكيدات التي تدين المسؤولين في الوزارة ما يكفي. واتهم تلك الجهات بالاحتكام إلى معيار سياسي في انتقاء الكفاءات الإدارية، وإهمال الخبرة والمؤهلات العلمية.

ورداً على ما جاء في كلام الوزير للبرلمان عن وجود عدد كبير من المنتسبين إلى التربية لا يخدمون العملية التعليمية، وأن الخطوة الأولى في طريق التصحيح بدأت بإعادة التوزيع، قال: «نحن مع الاصلاح المالي والإداري إذا لم يكن على حساب الحق المكتسب». الخولاني دعا وزير التربية والتعليم إلى التفتيش عن المنقطعين والموتى والذين ما زالت مرتباتهم سارية، بدلاً من إحالتهم للتقاعد. وأضاف: «إن الإصلاح يستوجب تلازم شقيه: المالي والإداري، وتغيير العناصر الفاسدة والمتنفذة إدارياً والتي ثبت تورطها في الفساد».

وبدا الخولاني مستغرباً من الحديث عن التضخم الذي شكل عبئاً على الدولة، كما جاء في كلام الوزير، وتساءل: «من أين جاء التضخم رغم وجود الضوابط والمعايير والقوانين التي تحكم التوظيف؟!»: «الوزير يدين نفسه ويؤكد قولنا أنه لا بد من تلازم الإصلاح المالي والإداري».

وفي ذات الاتجاه عزا محمد أحمد المقرمي -السكرتير الثاني لنقابة المهن التعليمية- الإختلالات القائمة، إلى عديد اسباب، منها: غياب الفلسفة التربوية الواضحة والدقيقة، انعدام السياسة التي تعمل على تحقيقها، بالإضافة إلى عدمية الربط بين التعليم والتنمية؛ متهماً الحكومة: «مازالت تنظر إلى التعليم على أنه خدمة». وقال المقرمي إن ما يمارس في الوسط التربوي والتعليمي من ممارسات سببها الوحيد هو تطويع التعليم لخدمة حزب واحد، صار الإنتماء اليه هو المعيار الوحيد، وخاصة في تولي الإدارة التربوية.

في انتظار ما يشبه المؤبد

قريباً سيكون المعلمون في حكم المؤبد، إذ ينتظرون قانوناً جديداً يقضي بربط الدرجة الوظيفية بالمدرسة، والإبقاء على المعلم في مكانه الذي يعمل فيه مهما كانت الأسباب.

«قانون الإستقرار الوظيفي» صار مؤكداً مجيئه. «وسيتم العمل به قريباً»، كما أكد لمجلس النواب وزير التربية والتعليم.

ويسود الشارع التعليمي في هذه الأيام حديثا متوجساً بين المعلمين من ما يمكن أن يحدثه هذا القانون من نتائج وتأثيرات: نفسية، وعائلية اجتماعية، وحتى تربوية، إذا ما أقرته الحكومة، وباشرت الوزارة تنفيذه.

وتعقيباً على هذا القانون قال الأستاذ منذر المقطري إن هذا القانون إذا ما صدق في معالجته للاستقرار الوظيفي فإنه سيخل، بالتأكيد، بالإستقرار الأسري الإجتماعي وبالتالي سينعكس سلباً على أداء المدارس الذي لن يجد مجالاً للتحويل إلى حيث السكون والإطمئنان.

واقترح المقطري، الذي يعمل مدرساً للكيمياء منذ العام 91 فور تخرجه من الجامعة، اقترح على المعنيين في الوزارة ان يستدركوا وهم في صدد إعداد القانون «ان يلزم المعلم بالإستقرار في المدرسة لفترة معينة وفيما بعد يجوز له التحويل».

ومن المتوقع صدور هذا القانون المعروض الآن على مجلس الوزراء بعد استكمال صرف طبيعة العمل، وما يسمى بإعادة التوزيع التي تأتي في سياق عملية الإصلاح التي تجريها الوزارة وتكثر الحديث عنها.

أحلام ام كوابيس؟!

زهير محمد

إلى متى تظل أحلام الشرفاء من أبناء هذا الوطن والغيورين على ماله العام في مكافحة الفساد والمفسدين، جريمة يستحقون عليها العقاب؟

والى متى تعتبرمحاسبة المسؤولين على هذا الانفلات المالي والاداري في أجهزة الدولة وتطبيق القانون الرادع في حقهم، أُمْنية يضحي من أجلها الشرفاء من بسطاء الموظفين براحتهم و بارواحهم فتجدهم مهددين في حياتهم، في كل لحظة ومهمشين في وظائفهم لا لذنب اقترفوه ولكن لأنهم عملوا مع الصحفيين الشرفاء في فضح الفساد المالي الكبيرالذي تشكو منه مؤسسات الدولة المختلفة، كل ذنبهم انهم قدموا للصحافة الأدلة الدامغة التي تدين المفسدين وبالارقام وبتوثيق الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

لقد استبشرنا جميعا خيراً عندما رفع رئيس الجمهورية في حملته الانتخابية شعارا قويا بانه لا يوجد بيننا مكان للفاسدين وان عهد التسلط ونهب المال العام ولى وبدون رجعة. واندفعت انا ومعي كل ابناء هذا الشعب العظيم نردد هذا الشعار ونشد من أزر كل يمني يقف في وجه المتسلطين على المال العام وفي وجه الذين لا يخشون حساباً او عقاباً من أحد.

وكم هي صدمتنا الآن كبيرة ان نجد هؤلاء الشرفاء من بسطاء الموظفين الذين وقفوا و يقفون في وجه الفساد نجدهم فريسة ضعيفة لكبار المفسدين ومطاردين من قبل سيارات مجهولة في أزقة و طرقات العاصمة لينزلوا بهم العقوبة على ما نشروه وفضحوه في الصحف وعلى ما اوصلوه من الحقائق لأبناء هذا الشعب فضاقت عليهم الأرض بما رحبت ففروا من المدن ومن وظائفهم ليسكنوا في القرى البعيدة مع أطفالهم المهددين بالاختطاف امام عجز الأجهزة الأمنية عن حمايتهم وحماية أطفالهم رغم مناشداتهم لها وتوسلاتهم ليل نهار وتحولت احلامهم في وطن نظيف الى كوابيس تقض مضاجعهم.

نحن لا نشك في توجه القيادة السياسية في محاربة الفساد ومحاسبة المسؤولين عليه في السلك المدني والعسكري. ولكني أناشد من هذا المنبر الصحفي الحر والمستقل كلا من رئيس الجمهورية ووزيرالداخلية، اتخاذ خطوات عملية عاجلة جدا لحماية الصحفيين والموظفين الشرفاء الذين اخذوا على عاتقهم معاونة الدولة وفضح الفساد والمفسدين امام الرأي العام. نرجو من اجهزة الدولة القيام بواجبها وحمايتهم قبل فوات الأوانِ، فاليمن ليست على استعداد لأنْ تخسر إبناً أضافيا من ابناء الصحافة المخضرمين. فإلى متى سنظل نحلم ونطالب بان تفرض الحكومة ومؤسساتها الأمنية هيبتها على مرافقي المشائخ الصغار والكبار الذين يجوبون باسلحتهم النارية شوارع العاصمة صنعاء ليلا ونهارا وكأننا في العاصمة كابول؟ والى متى ستظل اجهزتنا الأمنية عاجزة عن القضاء على عصابات اختطاف الأطفال وتهريبهم الى المملكة العربية السعودية وغيرها من بلدان العالم للمتاجرة بهم وبأعضائهم؟ وهل صحيح ان إحصائيات منظمة اليونيسيف رصدت خمسين الف حالة اختطاف خلال العام الماضي وحده؟ خمسون الف طفل يُسرقون من امهاتهم وخمسون الف أسرة تفقد فلذات أكبادها سنويا أمام عجز كبير في اجهزة الأمن وصرخات منظمات المجتمع المدني.

وتحية إجلال لكل صحفي وموظف شريف سكن حب الوطن قلبه فهانت في سبيله كل التضحيات.

حرية الرأي والتعبير والمعتقد

عبدالباري طاهر

يربط الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بين الثالوث المقدس: الرأي، التعبير، المعتقد. و الأضلاع الثلاثة جوهر الحرية. وقد نص الدستور اليمني على حرية الرأي والتعبير، ونكص عن المعتقد، مما يمثل تراجعا عن جوهر الحرية المنصوص عليها في الإعلان العالمي الذي يلتزم به الدستور اليمني حسب المادة السادسة.

وقد عرفت اليمن في التاريخ الوسيط ما يسمى بحروب الردة، وان كان التاريخ يشير إلى أنها حروب سياسية بسبب الامتناع عن مركزية مورد الزكاة أو اخذ الجباة (جباة الدولة الإسلامية) كرائم أموال الناس، وهو ما نهى عنه الرسول الكريم. قصة الارتداد في حضرموت بعد اخذ المهاجر بن أمية ناقة للأشعث بن قيس، احد قادة التمرد في اليمن. كما شهدت اليمن أيضا حروبا دائمة إما باسم " الفتوح الإسلامية، وإما باعتبار المناطق الزراعية والخصبة من أهل المذهب الشافعي كفار تأويل كما فعل المتوكل على الله إسماعيل، احد أهم موحدي اليمن في القرن 17م.

وشن عبد الله بن حمزة ما يشبه حرب الإبادة ضد المطرفية، وهم فرقة منشقة عن المذهب الزيدي، و معتزلية الاعتقاد. و يشير صاحب "حاشية شرح الإزهار" إلى " فائدة كان الإمام ص بالله عبد الله بن حمزة والإمام المهدي احمد بن الحسين و المتوكل على الله المطهر بن يحيى وولده و الإمام علي بن محمد عليهم السلام يحكمون فيمن مال إلى سلاطين الجور المخالفين للائمة الحق، انه مرتد، فيقسمون ماله، ويزوجون زوجاته في قصص طوال هذه خلاصتها، انتهى عن خط صارم الدين، و نقل عن الإمام ص بالله القاسم بن محمد وولده م بالله عليهما السلام إنهما فعلا فيمن مال إلى سلاطين الأتراك منهم الفقيه علي الشهاري، والفقيه محمد الرداعي عند ان مالا إلى جعفر باشا انتهى عن خط" (في شرح الإزهار الجزء الرابع الحاشية ص 576 ط وزارة العدل)، في منتصف القرن الماضي اتهم الأحرار اليمنيون و العلماء والادباء و المثقفون المناوئون لحكم حميد الدين اتهموا باختصار القران. وسموا بالعصريين.

واضحت العصرية تحمل معنى "الردة". و كانت حرب 62 – 68 بين الجمهوريين والملكيين كما لو أنها حرب بين الإيمان – الإمامة، والكفر الممثل في الجمهورية. و هي نفس الدعاوى و الفتاوى في حرب 94 بين الشمال والجنوب. و قبلها بين الجبهتين: الإسلامية والديمقراطية في المناطق الوسطى. ومع صعود الإسلام السياسي في السبعينات و الثمانينات قام دعاة إسلاميون بتكفير العديد من الأدباء و المثقفين. ومن المكفرين: هيئة تحرير "اليمن الجديد" التي حكم بكفرها الإسلامي السلفي مقبل هادي الوادعي، الذي توسع في التكفير ليشمل به كل الطوائف الإسلامية بما في ذلك الاتجاهات السياسية المختلفة، منها:"التجمع اليمني للإصلاح"، وهو إسلامي سياسي قام بعض قادته بتكفير الخصوم السياسيين: وبالأخص الحزب الاشتراكي، و العديد من الأدباء و الكتاب و الناشطات النسائيات (رؤوفه حسن، وامة العليم السوسوة، وغيرهما).

وكانت ذروة المأساة صدور حكم بالردة على الأستاذ الأكاديمي حمود العودي.

والواقع ان مساجد الشمال اليمني في السبعينات و الثمانينات كانت أشبه ما تكون بمحاكم التفتيش ضد التيارات العلمانية و الحداثية. و قام الإسلام السياسي في السعودية برفد الاتجاهات التكفيرية في المنطقة العربية، و البلاد الإسلامية. ولعل كتاب "الحداثة في ميزان الإسلام" لعايض القرني و فتاوى المفتي عبد العزيز بن باز، وخطب عبد المجيد الزنداني وتلاميذه، شواهد فاجعة على هذا التوجه الخطر، شان فتاوى وكتابات: أبو الأعلى المودودي و القاضي حسين احمد. و ما تكفير الزيدية والاثنى عشرية إلا إرث وبيل لهذا الاتجاه القاتل.

و كان مقتل محمود محمد طه و فرج فودة و حسين مروة و مهدي عامل وجار الله عمر وعشرات الأدباء و الصحفيين الجزائريين، من الثمار الكريهة لهذا التوجه. ولا تخرج فتوى الإمام الخميني ضد الروائي الباكستاني الأصل سلمان رشدي عن هذا السياق. وإدانة التكفير تستوجب بالضرورة تجريم التخوين السياسي باعتبارهما وجهان لعملة واحدة. ويؤديان إلى سفك الدم.

ورغم الآيات الواضحة والصريحة الواصلة حد الكثرة فقد وظف التكفير و أحكام الردة وسيس للإطاحة بالرقاب. وكانت كل التطبيقات البشعة والشنيعة، ذات أبعاد سياسية و انتقامية، ابتداء من سعيد بن جبير، ثم عبد الله بن المقفع و الحلاج و السهروري و بشار بن برد وعمارة اليمني، وابن حريوة و محمود محمد طه في السودان و نصر حامد أبو زيد في مصر. والفاجع ان "المكفراتيين" أنفسهم قد كفر بعضهم البعض الآخر " كالنار تأكل بعضها إن لم تجد ما تأكله ".

لقد خفت صوت التكفير قليلا بعد أحداث الـ 11 من سبتمبر في بعض المدن العربية. ولكنه خفوت ما قبل العاصفة. فدعوات بوش و فريق المحافظين الجدد و التيار المسيحي المتصهين يبعث التعصب الديني في أكثر من قارة و منطقة وأمة. فالتطرف الأكبر من الدولة الأعظم يحيي ويرفد التطرف المضاد. وما يجري في البلدان الإسلامية و العربية وبالأخص في العراق و فلسطين و أفغانستان و أندونيسيا و إيران ليس إلا حصادا مرا لهذا التوجه الكوني الراعب.

التطرف الأكبر غذى روافد التطرف في مختلف أصقاع الأرض. وإذا كنا قد قرأنا في سطح الإسلام السياسي " الأخوان المسلمون " و في إيران تيار الإصلاحيين وفي تركيا حزب الرفاه تبدلات مهمة فان الحرب الاستعمارية في العراق و أفغانستان و التنكيل بالفلسطينيين، والتضييق على المعارضة السياسية في أكثر من منطقة، وحرمان الإسلام السياسي المدني من التعبير عن نفسه، كلها دفعت و تدفع لتقوية عضلات العنف. وتيارات التكفير والتخوين وجز الرقاب بالجملة.

رؤيتنا لنتائج حملة بوش (الإيمانية) لا تحجب عنا رؤية الاستبداد و التطرف الكالح في بيئتنا وواقعنا. فالتطرف الداخلي أو الاستبداد المحلي يمتد عميقا في واقعنا و تربتنا. ولكن العولمة الحربية قد قوته ودفعت به إلى مستويات أكثر عنفا و دموية. ما يجري في العراق من قتل بالجملة يوميا، وتحويل الصراع بين شعب آمن مستقر و متآخ لآلاف السنين إلى صراع طائفي، راجع في جوهره إلى الاحتلال الأمريكي الذي ارتد بالعراق إلى عصور التوحش والهمجية و قوات الاحتلال الأمريكي بالدرجة الأولى و الفرق الطوائفية المسلحة وفرق الموت والقاعدة. و التحاصص الطائفي و الأحزاب الطائفية الموالية للاحتلال مسؤولة عن استمرار إراقة الدم العراقي، وتدمير معلم من معالم الحضارة البشرية، وهي جرائم حرب بكل المعاني.

حاشا تهجر الوادي عصافيره

هشام علي السقاف
hishamfargaz@hotmail.com

● خيلة بقشان بوادي حضرموت – تصوير: سامي غالب

(1)

يشذ البعض عن الأغلبية عند اعتبار الوطن اليمني كالجسد الواحد إذا تعافت منه منطقة/ مدينة/ محافظة وانتعشت وصلحت أحوالها تداعت لها بقية المناطق/ الأعضاء بالمباركة والفرح والنشوى.. و لا يعني هذا -قطعا- تعسّف حق كل منطقة ومحافظة ومدينة وجزيرة في امتلاك (العافية) وحصولها عليها من قبل الدولة وعن طريق قدرات واجتهادات أهلها ومسؤوليها.

وفي بلدنا التي ما زالت تحبو فيها المؤسساتية والتخطيط الشامل بفعل عوامل كثيرة، فإن منطق اهتبال الفرص واغتنام (سماحة) القيادة السياسية أو الحكومية والقدرة على إقناعها، صار هو السائد عند تبرير التفاوت بين مناطق البلد تنمويا لدى العامة، وهؤلاء يرون ذلك واجب المسؤول المحلي حتى و إن اكتفوا أحيانا بالفرجة أو استكانوا لتهميشه وتهويشه.

وهكذا، فإن المسؤول المحلي بهذا المنطق – إن كان منطقا – هو قطب الرحى في عجلة التنمية المحلية ورفع قدرات منطقته البنيوية والترويج لها داخل اليمن وخارجه لجذب المشاريع والاستثمارات وتشغيل أبنائها وإنعاش حراكها اليومي وفرض الوئام والوفاق والسلم الاجتماعي. وعليه وعلى من يختارهم حواليه يوجّه الناس سهام نقدهم و اللوم أو يمطرونه بالإعجاب والثناء ويتذكرونه بالعرفان حتى بعد أن يغادر أو يغادره كرسي السلطة، فلا معنى للتستّر على الإخفاق أو على النكوص بالواجب وراء المجالس المحلية لأسباب عديدة أو مركزية صنعاء، فالمسؤول الناجح أمام مواطنيه هو الذي يدبّر في ظروف اليمن الراهنة طموحاتهم وآمالهم المشروعة.

(2)

من أجمل ما قرأت عن مفهوم (السلطة) ما هو منسوب للملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز في مقابلة صحفية مع وكالة (ايتارتاس) الروسية منتصف فبراير الجاري عندما أجاب: " السلطة ليست قوة ونفوذا وقرارا مؤثرا فحسب، بل هي مسؤولية أن تفهم، أن تنشئ علاقة، أن توجد رابطاً بأهلك وشعبك... السلطة هي أن تجسد آمال الرجل العادي في الشارع وتتفهّم رؤى أهل النخبة وتدرك تفاصيل النسيج الاجتماعي لمجتمعك". ويضيف: " السلطة هي أن تكون كل ما يريده الآخرون منك ".

(3)

خلت قائمة المشاريع المعروضة للاستثمار الخليجي أمام مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار في اليمن (في ابريل القادم) التي نشرتها في "السياسية" وكالة أنباء "سبأ" من أي مشروع في وادي حضرموت!!! والقائمة طبعا لم تشمل كل مناطق اليمن، لكن مدعاة التساؤل هنا تأتي من اعتبار الوادي من أهم وأبرز مناطق اليمن السياحية والزراعية بتقويم الخبراء، حيث شبام وتريم والهجرين و دوعن وسيئون التي رفعت فيها كل الفنادق مطلع شهر يناير المنصرم لافتة/ العدد كامل/ أمام المرتادين. وهو الوادي الذي أخصبه الله أرضا وماء وخلق فيه الفلاح/ بافطيم/ الذي استنبت أفضل بذور بصل في العالم العربي تسوّق اليوم باسمه عالمياً و أمثاله مولودون مثلما هي الأرض ولادة. وتمر بالوادي الطرق البريّة الحديثة التي تربط اليمن بدول الخليج العربية كما تحسّنت فيه بدرجة مقبولة خدمات البنى التحتية!!

هل يصير التساؤل عن خلو (القائمة) معقولا ومشروعا؟ قد يساعد على بلع الإجابة السالبة أن هذا الوادي لم تتحدد له هويّة و لا وظيفة اقتصادية واضحة على خارطة محافظة حضرموت الاستراتيجية!!

فإذا كانت سياحية، فكيف نفسّر الاكتساح العشوائي الرهيب القبيح لمباني وعمارات الاسمنت داخل الأحياء والمدن الطينية القديمة؟ رغم الاعتراضات والمناشدات المحلية والخارجية؟؟

أو متى سنفهم المردود الاقتصادي من استثمار أكثر من مليار ريال في تحديث مطار سيئون (الدولي!!) و توسعته الآن بمليار آخر وهو لا يستقبل سوى خمس رحلات داخلية أسبوعيا ؟

و إذا ما كانت الوظيفة زراعية فكيف أنها لم تعالج حتى اليوم ملفات التعويضات للمزارعين، بل واستكانت السلطات أمام اعتراض بعض (ملاّك)الأراضي البور سير تنفيذ مشاريع استصلاح أراض جرداء كان من اللازم الاستفادة من قروضها الخارجية لتخضير واستزراع الأرض الشاسعة الخصبة؟ وكيف لم تنجح الدعوات لإعلان حملة وطنية شاملة لمكافحة حشرة دوباس النخيل التي قضت على أهم غطاء نباتي وغذائي لوادي حضرموت؟؟؟

في مكتب العمل والخدمة بسيئون يفترش أكثر من خمسة آلاف طلب عمل لخريجي الجامعات من أبناء المنطقة ملفات الأرشيف!! و أضعاف هذا الرقم من المؤهلات الدنيا لا يستطيعون الانطلاق نحو المستقبل وبناء الحياة إلاّ بحراك استثماري و اقتصادي جاد يهيّأ لهم من قبل الدولة وسلطتها المحلية تخطيطا و إشرافا بعد أن تحدّد معالم الطريق بوضوح، وتروّج للمنطقة و تسوّق بوظائفها المخلوقة بها ولها.

كما انه من غير المقبول وطنيا أن يهمل المخططون والمدبّرون وحكماء اليمن في مركز الدولة صنعاء منبع ثروة وطنية استراتيجي كوادي حضرموت، إلا إذا شاء المولى أن تصيبه لعنة الصحراء بعد أن ألصقت بتسميته الجديدة منذ عام 1998م والله أعلم وهو من وراء القصد.

الكارتل النفطي المتوحش يجتاح بلادنا!

نصر شمالي
www.snurl.com/375h

قبل أيام، وأمام عدسات التلفزة، صرخ مواطن عراقي يقف بين الأنقاض المحترقة قائلاً: "إن الأميركيين يريدون النفط، فليقتلونا بقنبلة نووية وليأخذوه!". لقد كانت صرخة مرتجلة غاضبة، تلخص جوهر الحرب الرهيبة الدائرة على أرض العراق، حيث الأميركيون ينقضون على العراقيين انقضاض الوحوش على الفريسة من أجل الاستيلاء على النفط بالدرجة الأولى، بعد أن حالت مقاومة الشعب العراقي بينهم وبين وضع يدهم بالكامل على هذا النفط، منذ الاحتلال وحتى يومنا هذا!

تقدّر احتياطيات العراق الإجمالية من النفط، المستخرج والمستكشف والكامن، بحوالي 300-450 مليار برميل، ولعله آخر الاحتياطيات الضخمة في العالم عموماً، وفي وقت صار فيه الخوف جدّياً من نضوب هذه المادة الثمينة التي تنهض عليها الحضارة المعاصرة بجميع أشكالها، فنضوبها صار متوقعاً خلال عقود من السنين قد لا تتجاوز الخمسة. غير أن الأميركيين لا يهتمون عملياً ببدائل للطاقة النفطية قدر اهتمامهم بالاستحواذ على ما تبقى منها! وتقول آخر المعلومات أنهم يعدّون لاتفاقات إذعانية مع الحكومة العراقية تعطيهم الحق بوضع اليد على نفط العراق طوال عقود قادمة، سواء بقوا في العراق أو اضطروا للانسحاب منه، فهل سيمكنهم الشعب العراقي من ذلك وقد سمعنا ذلك المواطن العراقي يصرخ أنهم يحتاجون إلى قنبلة نووية من أجل إخضاعه؟ ولكن، إذا استخدموا قنابلهم النووية- وهو عمل مستبعد- فهل يبقى نفط يستأثرون به؟

***

إن ما يستدعي أشد الأسف هو انشغال إعلامنا وخطبائنا بأمور ثانوية في تغطية وتناول هذه الحرب التي تحرق الأخضر واليابس في العراق، فيهملون الموضوع المركزي ويبرزون مضاعفاته الميدانية التي ما كان لها أن تظهر لولاه، وهو ما عبّرت عنه صرخة ذلك المواطن العراقي الصائبة المختصرة، بينما العدو لا يريد أية إشارة إلى الموضوع المركزي، ويريدنا أن نطلق الصرخات الطائفية والعرقية والمناطقية!

إن الاحتكار البترولي هو الركن الأساس من أركان هذا النظام الدولي الربوي الإبادي. إنه أعظم الشركات المتعددة الجنسيات قاطبة، فهو كائن عملاق معقّد، له تاريخ طويل متسلسل، وله قصة نشوء وارتقاء تشبه قصة نشوء الأمم وارتقائها! وقد تألف هذا الاحتكار من شركات عديدة ذات حجوم شديدة الاختلاف. أما نشاطه فيشمل استخراج وتوزيع الطاقة النفطية في جميع أسواق العالم، وتصنيع مشتقات النفط وتوزيعها بدورها، ومراقبة منتجي النفط بلداً بلداً، كي لا يتعدى نشاطهم الحدود الأمنية لكيانه الاحتكاري الاقتصادي. كما أنه يدير هيئة الطاقة الدولية التي تضم كبريات الدول الرأسمالية، ويراقب الحالة النفطية العالمية متفحصاً الحقول القديمة ومستكشفاً الجديدة والمحتملة. كذلك هو يراقب الإنتاج العالمي ويضبطه رفعاً أوخفضاً بما يتفق مع مصالحه، إضافة إلى التدقيق المستمر في صلاحية معدات الإنتاج ووسائط النقل من أنابيب وناقلات برية وبحرية في جميع أنحاء العالم!

***

تتوزع الشركات الرئيسة للاحتكار النفطي العالمي على الدول الرأسمالية التي تأتي الولايات المتحدة في مقدمتها، تليها بريطانيا عن بعد. وجدير بالذكر أن هذا الاحتكار يهتم بشؤون الطاقة على اختلاف أنواعها، كالطاقة النووية والطاقة الشمسية وغيرهما، فهو يراقب تطور الأبحاث المتعلقة بالطاقة ويعمل على إيقافها تارة أو على دفع أعمالها إلى الأمام تارة أخرى، تبعاً لمصالحه المبنية على جملة من المعطيات الدقيقة المعقّدة المتعلقة بالوضع الدولي!

وكما هي العادة، تتناقض مصالح الشركات التي يتكون منها الاحتكار النفطي، فتتنافس إلى درجة الاقتتال أحياناً، لكنها تبقى دائماً كتلة واحدة تجاه مصالحها العالمية وفي وجه الأمم الأخرى، ومن أجل كل ما يحفظ لها كيانها وأسواقها. ويبدو ذلك واضحاً تماماً في إيران وباكستان والصومال والسودان وليبيا وكوبا وفنزويلا وكوريا الشمالية وغيرها، وخاصة في العراق حيث يخوض الاحتكار النفطي حرباً مصيرية حقاً!

***

لقد اهتز موقع الولايات المتحدة الدولي خلال العقود الثلاثة الماضية، غير أن ميزتها عن سواها ظلت تبرز في احتلالها مركز البائع إزاء اليابان وأوروبا، بفضل سيطرتها على كارتل النفط وأيضاً بفضل سيطرتها على الكتلة النقدية الدولية التي تعتمد بشكل رئيس على القيمة البترولية الفائضة. لكن هاتين الميزتين لم تكفياها لتجنب خوض الحروب في حوض المحيط الهندي عموماً وفي المنطقة العربية خصوصاً؛ فواشنطن التي اهتزّ موقعها تريد تثبيته بحسم الوضع الدولي لصالحها نهائياً عن طريق الحروب والسيطرة المباشرة على مكامن الطاقة النفطية!

إن السيطرة الأميركية المسبقة على كارتل النفط، وأيضاً السيطرة على الكتلة النقدية الدولية بفضل النفط، مكنتا واشنطن ومازالتا تمكنانها من إدارة حروبها الضارية ضدّ بلدان العالم عموماً، وضدّ بلادنا على وجه الخصوص، بالطرائق والعناوين التي تناسبها، بحيث لا يشار إلى مسبباتها وأهدافها الحقيقية، بل تعلن أسباب وأهداف أخرى، وتجري لاحقاً المحاولات الميدانية لإبراز هذه الأسباب والأهداف الأخرى المصطنعة كأنما هي موضوع الصراع!

إن الكارتل النفطي الأميركي يحاول كعادته تبرير حربه اليوم بأسباب وأهداف أخرى، آملاً أن تنطلي تلفيقاته على الضحايا كما كان يحدث في الماضي، فيشغلهم عنه ببعضهم ويمضي بغنيمته. غير أن المواطن العراقي، نيابة عن الفلسطيني واللبناني والعربي عموماً، يصرخ: أيها الأميركيون، أنتم تحاربوننا من أجل النفط وسوف تخسرون هذه الحرب!

هل تُسلّم واشنطن بالأمر الواقع وتتفاوض مع المقاومة؟

روبرت فيسك

أعلنت للمرة الأولى جماعات تمردية عراقية شروطاً لوقف النار حتى تتمكن القوات الأمريكية والبريطانية من مغادرة البلاد التي احتلتها منذ اربع سنوات.

كان من المستحيل على أي إدارة أمريكية أن تقبل مثل هذه الشروط الحالية. إلا أن كلمات أبو صالح الجيلاني، وهو أحد القواد العسكريين لحركة المقاومة الاسلامية العراقية، عكست إلى أي مدى هذه الجماعات التي تمكنت من حياة 3000 جندي امريكي جادة في فتح مجال النقاش مع جيش الاحتلال.

وتعد جماعة الجيلاني التي تسمى أيضاً بـ«تنظيم الثورة العشرين» الجناح العسكري لتنظيم التمرد الرئيس الذي بدأ هجماته العنيفة على القوات الأمريكية الاجتياح مباشرة عام 2003.

لقد كان البيان من الأهمية بمكان على الرغم من أنه يعكس وجهات النظر السنية وحسب، ولم يذكر الشيعة إطلاقاً.

وقد تضمنت المطالب الإلغاء التام للدستور العراقي. ذلك بسبب الوثيقة المتعلقة بضم المناطق البترولية للشيعة والكرد، وليس لأقلية المجتمع السني.

وتحول السنيون إلى الأعداء الرئيسين لواشنطن في الحرب العراقية.

وقال الجيلاني: «إن المفاوضات والمناقشات مبدأ نأسف منه لتجاوز هذه الحالة التي لا تزال العراق تنزف فيها الدماء. إن على الأمريكية أن تتفاوض معنا حول مسألة انسحابها من بلادنا وتترك شعبنا للعيش بسلام، وبعد إذ نناقش الموضوع تحت شروط وظروف معينة».

واقترح الجيلاني أن تترأس الأمم المتحدة والجامعة العربية أو المؤتمر الاسلامي مثل هذه المفاوضات وتضمن سلامة المشاركين.

من الشروط التي وردت للتفاوض:

1 - إطلاق سراح الخمسة آلاف معتقل في السجون العراقية كدليل على حُسن النية.

2 - الاعتراف بشرعية المقاومة، وشرعية دورها تمثل إرادة الشعب العراقي.

3 - ضمان دولي لكل الاتفاقات.

4 - يجب ان تكون المفاوضات علنية.

5 - يجب ان تُمثل المقاومة من قبل لجنة مُؤلفة من ممثلي التنظيمات الاسلامية الجهادية.

6 - يمثل الولايات المتحدة في العراق سفيرها هناك والقائد الاعلى.

ليس من الصعب أن نرى أهمية ان يلتزم الأمريكيون بهذه الشروط.

إنهم لا يريدون التحدث معنا بوصفنا ارهابيين.

كما أصر الجيلاني على أن كل الاتفاقات التي تتخذ وتتم من قبل السلطات الحكومية العراقية او القوات الأمريكية يجب ان يتم التصريح بها ومناقشتها مع الجماعة الاسلامية العسكرية العراقية.

كما تضمنت الشروط الاعتراف بشرعية الجيش العراقي القديم والالتزام بالتعهد الامريكي بإعادة إعمار العراق وإزالة كل آثار الدمار الذي لحق به، بالإضافة إلى دمج «مقاتلي المقاومة» إلى الجيش الذي سيعاد تأليفه.

وقد وصف الجيلاني خطط جورج بوش الجديدة بالمغالطة السياسية وصرح قائلاً إننا لا نؤمن بقدرة الامريكيين على القضاء على المقاومة الإسلامية التي تحارب من أجل حرية العراق وتحرره من الاحتلال».

وأضاف قائلاً: «إننا لا نرتكب جرائم ونبحث عن العفو الأمريكي ولا نحتاج إلى ذرائع لتبرير مقاومتنا أو لإيقاف جهادنا. إننا نقاوم لهدف سام هو حريتنا التي هي حق من حقوقنا، واستقلالنا والتحرر من الاحتلال. والتفاوض مع المالكي وحكومته أمر مرفوض كونهم يعتبرون وجودنا وجود مليشيات إرهابية».

ليس من الصعب توقع الرد الأمريكي على هذه الاقتراحات. لكني أتذكر الاتفاقات التي تمت بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني (FLN) أثناء حرب استقلال الجزائر، التي بدأت بمجموعة اقتراحات كان من الصعب توقع قبولها ولكنها تحولت إلى حقيقة فيما بعد.

إن الأمر الذي لا يبدو واضحاً في هذا البيان هو إلى أي مدى يتفق المتمردون السنيون على هذه الاقتراحات.

● ترجمة: نسرين الذبحاني

دعوة مغازلة.. وترحيب نص كم

فضل علي مبارك

● ما بال حوار القوى السياسية في بلادنا لا يفضي إلى نقطة التقاء؟

● ولماذا الطريق -عادة- ما يكون مسدوداً، موحلاً، مزروعاً بالاشواك، في كل جولة حوار؟

● وبأي ذنب تقتل النية للتحاور وتوأد الرغبة في (حلوق) أصحابها؟

● وكيف للبعض ان يسمح لنفسه بوضع العربة قبل الحصان؟

● وتكثر التساؤلات، وتشعب الطرق، ولا تؤدي في محصلتها إلى غاية!!

مفترق طرق، هو نتيجة كل جولة حوار توأد قبل ان تبدأ، وإن بدأت فهي مجرد (جبر للخواطر) يأتلف المتحاورون حول طاولة الحوار، ويتفقون على الاختلاف كبند رئيس وأساس في قائمة جدول الاعمال، وبالتالي يسعون إلى تنفيذ ذلك، قبل الشروع في النقاط الاخرى بعد شرب العصير، و«القات» ان كانت الجلسة مسائية.

لا يختلف اثنان من (مجموعة) القوى السياسية، وبالتحديد الفاعلة في الساحة السياسية على مضامين الحوار، لكنهم يتناحرون على أهدافه، وآلياته.

يلتقي الجميع على قاسم مشترك في جميع أطروحاتهم ورؤاهم.

المصلحة الوطنية، وتحت هذا المانشيت العريض الذي تفرده كل جهة وكل جناح وكل تيار وكل حزب تتشعب التفاصيل وأبجديات الأجندة في محتوياتها، وتسحب المصالح نفسها بالتالي للتأثير على ما يمكن اعتباره مصلحة وطنية من عدمه، بحسب التوظيف السياسي لهذا المفرد أو ذاك زماناً ومكاناً.

لكن هذا الالتقاء تحت مظلة هم الوطن وقضايا ناسه يغدو سلاحاً بصوبه كل طرف إلى صدر الآخر. بما يدل دلالة واضحة على أن الأمر ليس اختلافاً لكنه اختلالاً من منطلق ان (الثانويات) يمكن للمرء تذويبها في قالب الاساسيات. مع ضرورة ان يتحلى الكل بقاعدة. ان الاختلاف لا يفسد للود قضية.

لكننا نرى ان اختلاف هذه القوى لا يفسد الود بينهم فقط بقدر ما يقود إلى صراعات و(معارك) اعلامية يخجل القارئ في كثير من الأحيان من قراءة تفاصيلها المنشورة على (حبال الغسيل) في كل حارة.

ويصبح الكل فيها خسراناً، والخاسر الأكبر الوطن وناسه الغلابى.

وفي آخر جولة للحوار منتصف العام الماضي قلبت طاولة الحوار على رأسها بعد اربعة اشهر من جلوس فرقاء الحياة السياسية حولها. وكان الناس يظنون خلال تلك الفترة أن (نافذة) للانفراجة قد شرعت بما يحقق قدراً من التعاطي مع هموم الناس التي يدعي الكل تبنيها.

وتبعثرت نقاط الالتقاء التي تجمعت خلال تلك الاشهر قبل ان يجف جدها، لنعاود الكرَّة من الصفر كعادتنا.

في كل جولة حوار، وما أكثرها، يصحو الناس على (إيقاعات) بيانات نارية فيما كانوا ينتظرون ان تحمل لهم الاخبار نتائج اتفاق ترمي خلفها المصالح الحزبية الضيقة والأحكام المسبقة الجاهزة لسوء النية. وتتمثل مصلحة الوطن والثوابت الوطنية، وتلتقط أوجاع ومعاناة الناس الذين يطحنهم شبح الغلاء وتدهور مستوى المعيشة. وذلك من خلال تبني نظرة أبعد من أرنبة الأنف، نظرة ذات مدى أبعد تتجاوز تعقيدات الحاضر، بالاستفادة منها بتفصيل أفق لقادم يطرد عنا ويلات الحاضر وينسينا (كوابيس) الماضي. ومع أن تلك الجولة كانت اطول دورة حوار لكنها لم تفظ إلى شيء على الرغم من الظرف الذي كانت فيه.

اليوم جاء التداني مجدداً بدعوة، أو«مغازلة»، من الحاكم وترحيب «نصف كم» من المعارضة. الحاكم وجه الدعوة عبر صحفه ومنابره. والمعارضة تزرعت بانها لم تتلق الدعوة رسمياً. واخذ النواح في الصحف مداداً، ودارت الرحى لكنها لم تفرز طحيناً فالحاكم يستقوي بنتائج الانتخابات والمعارضة تتكئ على ما لحق بالناس من تدهور معيشي. الطرفان كل في برجه العاجي، لا يحسنون صنعاً سوى العزف على أوتار تلك القضايا دون استغلالها بموضوعية بما يعود بالنفع على الناس وبعيداً عن المناكفات الحزبية التي تحرق الاخضر واليابس بما فيها حتى استغلال اعراض الناس وجثث الموتى الامر الذي غدا معه أمر الطرفين كحال «الطباين» (الزوجة وضرتها). فإذا تبنت المعارضة موضوعاً، عده الحاكم استهدافاً والعكس كذلك.

هذا بيان للناس حول ما يحدث في صعدة

تابعنا بقدر كبير من الاهتمام والمسؤولية مستجدات الأحداث المؤسفة في محافظة صعدة ووقفنا أمام ردود الأفعال المتباينة إزاءها. وقد هالنا أن لا توجد رؤية وطنية واحدة موحدة للتعامل مع ظاهرة الشباب المؤمن أو " الظاهرة الحوثية" كما يحلو للبعض أن يسميها، فهناك من يرى فيها ورماً سرطانياً و يقترح حلولاً أمنية وعسكرية لاستئصالها قبل أن تستشري و تستطيل. و هناك من يضفي على " أنصار الحوثي" بعض معاني البطولة معتقداً أن ما يجري هو مجرد مواجهات مسلحة بين قادة عسكريين منفلتين من عقال القانون و مواطنين مظلومين يدافعون عن أنفسهم وعن معتقداتهم و يقترح بالتالي على هؤلاء المواطنين أن يلقوا السلاح و يتحولوا إلى النضال المدني حتى لا يعطوا الدولة حجة للتعامل معهم كمتمردين على الشرعية. و هناك من ذهب إلى حد التشريع المذهبي لهذه الظاهرة تحت مسمى "مقترحات للرئيس لوقف حرب صعدة" ويلاحظ على هذه المقترحات – المنشورة في العدد 715 من صحيفة البلاغ – أنها في شقها العسكري تتعامل مع الدولة المركزية و مع " أنصار الحوثي" كأنداد و ترفض بالتالي أن تحتكر الدولة استخدام العنف كحق لها وحدها. فهي – على سبيل المثال – تتحدث عن:" وقف جميع أشكال التصعيد بين الطرفين و منع استحداث أية مواقع عسكرية لقوات الجيش، و وقف أية عمليات إطلاق نار، و أن يكون المحافظ مسؤولا عن ذلك المسؤولية الكاملة ". وفي المقابل:"وقف أية عمليات استهداف للجنود من قبل أنصار الحوثي و يكون عبد الملك الحوثي مسؤولا عن ذلك المسؤولية الكاملة". فالجيش في مقابل أنصار الحوثي، و الحوثي في مقابل المحافظ!!!!

أما في الشق غير العسكري فقد ذهبت تلك المقترحات إلى اعتبار محافظة صعدة منطقة زيدية يجب أن تبقى مغلقة لصالح المذهب الزيدي دون سواه، ربما كحق تاريخي مكتسب. ثم وسعت المقترحات نطاق مطالبها جغرافيا لتشمل جميع المناطق التي آلت إلى الإمام يحيى حميد الدين بموجب " صلح دعان" و ذلك من خلال حرصها على " ضرورة منع أي نشاط سلفي في المناطق الزيدية" حتى و لو جاء على شاكلة كتب و مطبوعات. ولرفع" الظلم " عن المذهب الزيدي لم تنس هذه المقترحات أن تشدد على أهمية إصدار ترخيص بإنشاء " جامعة لتدريس العلوم الزيدية على غرار جامعة الإيمان السلفية و جامعة الأحقاف الصوفية الشافعية".

و في السياق نفسه ذهب أحد أقطاب هذه المقترحات إلى حد القول المعلن بوجود " مؤامرة واضحة على الزيدية و رغبة شديدة عند البعض في القضاء عليهم و على مذهبهم، محذرا من أبعاد داخلية و خارجية لهذه المؤامرة التي وصلت – حسب قوله – إلى محاولة جر " الأخ الرئيس على هذا المخطط السيئ الرهيب و لو بقتل أبناء جلدته و أبناء مذهبه و مناصريه، و حتى لا يبقى له أحد يناصره، و يناصر من يأتي بعده، اليوم ولا بعد اليوم"!!!!!

مما تقدم يتضح أننا أمام مخطط مدروس ومتكامل الحلقات يتوزع أصحاب المصلحة فيه الأدوار لفرضه علينا كأمر واقع تتحول معه اليمن إلى ساحة لصراع سياسي في جوهره مذهبي في شكله. و في مثل هذا الصراع يتحول المذهب إلى وطن يستقطب ولاء الأتباع و الأنصار و المريدين الذين يتسابقون على " الجهاد" كل لنصرة حقيقة مطلقة لا يراها إلا داخل مذهبه و بواسطته. إنه صراع يجري فيه تطويع الدين لأغراض سياسية واستخدامه كوقود لإحراق الوطن.

إن الوطن نقيض المذهبية، فعندما تحضر المذهبية يغيب الوطن، و عندما يحضر الوطن تتوارى المذهبية. لذلك علينا أن لا ننجر وراء الحلول السهلة التي تستحسن مواجهة المذهبية التي أعلنت " الخروج " للقتال بمذهبية مضادة، لها منهج مغاير في "الخروج". إن الوطن لا يحتمل السير على هذا الطريق و ليس من مصلحة مواطنيه أن يستحضروا حروب الأسر القرشية فيما بينها على السلطة في العصرين الأموي والعباسي، فتلك دول دينية عن حق أو عن باطل، والمعارضة التي وقفت ضدها كانت بالضرورة معارضة دينية– عن حق أو عن باطل، فالكل كان يؤسس شرعيته على الدين و يفسره بالطريقة التي تخدم أغراضه السياسية. و بسبب الصراع على السلطة انقسم المسلمون إلى فرق كثيرة أهمها السنة و الشيعة. و عندما نقرأ التاريخ نرى أن الإسلام وحد العرب و المسلمين و جعل منهم أمة عظيمة، لكنهم عادوا إلى الفرقة و التشرذم والضعف بسبب السياسة المتدثرة بالدين، فهم لم يستطيعوا أن يميزوا بين ما هو من الدين و بين ما هو من السياسة، بين ما هو من عند الله و بين ما هو من عند حكامهم وزعمائهم و فقهائهم، و السبب أن الحكام والزعماء المعارضين لهم كانوا يبحثون في الدين عن سند للسياسة التي تخدم أهدافهم، و أي خروج على سياستهم يعتبرونه خروجا عن الدين. و كان بعض الفقهاء يناصر الحكام و يدعوا إلى طاعتهم ويعتبر الخروج عليهم فتنة، و البعض الآخر ناصر زعماء المعارضة و أفتى لصالحهم وهناك من وقف موقفا وسطا بين هؤلاء و أولئك.

و إذا كان ذلك واقع الحال في الماضي البعيد أيام معاوية و يزيد و الحسن و الحسين، فإننا اليوم – شئنا أم أبينا – نعيش في زمن مختلف انتهى فيه عصر الدولة الدينية بقيام ثورة السادس و العشرين من سبتمبر1962م. و كانت المملكة المتوكلة اليمنية آخر دولة حكمت اليمن على أساس ديني متكئة على المذهب الزيدي الهادوي الذي حصر الإمامة في أبناء علي من فاطمة الزهراء. وكان الأئمة يضفون على أنفسهم ألقاباً توحي بأنهم مختارون من قبل العناية الإلهية ليحكموا في الأرض باسم السماء. و منذ قيام الثورة أصبحت الدولة في اليمن دولة مدنية فلا هي زيدية و لا هي شافعية، و الدستور لا يشير من قريب أو بعيد إلى زيود و شوافع وإنما يتحدث عن مواطنين جميعهم متساوون أمام القانون. و رئيس الدولة مواطن لا تعينه السماء و إنما يختاره الشعب من بين عدة مرشحين، وهو يرمز إلى وحدة الشعب و الأرض و من أولى واجباته أن يصون هذه الوحدة و أن يحافظ عليها مثلما يحافظ على حدقات عيونه. و إذا كان علي عبد الله صالح ينتمي إلى المنطقة الزيدية فهذا أمر لم يختره هو، ثم أنه لا يحكم اليمن بهذه الصفة وليس من حقه حتى مجرد التفكير في هذا الأمر وإلا اعتبر خائناً لمبادئ الثورة و الجمهورية وخارجا على الدستور و يجب محاكمته. أما أنصار علي عبد الله صالح و مناصريه فهم كل اليمنيين الذين صوتوا له في الانتخابات، و معارضوه هم اللذين صوتوا لغيره، و هؤلاء و أولئك موجودون في كل محافظات الجمهورية، وهم جميعا – الأنصار والمعارضون – يعلمون علم اليقين أنه يمني الأصل و المولد و الهوى و بالتالي فهم جميعا – بما في ذلك فيصل بن شملان – أبناء جلدته.

تأسيسا على ما سبق نؤكد أنا ظاهرة أنصار الحوثي " أو " الشباب المؤمن " هي عملية خروج فاضح على الشرعية الدستورية و محاولة سافرة لشق الوحدة الوطنية للبلاد و لكننا في الوقت ذاته نرفض رفضا قاطعاً أي استثمار مذهبي لهذه الفتنة وتحويل المساجد و دور العبادة إلى منابر سياسية يجري فيها استحضار عداوات الماضي للسيطرة على الحاضر و ندعو كل من يريد أن يمارس السياسة و يحشد الأنصار و الأتباع أن يفعل ذلك خارج المسجد و أن لا يخلط بين الدعوة إلى الله والدعوة إلى مشروعه السياسي الخاص. فمعركتنا ليست مع الروافض و لكنها معركة وطن مع أجندة غير وطنية، و الفيصل في ساحة القضايا الوطنية العامة هو الدستور و القانون و ليس المذهب أيا كان مؤسسة وفقيهة.

و في الوقت ذاته ندعو الأحزاب و القوى السياسية خارج السلطة و منظمات المجتمع المدني و قادة الرأي أن يتذكروا أننا نعيش في القرن الواحد و العشرين و نرتبط –شئنا أم أبينا– بحضارة العصر، وإن الدولة المدنية الحديثة وسيلتنا للتعاطي الإيجابي مع الحضارة الإنسانية المعاصرة، وأن الوحدة الوطنية والانتماء على أساس المواطنة من أهم ركائز هذا الدولة المهددة بظاهرة " أنصار الحوثي"، وإن هذا التهديد سيستمر في حال استسلام السلطة لمطالبهم وتمكينهم من تأسيس حزب سياسي بواجهة دينية. إن المواجهة اليوم هي أيسر بكثير من المواجهة غدا و إلا فعلينا أن نتوقع التردي في قضية الوحدة الوطنية و مؤشرات ذلك بادية للعيان من خلال تحفز السلفيين ضد الإماميين و إصرار هؤلاء على مساواتهم بأولئك، و إذا تم مثل هذا فسيكون على حساب وحدتنا الوطنية، وسوف يدفع أبناؤنا ثمن تهاوننا و نفاقنا و مناكفاتنا و مساوماتنا على القضايا المصيرية.

إن السلطة السياسية معنية بالتعاطي مع الفتنة في صعدة بالطرق التي تراها مناسبة و هذا يندرج في صلب واجباتها الدستورية و القانونية، و ليس من الجائز وطنيا و أخلاقيا التشكيك في الولاء الوطني لقادة الوحدات العسكرية و تصويرهم كتجار حرب يقاتلون تحت رايات سلفية و مذهبية ضيقة. كما ليس من الجائز أن نرفع راية حقوق الإنسان خارج سياقها الحقيقي لمجرد أننا نكره السلطة و نريد أن نشوه صورتها. و ليس هناك حق لنا كشعب و مواطنين يعلو على حقنا في وطن موحد آمن و مستقر.

و لكن بالمقابل على السلطة السياسية أن لا تكتفي في تعاملها مع ما يجري في صعدة بالإجراءات الأمنية و العسكرية بحجة أنها تواجه مخططا أجنبيا. إن تعليق كل شيء على مشجب القوى الأجنبية التي تخترق صفوفنا منهج مريح في التفكير يجنبنا ما لا نطيقه و لا نتحمله و هو أن نعترف بعيوبنا و أخطائنا، و أن الخارج لا ينفذ إلينا إلا من خلال هذه العيوب و هذه الأخطاء. ومن أبرز عيوب السلطة منذ قيام الثورة و حتى الآن أنها لا تملك مشروعا ثقافيا تنويريا حداثيا، و إنها همشت المثقف و لم تقدر أهميته و دورها التنويري، وتركت الساحة للسياسيين الذين استسهلوا استخدام الدين في السياسة باعتباره أقرب الطرق لكسب الأنصار و الأتباع حتى أصبح الوعاظ والخطباء هم القادة و أصحاب السيادة على الشارع في الشأن السياسي بينما توارى المثقفون و أصحاب الاختصاص في السياسة والاقتصاد و الفلسفة و علم النفس و علم الاجتماع حيث يجري التعامل معهم كما لو كانوا عبئا أو فائضا عن الحاجة و أصبح بمقدور من هب ودب أن يتطاول على حقولهم المعرفية و يفتي في كل شاردة وواردة لمجرد أن له صوتا مسموعا وجمهورا مغلقا يسلم له بكل ما يقول.

و في مناخ كهذا غابت ثقافة الحوار و القبول بالآخر، و هي ثقافة مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى، و يجب أن تكون حاضرة في تعاطي السلطة مع الفتنة في صعدة من منطلق التفريق الضروري بين الزعماء و الأنصار. فالأنصار – حتى و إن حملوا السلاح – هم ضحايا مغرر بهم و يجب أن يعاملوا كأبرياء اعتادوا الإيمان المطلق و التصديق و التسليم حتى أصبح لقادتهم عليهم سلطة لا تناقش. و هم (الأنصار) لا يحملون أفكارا مختلفة فحسب و إنما لديهم اسلوب مختلف في التفكير لا يزن الأمور بميزان العقل و المنطق، و أقوال قادتهم تعاليم ثابتة تحفظ عن ظهر قلب و كأنها الكلمة الحاسمة و الأخيرة في كل موضوع.

إن "أنصار الحوثي" أناس يتملكهم إيمان قوي بأنهم يريدون الإصلاح و أنهم وحدهم يملكون طريق الخلاص، وهم في معظمهم تحركهم نوازع خيرة و نوايا طيبة و يحتاجون إلى أسلوباً خاصاً في التعامل من جانب كل من لا يشاطرهم أفكارهم. إنهم في الغالب شباب لم يطلع إلا على وجهة نظر واحدة في الموضوع، و هم بحاجة إلى وجهات نظر مخالفة تسلم بنقاء ضمائرهم و تعرض عليهم بهدوء و تفتح أمامهم آفاقا جديدة للتفكير المستقل لم يكن مسموحا به داخل جماعتهم المغلقة، وأي أسلوب آخر في التعامل معهم لن يزيدهم إلا اقتناعا بمواقفهم و انطواء على أنفسهم. و نحسب أن المثقفين المستنيرين الذين لديهم حظ وافر من الثقافة المنهجية العصرية هم وحدهم القادرون على النهوض بهذه المهمة و على السلطة أن تفسح المجال لهؤلاء للقيام بهذه المهمة النبيلة لأنه إذا لم تحسم هذه المعركة داخل العقول فسوف تعود إلى الاشتعال من جديد و حينها سيكون خطرها على الوطن أعظم.

إننا إذ نقدر أهمية المدخل الأمني العسكري في التعاطي مع المشكلة المثارة فإننا نشدد على أهمية المدخل الثقافي التربوي في المعالجة و نناشد كل القوى الخيرة في اليمن أن تمد يد العون للسلطة لأن المعركة معركة الوطن و ليست معركة السلطة وحدها، و أي معالجة لا تأخذ البعد الوطني العام ستبقى معالجة قاصرة و أقصى ما يمكن أن تفعله هو أن ترحل المشكلة لتعود من جديد.

و الله من وراء القصد،،،

صادر عن تيار المستقبل

صنعاء 13من فبراير 2007م

﴿ وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون ﴾ صدق الله العظيم

بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره

وبقلوب ملؤها الأسى والحزن نتقدم بخالص العزاء

وعظيم المواساة إلى

خالد علي الصغير وجميع أخوانه

في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى والدهم

علي بن علي الصغير (أبو خالد)

ونتقدم أيضاً بعظيم المواساة إلى صهره

الاستاذ حسن ثابت وكافة أسرة الفقيد

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة ويتقبله قبولاً حسناً ويسكنه فسيح الجنان ويعصم قلوب أهله وذويه بالصبر

« إنه سميعٌ مجيب »

الأسيفون:

محمد أحمد صالح، فوزي غالب، سمير غالب،

سامي غالب، أحمد محمد مقبل، ود. عبده أحمد صالح

التعاون الدولي ليس ضماناً اجتماعياً لكبار المسؤولين..

المنظمات الدولية شركاء اليمن في التنمية وفي الفساد

محمد شمس الدين
mshamsaddin@yahoo.com

أتفق وماكتبته الأخت العزيزة جميلة علي رجاء عن "الفساد الفساد دون إصرار وترصد".

فالفساد قد تغلغل في اليمن حتى أصبح الواحد منا لا يعرف أن ما يمارسه في تعامله اليومي هو فساد أم لا.

غير أني اختلف معها في أن المؤسسات الدولية المانحة والمقرضة تضع نصب عينها إيصال أموالها للفئات المستهدفة.

قد يكون الأمر كذلك في نظر الأخت جميلة لما تتمتع به من نزاهة بحيث أنها لم تتعامل مع ظروف ومشاريع تظهر لها عكس ما ذهبت إليه، كمشروع التخفيف من الفقر ومشاريع مشابهة تدار عن طريق أشخاص لهم صفة حكومية إلى جانب إدارة هذه المشاريع.

أقول، جازما، وآسفا في الوقت ذاته: إن المشاريع الممولة من القروض والمساعدات الدولية صارت واحدة من آليات "الفساد". وعليكم تتبع أداء وإدارة هذه المشاريع بالقياس مع أهدافها ومع المبادئ التي تروج لها هذه المنظمات أصلا، عن الحكم الرشيد ومكافحة الفساد.

يمكن أن نبدأ بتتبع علاقة هذه المشاريع بأهدافها أو ما يسمى "قياس الأثر" والذي يعد من أهم الآليات التي تحكم برشد هذه الإدارة وهذا الأداء من عدمه.

يمكن معرفة الأثر الكبير لمشروع ما من المشاريع، ولكن فقط على العاملين عليه، الذين تزداد قوتهم الشرائية، ونفقاتهم. أما المستهدفين فإن المشروع ينتهي دونما أثر يذكر إلا أن اليمن قيد عليها دينا وقرضا أو حسنة دولية.

سأسأل: هنا، هل كل المشاريع تحتاج إلي أثاث، وسيارات، وإيجار فلل فاخرة، وخبراء بمرتبات عالية، ومراكز أبحاث شخصية جدا، ونفقات تشغيلية باهضة؟

نعم لقد أصبحت المنظمات الدولية تقدم هذه الأموال وكأنها ضمان اجتماعي لكبار المسئولين ومن يدور في فلكهم.

وهنا مجال آخر للاستغراب؛ إذ لماذا تكف الدول والمنظمات الدولية المانحة أو المقرضة، العاملة في اليمن، عن ممارسة رقابة على المشاريع التي تمولها بل تكتفي بالإجراءات الشكلية رغم المبالغة غير المعقولة والخيالية، في مكونات ميزانيات هذه المشاريع.

وقد بدأ نهج جديد من إدارة هذه المشاريع، يمكن لولا مؤتمر لندن الذي أعاد الضوء القوي والاهتمام الرئاسي بملف المانحين، لكان أصبح هو النهج الرسمي الشامل، واقصد به تحويل المنح والعلاقات الدولية إلى ملف معتم لا يراه أحد، حيث أن بعض المساعدات والقروض لا تصل إلى مسامع الكثير، وتصرف في نطاق سري للغاية.

وولد هذا منهجا مسكوتا عنه يتمثل في عدم فصل إدارات المشاريع أو الوحدات الممولة من هذه المنظمات عن أشخاص يديرونها إلى جانب مهامهم الرسمية. وهو ما أفرز وضعا معقدا للمانحين، وجعل القرار السياسي وسيلة لحماية المخالفات الشخصية لمسؤول هذه المنظمة، أو الشركة. فغالبا ما يحتمي صاحب المنصب الرسمي بموقعه، ويمارس مخالفاته بدعم من المنصب الحكومي الذي يمكنه من إخفاء وثائق ومراسلات تتعلق بهذه المشاريع، وعدم إخضاعها لرقابة أجهزة الدولة الرقابية.

ونحن نعرف أن الحالات التي يكون فيها مدير المشروع لا يمارس أي عمل إلى جانب عمله في المشروع أو الوحدة الممولة من منظمة دولية، أكثر كفاءة. فغالبا ما يكون الأداء أفضل وذلك لحرص هؤلاء المدراء على الاستمرار في إدارة هذه الوحدات والحصول على فرص قادمة في مشاريع جديدة بعد الانتهاء من المشاريع التي يديرونها كون الكثير من المنظمات الدولية تعطي الأولوية للكفاءات النزيهة عند اختيار موظفيها للمشاريع الجديدة التي تمولها.

كثيرة هي المشاريع التي نسمع عنها ولكن لا يتم تقييمها ولا نلمس نتائجها. ولنقف على أحد هذه المشاريع التي تدار من قبل مسؤول حكومي ولم تصله الأجهزة الرقابية على الإطلاق.

إنه ورغم الكثير من المحاولات فقد ظل مشروع مكافحة الفقر عبارة عن ندوات متنقلة من محافظة إلى أخرى ومطبوعات وأثاث. تخيلوا! هل سنخفف الفقر بطباعة تقويم سنوي فاخر، أو صحيفة دورية تضع صورة رئيس الوحدة في الشمال والطير الجمهوري في الجنوب، بالإضافة إلى إعادة الأخبار الرسمية، التي نسمعها في الإذاعة والتلفزيون خمس مرات في اليوم، ونقرأها في الصحف الرسمية والأهلية الطابعة؟!

مع أنه يمكن لنا الاستفادة من مشروع أي جمعية أو منظمة اجتماعية تكافح الفقر بطريقة عملية، من تمكين للأسر من معامل خياطة إلى أفران للخبز، وحتى أغنام للرعاية، على الأقل هذا

أفضل بكثير من تغيير الأثاث المكتبي للمشروع، مع أنه ليس الآلية التي يكافح بها الفقر، ولسنا البلد الأول الذي يريد مكافحة الفقر حتى تعجز عن الخروج من مكتب المشروع وحلقات النقاش والطباعات الفاخرة.

هنا أسأل عن سر دمج الخطة الخمسية بإستراتيجية التخفيف من الفقر، وهل هذا هرب من تقييم مشروع الفقر الذي أثار ضجيجا يساوي ضجيج المفاعل النووي الإيراني؟ ولكن بين المعنيين، الذي أنتهى أمرهم بالتواطؤ على النسيان، رغم الأسئلة الموجعة، من قبيل:

أين الكوادر التي تم تأهيلها في هذا المشروع حتى لا نظل معتمدين على الخبراء الأجانب؟

بل ماذا عن الكوادر السابقة التي تم ركنها؟

والأهم هو: هل يجوز لخبراء المنظمات الدولية ممارسة التجارة في البلدان التي يعملون بها؟ أم أن في بلاد الإيمان يمان والحكمة يمانيه كل شيء جائز؟

لماذا لا يتم تقييم المشاريع ذات التمويل الأجنبي بين الحين والآخر؟

وعموما، حتى لا يجرنا مشروع الفقر للحديث التفصيلي، فإن عرض نتائج وصرفيات المشاريع الممولة من المنظمات الدولية عقب الانتهاء من كل مشروع سيحقق المزيد من الشفافية. لذا نحن بحاجة إلى الميزانية المفتوحة وخاصة المشاريع التي تدار بسرية ولا يلمس المواطن نتائجها.

ومن الواجب على الدولة، أو بالأولى على المنظمات، طالما والأولى توصف بالفساد من قبل هذه المنظمات التي تبحث عن الحكم الرشيد، أن تسأل قليلا عن جدوى أي ندوة يصرف لها التمويل، خاصة وأنه لا يحضرها إلا لون واحد، ورأي سياسي واحد، وموظفون لا يمكنهم الخوض في الجدل الذي سيعني لهم المزيد من "الفقر" حين يجدون أنفسهم وقد أثاروا المتاعب للأغنياء.

أنا لا أريد أن أتهم المنظمات الدولية، ولكني فقط أنبهها علها غافلة.

وسأسأل في ذات السياق، عن قضية تثير الاستغراب، وهي الطريقة التي تدار بها البحوث والدراسات في ميدان عمل المانحين في اليمن.

وقبلها سأقول: إن تنشيط مجتمع البحث، والعمل بشفافية وحسب معايير علمية، كانت أهم ميزات نشاط منظمات المجتمع الدولي والمحلي، في البلدان.

فلماذا صار الأمر في اليمن، علاقات عامة، وصارت أسماء قليلة هي التي تتولى البحث عن كل قضية وفي كل مجال. وكيف أن مراكز لا إسم لها في ميدان البحث، تصبح وكأنها شركات مقاولات، تأتيها الطلبات من كل جهة وعن كل موضوع؟! صحيح أن هذه المنظمات تميل -لأسباب ليست كلها تتعلق بالشللية وتبادل المنافع- إلى القبول بتوصيات بعض المسؤولين الذين استهواهم تأسيس مراكز أبحاث، وشركات؛ ولكن كيف يمكن إذاً تحقيق النزاهة العلمية، وكيف يمكن ضبط مبادئ الحكم الرشيد؟

إن من حق المسؤولين الاحتياط لما بعد الوظيفة العامة، وتأسيس شركات ومراكز حق لهم، بل هو ميزة لتقوية المجتمع الخاص؛ ولكن: أليس ثمة قواعد تسمي استغلال المنصب العام لصالح العمل الخاص "فسادا"؟!

لقد أصبح عقد الندوات وفتح الوحدات فكراً تبنتها شلة معينة وجعلت منه موضة وثقافة ووسيلة لهدر الموارد للوصول إلى مشروعها الخاص.

وللأحزاب رسالة

وإذا كان يمكننا إضافة هذه الممارسات، إلى ملف الحزب الحاكم المتخم بتهم الفساد ووقائعه، فماذا يمكننا أن نقول عن المعارضة؟!

ترى لماذا يظل ملف الإنفاق الرشيد للقروض والمنح، بعيدا عن اهتمامات الرأي العام، وبخاصة قادة الأحزاب؟!

لا أدعو للعمل بالطريقة التقليدية، التي يمكنها أن تحول هذا المجال إلى وسيلة مقلقة للتعاون الدولي، أقصد أن ننشر التهم دون استيضاح وتوثق؛ بل أتحدث عن التعامل المفتوح فقط.

لماذا، مثلاً، لا تتخاطب الأحزاب، مع مختلف المنظمات المانحة، وتطالب بإشراكها في النقاش العام، وليس في التنفيذ، ولا في الآليات، حتى لنقول إن ذلك مرفوض قانونا؟!

لماذا لا انتباه للقروض، ليس على طريقة طلاب جامعة الإيمان الذين سيكتفون بالخطابة التحريضية كما فعلوا ضد الرسوم الدنمركية،

ولكن بالنقاش العلمي الهادئ، الذي يهمه المستقبل للجميع.

وباعتقادي أن شخصية كـ"فلافيا بنسيري" الممثل المقيم للأمم المتحدة، يمكن المراهنة عليها، في التعاون مع المجتمع، لما تكنه من حب لليمن وما تبذله من جهد لدى قيادات الأمم المتحدة وسفراء الدول المانحة في سبيل تقديم الدعم لليمن وجديتها في ممارسة الشفافية في المشاريع التي تمولها الأمم المتحدة.

كما أن البنك الدولي هو الذي بادر حتى الآن بدعوة الإعلام، والأحزاب للنقاش العام حول هذه القضايا.

لذا فإن مزيداً من الضوء على التفاصيل، هو الذي سيحمينا كيمنيين وكمنظمات ودول مانحة من أن نكون ذات يوم بين يدي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. والأهم هو الطريق للإنفاق الرشيد للقروض والمنح الدولية لبلدنا.

صدر حديثاً عن
مركز دراسات الوحدة العربية

بناية سابات تاور - شارع الويون - ص.ب: ٦٠٠٦ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٢ - لبنان
هاتف: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٩ - ٨٠١٥٨٧ (٩٦١-١)
فاكس: ٨٦٠٥٤٨ (٩٦١-١) - برقياً: مرعربي
بريد إلكتروني: info@caus.org.lb
إنترنت: http://www.caus.org.lb

مدخل إلى القرآن الكريم: الجزء الأول: التعريف بالقرآن
د. محمد عابد الجابري
(٤٥٦ ص - $٢١)

العراق: من الاحتلال إلى التحرير
د. خير الدين حسيب
(١٨٧ ص - $١١)

الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية
ندوة فكرية
(٤٦٦ ص - $٢٤)

الاغتراب في الثقافة العربية: متاهات الإنسان بين الحلم والواقع
د. حليم بركات
(٢٢٦ ص - $٦)

في سببية وجدلية العمارة
رفعة الجادرجي
(٢٩٨ ص - $١٢)

أزمة المشروع الوطني الفلسطيني: من "فتح" إلى "حماس"
د. عبد الإله بلقزيز
(١٥٩ ص - $٦)

دولة الرفاهية الاجتماعية
ندوة فكرية
(٨١٦ ص - $٢٤)

الزبونية السياسية في المجتمع العربي: قراءة اجتماعية - سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس
د. حافظ عبد الرحيم
(٢٨٨ ص - $١٤)

السيادة والسلطة: الأفاق الوطنية والحدود العالمية
مجموعة من الباحثين
(٢٠٨ ص - $٦)

العصر العباسي الأول: دراسة في التاريخ السياسي والإداري والمالي
د. عبد العزيز الدوري
(٣٠٤ ص - $١٠)

مجتمع العمل
مصطفى الفيلالي
(٦٠٨ ص - $١٨)

السودان على مفترق الطرق: بعد الحرب.. قبل السلام
مجموعة من الباحثين
(٢٨٧ ص - $٨)

عن حقوق الإنسان

عيدي المنيفي

محمد.. لا شيء عائق أمام إرادته

اكثر من أربعة أعوام مُذ عرفته سائقاً لتاكسي في أمانة العاصمة، كانت بداية معرفتي به حين استوقفته ليوصلني إلى مكان بغيتي، طلبت منه أن يوصلني إلى مكان ما، لكنه دفع إليَّ بورقة وقلم لأكتب له المكان الذي أريد؛ إنه أصبم وأبكم، كل ما يستطيع فعله هو أن يقرأ الكلام واسم المكان الذي تريد ان تصل اليه ليوصلك إلى بغيتك من أقصر مسافة ودون ان يشطح في المبلغ وعرفت فيما بعد أنه من جيراني، وكثيراً ما أشاهده في الطريق وفي المسجد وهو ذاهب إلى عمله.

محمد ذو الثلاثين ربيعاً تزيد أو تنقص قليلاً، أكمل دراسته الثانوية والتحق بالمعهد التقني وتخرج فيه. وإلى جانب انه يعمل بسيارته المتواضعة (التاكسي) هو مهندس ايضاً. تزوج منذ سنوات وغاية ما يطمح اليه ان يحصل على وظيفته في أي مرفق حكومي تساعده على العيش بأمان واستقرار، خاصة وأن قانون العمل يلزم الحكومة بتخصيص 5٪ من الوظائف العامة سنوياً لشريحة المعاقين. لكن «محمد» وكثير غيره ما زالوا بطالة في الشارع والحكومة هنا ملزمة بإيجاد فرص عمل له ولأمثاله فهو شديد البأس، قهر اعاقة وتجاوزها وليس ثمة مشكلة يعاني منها سوى حرمانه من حقه في التوظيف.

انه شاب مثابر مجتهد، كريم الطباع والاخلاق وذو قلب مرهف.

تجد في سيارته المتواضعة صوراً للمسجد الاقصى وزعماء حركة المقاومة في فلسطين ولبنان. ولا أدري الآن إن كانت صورة صدام حسين على واجهة سيارته. لكم انا سعيد ان يكون محمد من بين قائمة أصدقائي من ذوي الاحتياجات الخاصة لان صداقاتهم تشرح النفس وتؤكد كم نحن بحاجة إلى أن تكون اخلاقنا رفيعة وعالية مثل محمد وغيره من المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة فهم امثلة رائعة لدماثة الاخلاق ورقة القلوب.

آه كم اتمنى أن أكون مثلهم!

«الحق في الحياة» للشلل الدماغي

رغبة جامحة في زرع الابتسامة على وجه المعاق

■ «النداء» - المحرر:

اعترافاً بحقوق الطفل المعاق وايماناً بطاقته وقدراته المحددة، وبأن من حق الطفل المعاق ان يحصل على الخدمات التي يحتاجها من خلال تبني نظام تأهيل يمكنه من ممارسة حياته ويساعده في تحقيق التكيف والاندماج الشامل مع البيئة المحيطة به ليصبح على قدم المساواة مع الاطفال الآخرين؛ انطلقت مؤسسة «الحق في الحياة» للشلل الدماغي كأول مؤسسة إنسانية أهلية غير حكومية لتولي اهتماماً خاصاً ورعاية متميزة للاطفال المصابين بالشلل الدماغي.

وبرغم أنها (المؤسسة) لم ينقض منذ ميلادها سوى اشهر لا تزيد عن عشرة إلا أن القائمين عليها يؤكدون أنهم يقدمون خدمات جليلة للأطفال المعاقين عن طريق نخبة من الاساتذة اليمنيين والاساتذة العرب والمصريين منهم خاصة. حين سمع الأهالي عن المؤسسة دفعوا بأبنائهم الذين اتضح أنهم بدأوا يتعافون وان قليلاً بعد ان فقد اهاليهم الأمل في تحسنهم؛ إلا أن فلماً وثائقياً بالصور اكد أن الاطفال المصابين بالشلل الدماغي وضمور في الدماغ، كانوا لا يستطيعون على سبيل المثال ان يحركوا بعض اعضائهم مثل الايدي والشفاة والارجل وغيرها، وبدأوا اليوم بعد تلقيهم العلاج والتدريب، يمارسون حياتهم بشكل لا بأس به بعد ان كان البعض طريح الفراش.

● يتحدون اعاقتهم

إن انجاز الرسالة وبلوغ الأهداف يكمن في العمل التخصصي لتقديم افضل الخدمات لاطفال الشلل الدماغي كماً ونوعاً، وتوفير سبل تأهيليهم ودمجهم في المجتمع. ولذلك كان اول الاهداف التي تقوم لها المؤسسة: التوعية بسبل الوقاية من الإصابة بالشلل الدماغي، من خلال التدخل اللازم والمبكر وتقديم المعالجات السليمة، اضافة إلى تدريب وتأهيل الاطفال المعاقين بمهارات متكاملة وحيوية على صعيد الدور الاجتماعي، وتحسين نوعية الحياة لهم في الاسرة والمجتمع وتبني برامج في مجال رعايتهم وتأهيلهم تتصف بقدرات وخصائص التنمية المستدامة، وبناء علاقات دائمة ومتطورة مع المراكز والجهات ذات العلاقة داخل اليمن وخارجها.

وللمؤسسة عديد مشاريع منها مشروع الدمج الشامل لطفل الشلل الدماغي في المجتمع وانشاء خط ساخن للمساهمة في تقديم الاستشارات الطبية، اضافة إلى تصميم موقع على شبكة الانترنت لنشر معلومات تهم اطفال الشلل الدماغي وأسرهم من خدمات، اخبار، تجارب، اسئلة واجابات...الخ. واصدار فلم تعليمي وكتيب عن الشلل الدماغي بهدف نشر المعلومات الضرورية واللازمة للتعامل مع اطفال الشلل الدماغي.

وتنظم المؤسسة عديد انشطة منها ندوات علمية وورش عمل لتناول القضاياوالمشكلات المتعلقة بالشلل الدماغي، وتدريب الكوادر العاملة وتبادل الخبرات (دورات في الوقاية، دورات في الاكتشاف المبكر،...) وإقامة لقاءات توعية بالخدمات المتاحة للأطفال المصابين بالشلل الدماغي، وتشجيع أسرهم لتكوين جماعات دعم اسرية فيما بينهم من خلال الندوات واللقاءات المتنوعة والبرامج الموجهة، والمشاركة في الفعاليات والمؤتمرات ذات العلاقة على المستوى المحلي والدولي.

يتبع المؤسسة مركز «الأمل» للعلاج الطبيعي المكثف، ويعتبر المركز الأول في اليمن المتخصص في علاج حالات الشلل الدماغي ويستخدم احدث التقنيات الأوروبية (بدلة الفضاء، الجهاز العنكبوتي، والجهاز المعلق،...) متبعاً خصوصية البرامج والخطط العلاجية بحسب كل حالة.

وتعمل المؤسسة من خلال الاقسام التالية: الاستشارات الطبية المتخصصة، العلاج الطبيعي، التربية الخاصة، تأهيل المعاقين، والعلاج الترفيهي.

في الخامس من ابريل 2007م اعلنت مؤسسة «الحق في الحياة» اشهار نفسها بشكل رسمي على الرغم من أنها تعمل منذ حوالى عشرة اشهر تقريباً.

كشف الاستشاري في أمراض المخ والاعصاب الدكتور يحيى الثور ان عدد المعاقين في اليمن يصل إلى مليون شخص بينهم 30٪ مصابون بإعاقة الشلل الدماغي، مشيراً إلى أن ٩٠٪ من المصابين بإعاقة الشلل الدماغي يعيشون ضمن اسر فقيرة عاجزة عن القيام بواجبها تجاه أبنائها.

مدير المستشفى الالماني الحديث دعا إلى تضافر الجهود الحكومية والخيرية من اجل رعاية المصابين بهذا الداء، مؤكداً على أهمية انشاء مراكز متخصصة لرعاية وتأهيل المصابين بإعاقة الشلل الدماغي كونها اصابة تصعب معالجتها في كثير من الاحيان.

حديث د. الثور جاء في حفل الاشهار لمؤسسة «الحق في الحياة» والمعروفة اختصاراً بـ«رتل».

يومها قالت نور باعباد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية أن وجود «رتل» مهم باعتبار ان الشلل الدماغي لم يصل إليه الدعم الاجتماعي والعمل الخيري حتى الآن رغم المعاناة الكبيرة التي يعانيها الاطفال المصابون بهذا الداء واسرهم العاجزة عن معالجتهم.

من المؤمل أن تقوم «رتل» ببعض الانشطة الهادفة إلى رعاية وتأهيل المصابين بهذه الاعاقة وتزويدهم بمهارات متكاملة وحيوية على صعيد الدور الاجتماعي في سبيل تأهيليهم ودمجهم في المجتمع وتنظيم ورش عمل لتناول القضايا والمشكلات المتعلقة بالشلل الدماغي وتدريب الكوادر العاملة وتبادل الخبرات.

واشارت باعباد الى سورة «عبس وتولى» قائلة إنها اكبر دعم من الخلاق عز وجل للمعاقين، إضافة إلى ما كرسه الرسول صلى الله عليه وسلم في سلوكه تجاههم وخاصة قصته (ص) مع ابن أم مكتوم.

«رتل»، التي يرأسها الدكتور نجيب غانم وزير الصحة الاسبق وتديرها الدكتورة أروى ثابت، استعرضت في حفل الاشهار، كيفية معالجة الاطفال المصابين بالاعصاب وتقويتها وانشطة المؤسسة وما تقوم به من جوانب انسانية تعمل على إعادة تأهيل المعاق ودمجه في المجتمع.

«سوياً نزرع الابتسامة» هو الشعار الذي رفعته وترفعه المؤسسة، وهو ما اكدته امة السلام الحاج في كلمتها عن اولياء امور الطلاب المعاقين، الذين قالت انهم كانوا يعانون الكثير ومعاناتهم تكبر لكن الله هيأ لهم قلباً رحيماً خفف من معاناتهم في التعامل مع اطفالهم والدليل ان تحولاً للأحسن ظهر على الأطفال المعاقين.

● تساعده معلمته على تحريك أصابعه

تنمية ثقافة المعاق كجزء من التنمية الشاملة

■ «النداء»:

دشنت جمعية رعاية وتأهيل المعاقين حركياً بصنعاء الأحد الماضي برنامجها الثقافي والرياضي لعام 2007، تحت شعار «تنمية ثقافة المعاق جزءاً من التنمية الشاملة».

وفي حفل التدشين قالت نجيبة حداد وكيل وزارة الثقافة أن الجانب الثقافي بالجمعية يشهد قفزة نوعية من فترة إلى أخرى. معتبرة ان ما رأته من برامج ثقافية متميزة في الجمعية ونماذج ابداعية تدل على قوة الارادة التي تتميز بها شريحة المعاقين.

واشادت حداد بالمكتبة الخاصة بالجمعية والتي تضم العديد من العناوين الثقافية في مختلف المجالات. مثمنة الجهود المبذولة في دعم الانشطة الثقافية في جمعية رعاية وتأهيل المعاقين حركياً وغيرها من جمعيات المعاقين.

وقال رئيس الجمعية علي الوجيه، المسؤول الثقافي والرياضي بالجمعية محسن الشرعبي، ان الجمعية ستقوم خلال الفترة المقبلة بتنفيذ العديد من المشاريع الثقافية والرياضية بدعم من وزارة الشباب والرياضة وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين، بهدف تفعيل هذه الأنشطة بما يصب في خدمة شريحة المعاقين.

تخلل الاحتفال عدد من الفقرات الثقافية المتنوعة في مجالات الفن والشعر والقصة وغيرها من الفعاليات.

من جانب آخر تفقدت حداد الاطفال المعوقين خلقاً وعددهم 15 طفلاً من ابناء محافظة الحديدة جرت لهم عمليات تجميلية مجانية في الشفاة الارنبية في مستشفى الجنيد التخصصي بصنعاء. واشادت عضو انصار الطفولة في الوطن العربي بالدور الانساني الذي يقوم به الفريق الخاص من الاطباء، بإجرائه عمليات جراحة تجميلية (يونالوث)، وبالعمل الخيري الانساني من قبل القائمين على المستشفى ومنظمة «أدرا» وجهد القائمين على المستشفى والطاقم الطبي.

يذكر أن (200) طفل كانوا استفادوا من العمليات الجراحية التجميلية التي اجراها المستشفى لهم مجاناً.

الصماء البكماء العمياء.. هيلين كيلر!!

■ عمر بن عبدالعزيز العمقي

نجت تلك الطفلة الرضيعة، التي اصيبت بالعمى من الموت. لكنها فقدت ثلاث حواس أساسية: السمع والبصر وبالتالي القدرة على الكلام. لقد عجزت أسرة الطفلة عن تقديم العون لها، رغم انها من العائلات الامريكية المعروفة بثرائها وتحضرها. فلم يكن بمقدور الأطباء مساعدة هذه الطفلة على استعادت القدرة على الكلام والسمع والبصر.. ولم يكن بمقدور هذه الاسرة الرضى بحكمة الله وقدرته!

عاشت (هيلين كيلر) في طفولتها حياة مليئة بالشفقة والحزن والألم والرعاية العاجزة. نشأت على نمط بهيمي في الاهتمامات: تأكل، تنام، تشرب، تحصل على ما تشتهيه، وتفعل ما يلوح في خواطر عقلها. وحينما لا تحصل على شيء ما، أو لم تفهم ما تريد ممن حولها فإنها تصاب بنوبات غضب جنونية فتضرب، تكسر، تصرخ، تبكي.

وفي السابعة من عمرها قامت العائلة بإحضار معلمة ومربية لطفلتهم الخرساء البكماء الصماء. لقد كانت المهمة شبه مستحيلة على تلك الشابة الصغيرة ذات الواحد والعشرين ربيعاً؛ لكن المعلمة (أن سوليفان) رفضت الانهزم، وبدأت البداية الصحيحة: لقد أحبت هيلين. احبتها بصدق وبعمق على الرغم من كل صفاتها. لقد كانت تنظر إليها بعينين ملؤهما الأمل والعزم والحنان!

كانت (آن) تردد في اعماقها: «هيلين يا حبيبتي يجب ان تعيشي حياة أفضل! يجب أن تخرجي من قوقعتك! أعلم أنك تملكين القدرة والذكاء وانني املك الرغبة والعزم».

كانت هيلين مزعجة جداً بسبب أن من حولها كان يشفق عليها إلى حد تدليلها الدلال الأعمى. فحرصت معلمتها على تغيير سلوكياتها السلبية، وقامت بتعويدها على سلسلة من السلوكيات التي لم ترضخ لها هيلين بسهولة. لقد كان ترويضها صعباً جداً لما تتميز به من عناد وافتعال للغضب؛ فقد بلغ عنادها أن صفعت معلمتها فبادلتها الصفعة مؤكدة لها أنها ندٌ لها وليست أقل في شيء ولذلك ستحاسب على كل فعل ويجب ان تتحمل مسؤولية تصرفاتها كاملة.

ورويداً رويدا اعتادت هيلين على الجلوس بأدب عند تناول الطعام، وأن تأكل بالملعقة، ولا مناص لها من ملء ابريق الماء ان سكبته على الأرض.

بعد ذلك بدأت المعلمة الانتقال إلى المرحلة الثانية وهي تعليم هيلين لغة الانامل، وهي لغة تعتمد على كتابة الاحرف على الكف بلمسات معينة ومختلفة. وبعد محاولات مضنية، ادركت المعلمة ان هيلين لا تملك ابداً اي معنى حسي في رأسها لهذه الكلمة أو تلك. ولحل هذه المعضلة راحت المعلمة تجول بصغيرتها في الحقول والبراري وفناء المنزل وعلى الطرقات. وتجعلها تلمس بأصابعها كل شيء وتتعرف على ملامحه ثم تكتب لها على كفها اسمه لكي تتعلم هيلين ذلك!

لقد حاولت هيلين أن تربط بين الكلمة ومعناها الحسي الملموس.. واثناء ما كانت تلعب بالماء كأي طفلة مرحة، جاءت العناية الربانية الرائعة لتفتح ابواب الحياة على هيلين وكأن رقة الماء ببرودته وملمسه، دفعتها إلى إزالة الستار عن عقلها فقفز المعنى إلى واجهة وعيها فكتبته بلا وعي على كف معلمتها. لم تصدق (آن) ما فهمته من اصابع هيلين وتأكدت منها فإذا بها تكتب «ماء». بكت (آن) من الفرحة لانها نجحت أخيراً.

واستمرت هيلين برفقة معلمتها، فعلمتها لغة (برايل) وانهت الدراسة الاساسية ثم الدراسة الجامعية. نعم فقد كانت تذهب برفقة معلمتها (آن) التي كانت تقوم بترجمة كل ما يقال في القاعة وكتابته على كف هيلين.

اصبحت هيلين كاتبة شهيرة وذاع صيتها في القارات الست حين نالت جائزة نوبل في الآداب. وقد كتبت على يد معلمتها العديد من الروايات العالمية والتي ترجمت إلى العديد من اللغات.

لقد أحيت هيلين الأمل في قلوب من حولها من المعاقين واليائسين سواء ذوي الاعاقة الجسدية او النفسية.

لقد انشأت المدارس المتخصصة، والمنتديات الرائدة، وصالت وجالت تحدث الناس بلغتها المتواضعة التي تعلمتها من وضع اصابعها على شفتي وحلق معلمتها ثم تقليد الاهتزاز. تحدثت بتلك اللغة المقبولة عن معاني التفاؤل والحياة الكريمة والجمال وكسر قيود الروح!!

أخيراً، إن لم يكن لديك يد كالسيدة (آن) تأخذك من ضعفك فجاهد أن تكون قوياً مثلها تأخذ بيد من حولك!

فيما بلغت قيمة المبيعات اكثر من ٨ مليارات ريال

887 مليون ريال مديونية القطاع الحكومي من استهلاك كهرباء عدن

■ عدن - خاص:

كشف تقرير صادر عن المؤسسة العامة للكهرباء -محافظة عدن، أن اجمالي المديونية المستحقة للمؤسسة على مرافق للقطاع الحكومي من استهلاك الطاقة الكهربائية في المحافظة بلغ 887 مليوناً و475 ألف ريال حتى نهاية العام الماضي 2006م، وذلك من الإجمالي العام للمديونية لدى كافة المشتركين بمختلف شرائحهم والتي بلغت اكثر من مليارين 700 مليون ريال، بزيادة مقدارها 114 مليون ريال عن متخلفات العام السابق 2005م، والتي كانت قد بلغت في نهايته مليار و595 مليوناً و784 ألف ريال.

فيما بلغت المتخلفات التي لم يتم تسديدها من قبل كبار المستهلكين 127 مليون ريال فقط بزيادة بلغت 15 مليوناً عن مديونية عام 2005م والتي وصلت إلى اكثر من 111 مليوناً و894 الف ريال.

اشار التقرير إلى أن كهرباء المنطقة الأولى، التي تدخل في اطارها مديريات: صيرة، خور مكسر، التواهي، والمعلا نصيب الأسد من حجم المديونية المستحقة لها من المشتركين حيث بلغت ملياراً 193 مليوناً و578 الف ريال تليها المنطقة الثانية بمديونية بلغت 779 مليون و954 الف ريال. وجاءت المنطقة الثالثة والتي تدخل في اطارها مديريتي المنصورة والبريقة في المرتبة الاخيرة اذ بلغت المتخلفات المستحقة لها لدى المشتركين 736 مليوناً و435 الف ريال.

وذكر التقرير ان شريحة المواطنين تعتبر الاكثر تخلفاً في تسديد ما عليها من مستحقات للمؤسسة حيث بلغت المديونية المتراكمة عليها في نهاية العام الماضي 2006م أكثر من مليار و659 مليوناً و919 الف ريال بنسبة زيادة مقدارها 115 مليوناً و272 الف ريال عن متخلفات عام 2005م والتي بلغت ملياراً و544 مليوناً و647 الف ريال.

وفي اتجاه مقابل اوضح تقرير المؤسسة أن الاجمالي العام لمبيعاتها حتى أواخر عام 2006م المنصرم بلغ ثمانية مليارات و348 مليوناً و348 ألف ريال. بينما بلغت قيمة التسديد من الطاقة الكهربائية ثمانية مليارات و185 مليوناً و81 الف ريال، وهو ما يمثل نسبة 98٪ من اجمالي المبيعات.

وتوزعت المبالغ التي تم تسديدها حتى نوفمبر 2006م بحسب شرائح المشتركين على النحو الآتي:

- الأهالي (4.298.226.991) ريالاً بنسبة 56٪.
- كبار المستهلكين (1.014.975.260) ريالاً بنسبة 100٪.
- الحكومي (2.871.252.848) ريالاً بنسبة 100٪.
- حسابات مجانية (625.935) ريالاً بنسبة 35٪.

وأوضح التقرير أن أبرز الصعوبات التي تواجه مؤسسة الكهرباء في عدن هي المديونية المتراكمة لدى المشتركين، الى جانب البناء العشوائي على مسارات الخطوط الناقلة للتيار وكذا عدم توفر مواقع مناسبة لانشاء محطات فرعية، ناهيك عن مشكلة الفاقد بسبب رداءة وقدم بعض اجندة الشبكة، واختلاس التيار الكهربائي عن طريق الربط المباشر الذي يشكل تهديداً وخطراً كبيراً على حياة وأرواح المواطنين.

حق الرد

الأخ/ رئيس تحرير صحيفة «النداء» الاسبوعية المحترم

بعد التحية

من خلال متابعتنا لصحيفتكم الصادرة يوم الاربعاء 7 فبراير 2007 العدد رقم 89 تبين ورود خبر في صفحتها الأخيرة تحت عنوان «أحلام لندنية تتبخر في دهاليز شرطة عدن» وبالإطلاع على الخبر تبين أنه يخص المتهمة أروى صالح علي الهمدان المنظورة قضاياها أمام محكمة الشيخ عثمان الابتدائية الأولى برقم 147 لسنة2004 جريمة جسيمة بوقائع إنتهاك حرمة مسكن والأضرار بمال الغير وهي متهمة فيها هي وولديها محمد وأحمد حيدر أنور الهمداني إلى جانب شخص رابع يدعى مسعد محمد الطاهري. والقضية الثانية برقم 670 لسنة 2006 جريمة غير جسيمة وهي متهمة فيها بإرتكاب وقائع الاحتيال والسرقة والإضرار بمال الغير.

هذا وقدر ورد في الخبر المنشور في صحيفتكم أن المتهمة المذكورة تتساءل عن أن عضو النيابة منصور محبوب قد منعها هي ومحاميها من الاطلاع على ملف القضية الأخيرة التي كانت منظورة أمامه عند وصولها إلى النيابة.

وحيث أن كل ما ورد في الخبر المذكور عار من الصحة ومناف للحقيقة حيث أن النيابة قد مكنت محاميها من الإطلاع على كل ورقة في ملف القضية وكان ذلك امامها وأمام غرمائها واما فيما يتعلق بأمر القبض ضدها فقد صدر فعلاً ضدها وذلك وفقاً لنص المادة(175) من قانون الاجراءات الجزائية لكون محل إقامة المتهمة المذكورة لم يكن معروفاً للنيابة حتى تتمكن من إستدعائها عن طريق التكليف بالحضور.

وأما فيما يتعلق بالأرضية التي تدعي ملكيتها فإن النيابة قد طلبت منها اثناء التحقيق إحضار أصول الوثائق التي تثبت ملكيتها للأرضية المدعى بها ولكنها لم تقم بإحضار تلك الوثائق على الرغم من أن النيابة قد منحتها الفرصة الثانية لإحضارها، في حين أن الطرف الآخر المجني عليهما قد قدما أمام النيابة العامة وثائق ملكية للأرض المذكورة وهذه الوثائق هي عبارة عن أصول الصور التي لديها إلى جانب عقد شراء لهذه الارض من والد المذكورة وعمها وعقد تأجير من مصلحة اراضي وعقارات الدولة وترخيص بناء وشهادة استلام موقع، إلا أن المتهمة المذكورة تهرب من مواجهة المجني عليهما أمام الجهات القضائية المختصة (النيابة والمحكمة) و(كلام غير واضح من المصدر) على أصول وثائق الملكثة وليس بناءً على صور حتى ولو كانت هذه الصور طبق الأصل وذلك لكون الأصل موجوداً لدينا الطرف الآخر المدعي.

تكرموا بنشر هذا الرد في نفس الموقع من الصحيفة لبيان الحقيقة مع العلم أن المتهمة المذكورة ما زالت متهربة من المثول أمام المحكمة على الرغم من إحالة القضايا المذكورة من قبل النيابة إلى المحكمة.

وتقبلوا تحياتنا،،،

عبدالرحمن غالب ياسر
وكيل نيابة الشيخ عثمان

صراع الأراضي في شبوة.. وخلافات مسؤوليها!

■ شبوة - شفيع العبد:

تشهد منطقة بلحاف -محافظة شبوة- هذه الأيام أجواء من الصراع بين عناصر «مافيا الأراضي»، حيث يقع مشروع ميناء تصدير الغاز المسال. ويهدف الصراع الذي ظهر على واجهة المشهد الشبواني، إلى السيطرة على أكبر قدر من مساحات الأراضي.

مصادر كشفت لـ«النداء» عن محاولات يجريها البعض بهدف الحصول على وثائق وعقود (مزورة) وبتواريخ تسبق تاريخ البدء في مشروع الغاز. كما إن البعض يدعي ملكيته الأراضي وإنه قد ورثها كابراً عن كابر وهو ما يتنافى مع كونه من غير سكان المنطقة.

تأت تلك الصراعات وعمليات السطو المنظم في الوقت الذي ما زال فيه المتضررون من المشروع يترددون على مكاتب الدولة للمطالبة بصرف التعويضات التي اعتُمدت لهم والتي أخذت الوعود فيها منحى المماطلة.

إلى ذلك أفشلت قوات الأمن المكلفة بحماية المشروع إعتصاماً كان ينوي المتضررون القيام به أمام بوابة المشروع للتعبير السلمي عن رفضهم واستنكارهم للمماطلة في صرف التعويضات المقرة من مجلس الوزراء.

الغريب في الأمر أن هذا يحدث أمام صمت السلطة المحلية بالمحافظة والتي تفرغت للخلافات على أمور لا تقارن بالعبث الذي يطال الاراضي في بلحاف.

وفي معلومات تم تسريبها لـ«النداء» أكدت احتدام الخلاف بين المحافظ علي المقدشي والأمين العام للمجلس المحلي على خلفية تجاوز الأخير لمهامه وصلاحياته المنصوص عليها في قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية، والى حد اصدار أوامر ادارية بالتعيين في ظل وجود المحافظ وذلك من صلب مهامه، وهي الأوامر التي لم تراع المصلحة العامة.

كما أشارت نفس المعلومات إلى محاولة البعض في المحافظة إحباط المحاولات التي يقوم بها المحافظ والرامية إلى معالجة الاختلالات وإصلاح الاعوجاج الاداري والمالي الذي تعاني منه المرافق الحكومية.

ومن تلك المحاولات ما يقوم به رئيس فرع المؤتمر الشعبي بالمحافظة من إعتراضات على تغييرات لبعض الافراد من مناصبهم، أثبتت التجربة عدم قدرتهم على انتشال اداراتهم مما وصلت إليه من سوء. ويستند المذكور على اسطوانة (حزبية) تضر بالمحافظة اكثر مما تخدمها.

وقد عبر عدد كبير من ابناء المحافظة عن حاجة محافظتهم لتغييرات جذريةتطال عدداً كبيراً من المسؤولين الذين يتربعون على المناصب دون أن يقدموا ما يشفع لبقائهم سوى مزيد من الهبر والفساد؛ مطالبين المحافظ في ذات السياق بإحداث تغيير فاعل على مستوى اداء المكاتب من خلال ضخها بطاقات شابة لم يلوثها الفساد بعد.

إستغاثة مركز الإغاثة!؟

■ «النداء»

«مع الأسف الجهات الأمنية هي الوحيدة التي ما زال الجهل مخيماً على أفكارها وما زالت بلا وعي بمهام الدار أو انها تتجاهلها».

الكلام أعلاه للمحامية/ عفراء الحريري المدير التنفيذي لمركز دار الإغاثة في عدن.. والذي جاء كرد فعل طبيعي على حضور ضباط من الأمن اثناء زيارة وفد من منظمة (أوكسفام) البريطانية للدار لاستطلاع احوال المركز. وهو ما جلب الاستياء للوفد، وأثار الحنق والريبة لدى أهل الدار.

إذ لم يحدث ذلك مع زيارات نفس الوفد لمنظمات وجمعيات اخرى في نفس الفترة الزمنية التي زار فيها الوفد محافظة عدن.

ترى ما الذي يريده ضباط الأمن؟ وما هي الحكمة من الرقابة الأمنية على «دار اغاثة» تعمل في وضح النهار وبكل شفافية وهي تعد تجربة فريدة من نوعها في اليمن، تقدم خدماتها للنزيلات اللاتي هن عبارة عن سجينات مفرج عنهن قانوناً أو هاربات من عنف اسري، وبعد أن تخلى عنهن المجتمع والدولة لم يجدن من مأوى آمن سوى دار الإغاثة التي تعمل جاهزة بكل طاقمها لتقديم يد العون والمساعدة ومحاولة تأهيل النزيلات، وتزويدهن بالمعارف اللازمة لتكون عوناً لهن في الحياة، ليخرجن وهن اكثر قدرة على مواجهة اعباء الحياة والتعامل بوعي حقوقي وقانوني؟!

بدلاً من أن يضطلع اولئك بواجباتهم نجدهم يزرعون العراقيل في طريق الباحثين عن بصيص أمل في الحقوق والحريات ولو في حجم «خرم إبرة»؛ وهو ما يعني خلق مزيد من المضايقات والعقبات والضغط السلبي على منظمات المجتمع المدني التي تقوم بأدوار هي من صميم عمل «السلطة» ولكنها تخلت عنها وتركتها على طريق الفساد، وأدارت لها الظهر نحو مزيد من «الهبر»..

على السلطة أن تعيد النظر في حساباتها، وتراجع الكيفية التي تتعامل بها مع الوضع في البلد بصورة عامة ومنظمات إغاثة.

المجتمع المدني على وجه الخصوص معني بالأمر، حتى لا تأتي اللحظة ا لتي يجد فيها تلك المنظمات وقد أغلقت ابوابها وطوت اوراقها وحزمت حقائبها، وسيكون الخاسر الوحيد هم شريحة المهمشين، الذين هم الضحية الأبرز لسلطة لا تجيد التفكير ولا التعامل الا بعقلية بوليسية صرفة.

ما حدث في مركز دار الإغاثة يجب ان لا يمر دون حراك حقوقي. يجب علينا ان نجعل منه إستغاثة تحتاج إلى اغاثتنا جميعاً. بالموقف، بالكلمة.

بالتضامن، بالرفض القاطع لمثل هذه التصرفات التي تكشف عن رغبةعدوانية تجاه المجتمع المدني ومنظماته التي بدأت تتنامى ويعي الافراد اهميتها وحتمية وجودها.

فسحة

زحام..

أنا شاب لكن عمري ألف عام
وحيد لكن بين ضلوعي زحام
خايف ولكن خوفي مني أنا
أخرس ولكن قلبي مليان كلام
وعجبي!!

■ صلاح جاهين

وأخرى

حياة في الـ inbox (18)

وما يـزال الخيط الأبيض يسـيل من وسـطك، ويروح إلى نقطة سـوداء. هكذا يبدو لكل عين قـادرة على النظر وبوسعها الابصار.

ما يـزال ذاك الخيط الأبيض دليلاً واحـداً على أنك ما تزال على قيد الحياة.. كما والحب.

وهو الحـب ذاته الذي تصر ثانية على خوفك واحترازك منه. هـو الحب الذي يحتفـل العالم بعيـده اليوم. الحب الذي يشـعل الكـون ويقوم بتلوينة بالأحمـر. الكون اليوم أحمـر. الكون اليوم في الحب ويغرق فيه ويذهب في غنائه. الحب اليوم يرقص ويذهب أصحابه إلى لا نهاية نشـوتهم وابتهاجهم. الحب اليوم بفسـتان أبيـض وجدائل من نور وأنهار وكؤوس متلاصقة. الحب اليوم على الشـفاة وعلى كـروت مصقولة وتزهو. الحـب اليـوم، ورود حمراء بين الأصابع وفي حقائب البنات. الحب اليوم جمهورية مستقلة يتمتع مواطنوها بكافة حقوقهم الدستورية والبشرية. الحب اليوم كائنات فرح وشـوق وغناء، الحب اليوم، سيد الكون والعالم والجغرافيا والناس والتاريخ. الحب اليوم «سـيدي وحبيبي».

هل تراك ذاكراً «سيدي وحبيبي»، رواية هدى بركات!!

أتراك مستذكراً ما قالته في بداية سطورها.. «أحببته حباً لا يوصف. ليس بسـبب أني لا أحسن الوصف، أو بسبب عدم قدرتي على الكلام والاسـتفاضة فيه حين يتعلق الأمر بي، بداخلي ومشاعري، بل لأن ذلك الحب يبقى غامضاً، لم أسـمع أحداً يتحدث بمثله». وأيضاً عندما تقول «لن نتأخر قلت وأنا ألف ذراعي حول رقبة الجردون وبي له مشـاعر عرفان ومحبة يصعب وصفها. شـددت ذراعي حول رقبته بقوة ثم... رحت أمشـي أمامه و هو يتبعني مثرثراً وأنا لا أسمع ما يقول. رئتاي مفتوحتان أعبّ الهواء الربيعي الفاتر وأدخل في بطن الليل كخنجر مصقول».

«لكن وديع أختفى. اختفى.

انشقت الأرض وابتلعته. تبخر في الهواء». وكان هذا في القسم الثاني من الرواية، قسم سامية.

ولم تكن أنت على علم لا بالقسم الأول ولا بالأخير.

كنت تقرأ وفقط. كنت تروح في أكلك الأسطر بلا هوادة، ولو لم تفهم شـيئاً. كانت رواية حب كما وأسطرها. كانت كما كانت، وكنت أنت غائباً عن تلك الأسـطر وتلك الرواية. وربما، وهذا احتمال كبير، كنت غارقاً في الرواية ذاتها.

«ولا يستطيع الواحد ان ينسى إن لم يفهم».

وأيضـاً. كانت تحبه كالكلب. كمـا يحب الكلب الأصيل الجميـل صاحبه بدون مقابـل. ونكاية بالـكلاب البندوقة الوضيعة، الشاردة تنهش وتسير. ونكاية بأصحاب الكلاب الوضيعـة، يلقون بالفتات، يركلون ويمشـون. ومهما قالوا كانت تعطيه الحبل المربوط على الرقبة يسير بها أينما يريد وهي تهز ذيلها يميناً ويساراً كدليل قاطع على سعادتها.

هل تراك ذاكراً الآن كله هذا؟

هل تراك ما تزال محتفظاً بكل هذا في ركن أمين بداخل قلبك ولا يصله أحد؟

هل تـراك تروح مرتعشـاً كلمـا مـررت مخيلتك بتلك التفاصيل الدافئة والمسكوبة على ورق؟

هل تراك في كل ذلك ومعتاشاً عليه، أم أن دودة النسيان ثقبت ذاكرتك وسال كل ما كان فيها؟

كان العالم في عيد حبه، أقول لك.

كان لون العالم أحمر، والقلب أحمر.

وكان الكون يرقص في حين كنت أنت مستسلماً وخائراً في عتمتك ولا تنظر لأحد ولا تود شيئاً.

■ جمال جبران

اختارها وقدم لها أحمد الهمداني وترجمتها شيرين محمد

أقاصيص يمنية مترجمة

صدر حديثـاً عـن كتـاب التواصـل ومركـز عبادي للدراسات والنشر، كتاب «أقاصيص يمنية مترجمة»، تضمن 55 قصة يمنية مترجمة إلى اللغة الانجليزية، إضافة لنشر النصوص في لغتها الأصلية. واختار القصـص وقـدم لها أحمد علي الهمداني الاسـتاذ بجامعـة عدن، وقامت بترجمتها شـيرين ياسـين يار محمد، الاسـتاذة المشاركة في ذات الجامعة.

وقال الهمداني في مقدمته إن «الذي يقرأ الواقع الأدبـي الراهن يجـد ان الأقصوصة اليمنية قد اسـتولت علـى اهتمامـات الأدبـاء والكتـاب اليمنيـين، وأنهـا تحتـل مكانـة رفيعـة فـي حركـة الأدب اليمنـي المعاصر، وأن الشـعر لـم يعد يسـتأثر بالواقع الأدبي كله». وعلل الهمدانـي ذلـك بقولـه ان ذلك ربمـا يعود إلـى أن القصـة اليمنية المعاصـرة اقرب إلـى الشـعر، وأن كتابتهـا هـي أشـبه بالتداعيات الشعرية منها بالعمل الفني المطلـوب فيه الفكـرة المختمـرة القائمة على تمحيص المعمارية وتدقيق البنى الفنية التي تعتمد عليهـا الأقصوصة في وجودها اليومي الاعتيادي وفي مجراها الدائم. وقال الهمداني مؤرخاً لتاريخ كتابة القصة اليمنية وأنهـا قد قطعت شـوطاً طويلاً في طريقهـا من البدايات الأولـى حتى الوضـع الراهن الـذي وصلت إليـه وهو طريـق يمتد على سـتين عاماً، مرت القصة خلالها بـأدوار ومراحل منذ أواخـر الثلاثينيـات وبدايـة الأربعينيات وحتى أواخر القرن الماضي.

و«اختلطت في هـذه المراحل وتلك الادوار الـرؤى الفنيـة المختلفـة، مـن كلاسـيكية وسينتمينتالية، إلى رومانسية وواقعية حتى آخر الصيحات في عالم الأقصوصة».

هـذا وقـد توزعـت القصـص المختـارة علـى عـدد من الأسـماء الادبيـة اليمنية ومـن مختلف مراحلها وأجيالهـا، مثال: أحمد الهمداني، أحمد محفـوظ عمر، أروى عثمان، حسـن اللـوزي، خالد الرويشـان، زيـد مطيع دماج، زين السـقاف، صالح البيضاني، عبدالكريم الرازحي، محاسـن الحواتي، محمد الغربي عمران، محمد عبدالوكيل جازم، محمد عبدالولي، هدى العطاس، همدان دماج، وجدي الأهدل، نادية الكوكباني، وجمال جبران.

«أدب ونقد» تفتح ديوانها لأسامة الدناصوري

احتفـت شـهرية «أدب ونقـد» علـى طريقتها برحيل الشـاعر والكاتب أسـامة الدناصوري. المجلـة وفـي عددهـا الجديـد قامـت بتخصيـص ديوانهـا الصغيـر لمختارات شـعرية ونثرية للكاتب الراحل، من اختيـار وتقـديم ميسـون صقر. جاء عنوان المقدمة «كتابة لا تليق بصداقتي لأسـامة الدناصـوري»، قالت فيـه عن تخلصه فـي كتابتـه مـن «تعقيدات والتواءات اللغة واضعاً نفسه فـي جيـل خـاص بـه». وقالـت صقـر عن محاولات أسـامة التي ذهبـت فـي الهـروب مـن أسـر معنـى الشعر المباشـر، وهذا ما نشاهده في كتابه الأخير الذي كان النثر سـيده وعمـوده، «النثر الذي كان في حد ذاته الشـعر خالصـاً. وكان موائماً بـين حالتيه العامية التـي يحبهـا والفصحـى التي تسـتعصي عليـه لأنه لم يعبـأ يومـاً بالكم في شـعره، شـعره العصـي عليه مثل الحياة، الحياة التي شـربها مرة واحدة واكتفى بالقليل منهـا». كمـا كتبت ميسـون صقر عن نقطـة ان النثر كان الحـل الوحيد له فـي مرحلة ضيق الوقـت ولهاث الموت وراءه. نثره الذي اكتشـف فيه جمال كتابته وقدرته على الاسترسـال والاضافـة كان يكتـب حالتـه كلهـا: حياته وقصائده وأصدقائه وعائلته وزوجته سهير التي كانـت مادة أصيلة فـي حياته وكتابته. كان أسـامة الدناصـوري يكتب الحياة التي عاشـها والتي سيعيشها بعد موته.

هـذا وقـد جـاءت المختـارات مسـتقاة مـن مختلـف اعمالـه ومراحلـه الكتابيـة، مثل: «كلبي الصغيـر، كلبي الهـرم»، وديوان «عـين سـارحة وعين مندهشـة»، وكـذا «مثـل ذئب أعمـى»، و«على هيئة واحد شبهي».

●●●

الحياة طيبة

... يبدو أن الحياة جميلة كما يقولون
حقاً! إنها لجديرة بأن تعاش
لقد غفرتُ لها كل ما مضى
الحياة طيبة
لم تكن تقصد شيئاً سيئاً
كانت تمزح معي بالتأكيد
كانت تمزح -تلك الخبيثة...

أسامة الدناصوري

رسائـــل قصيـــرة

أحمد الزكري

(1)

حين أكون برفقتك
لا ضير أن أكون مختالا
ولا غرابة أن يحسدني
البحر.

(2)

بعد أن التقيتك
وروينا معا ظمأ الموج
جبانا وجدتني
يخاف السير بمفرده.

(3)

لم يكن خيالي
كعينيك اليمامة
اعترفت لعينيك..
حين صافحني الشجن.

● للفنانة آمنة النصيري

المدى
الاربعاء 3 صفر 1428هـ الموافق 21 فبراير 2007 العدد (91)
Wed. 3/2/1428 - 21 Feb. 2007 No. (91)

قصيدة من كتاب الأم *

عبدالعزيـز المقالـح

أين أرمي برأسي؟
على أيِّ صدرٍ
وقد رحلتْ عن تخوم المدينة
كلُّ الجبال،
وكلُّ الغيوم
وغابَ الفضاء الذي صنعتهُ
من الحب أمي؟
وحتى السحابةُ
تلك التي رافقتني زمانَ الهجير
وكانت تغذِّي بألوانها
فرحتي،
رحلتْ كأصابعِ أمي!

مَلَكُ الموت كان هنا
يتجول منذ أسابيع
ينحتُ صفصافةَ البيت
نعشاً لأمِّيَ..
صفصافةُ البيت
تلكَ التي كنتُ أشربُ من كفِّها
عسلاً صافياً
أنحني عند أقدامها
أتوسَّل أغنيةً وصباحاً
لأغسلَ حزني
وأنسى ذنوبَ المساء الطويل
وشمعةَ أيامِهِ
حينما رحلت
أدرك القلب
كم هي تشبه أمِّي!

أين تأوي وقد ذهبتْ؟
ولمن تشتكي جرح قلبِكَ؟
لم يبق غيرُ روائحها
في بقايا المكان وفي الوردِ ،
لم يبق غيرُ أحاديثها
في بقايا الزمان..
إلى أين تأوي؟
ومن خبز أيِّ يدٍ سوفَ تأكلُ؟
واأسفاه!
يموت الجمالُ إذا ماتتِ الأُمُّ
واحسرتاهُ!
يموت الحنانُ إذا ماتتِ الأُمُّ!
تغربُ شمسُ الحياةِ
كما غربت حين شالوا
على النعش أمي.

آه يا صاحبي – يا أنا –
ما الذي في المقابر تَبكيهِ؟
صفصافةَ البيت
أم أمَّكَ الألقَ المتوهجَ
في كل زاويةٍ منهُ
في الكلماتِ
وفي الماءِ
في صلواتِ العصافير
في جسدِ الضوءِ
في زمنٍ كان أطيبَ ما فيه
رجعُ أحاديثها
واشتعالُ مناديلها
حين يدنو البعادْ
ويبتل من وجعٍ صوت أمي؟!

مثلَ طفلٍ يتيمٍ تساءلتُ:
أين تُرى تذهبُ الأمهاتُ
إذا ما دنا الموتُ
واحتشدتْ حولَ أكفانهن
وجوهٌ معذبةٌ
يهطِلُ الحزنُ فوق تجاعيدها
وينامُ البكاء على خدِّها ؟
قيل لي: إنها عبر أشواقها
سوف تعرج نحو السماء
إلى جنةِ الخلدِ
قلت: إذن ستصير السماءُ
من اليوم أمي.

جَسدُ الموت لا يشبه الجسدَ
الـ.. كانَ يحنو عليه
ويسهر حولَ سرير طفولتهِ
جَسدُ الموت يذوي
يقاوم أوجاعَهُ
ضامرَ الشفتين
ولكنهُ كملائكةِ الله
يبدو بهيَّ الرؤى
يستعيد – مع الصمت –
أحلامَهُ،
حُبَّهُ،
ليس يذكر أحزانَهُ
والسنينَ العجافَ
وما رسمته على صدره
من أغاني الجراحِ
وآهات أمي!

كنتُ آوي إليها
إذا دهمتني العداوةُ
أو لفحتني رياحُ الصداقة
كنت أنام على ركبتيها
فأنسى المدينةَ والناسَ
أنسى خياناتهم
ثم تأخذني صوبَ دنيا من الحلم

● الفنان محمد الجالوس - الاردن

نحو صلاةٍ مع الأنبياءِ
أرى الناسَ في صورةٍ ليس أحلى ...
أرى شجراً ليس يبلى
وأوديةً ليس تُحصى
أرى مدناً لا غبارَ
وألْمح في قطرات الندى
وجه أمي.

صِرتُ وحدي،
كما وضعتني على حافةِ الأرض
ذاتَ مساءٍ قديم،
ولكنني لم أعدْ ذلك الطفل
يحرسني حبُّها
بعد أن وهنَ العظم
واشتعلَ القلبُ شيباً
يكابدني وجعي
وأكابد نار العداوات..
أحذيةٌ
خوذةٌ
سلحفاةٌ
ضفادعُ
ألْسنةٌ كالدجاج المعلَّبِ
حزني عليَّ كحزني
الذي يتماهى
على قبر أمي.

لستُ وحدي
معي حُبُّها وفضاءٌ من الذكريات،
معي قَبْرُها
كلما ضاقتِ الأرضُ بي
واحتواني دخانُ الحياةِ
ذهبتُ إليه
وألقيتُ رأسي بجنبِ الضريح
وآنستُ دفئاً بقلبي
وعُدْتُ بريئاً
نظيفاً من الحزن والخوف
عاد لي الشعرُ
بهجةُ أيامنا
شمعدانُ العشايا
وزادُ الطريقْ
وقنديل أمي.

* نقلاً عن فصلية «غيمان»

alnedaa_yemen@yahoo.com

الندا

اسبوعية.. سياسية.. عامة

عنوان الندا على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

الاربعاء 3 صفر 1428هـ الموافق 21 فبراير 2007 العدد (91) Wed. 3/2/1428 - 21 Feb. 2007 No. (91)

دماج أميناً عاماً والجبوبي أميناً مالياً

مجلس نقابة الصحفيين قبل استقالة البكاري

انتخب مجلس نقابة الصحفيين الزميل مروان دماج أميناً عاماً جديداً للنقابة، خلفاً للزميل حافظ البكاري الذي استقال لأسباب تتعلق بارتباطات عمل ودراسة.

وناقش المجلس في اجتماع خاص عقد الأحد استقالة الزميل البكاري، مبدياً تفهمه لظروفه، ومشيداً بالجهود التي بذلها لتعزيز دور النقابة خلال الفترة السابقة.

المجلس انتخب الزميل راجح الجبوبي لشغل موقع الأمين المالي، والزميل سامي غالب للجنة الحريات، والزميل علي الجرادي للجنة القانونية.

وقال مروان دماج في تصريحات صحفية إن المجلس سيعمل في الشهرين القادمين على استكمال الاجراءات الخاصة بشراء مقر للنقابة في العاصمة ومتابعة انجاز توصيف وظيفي خاص بالصحفيين العاملين في المؤسسات الاعلامية العامة.

• مروان دماج

• راجح الجبوبي

• سامي غالب

• علي الجرادي

أبعد من مجرد تخاطر

السنحاني الذي يقطن رفقة «سالي» و«جاكي»

نشرت «النداء» في أخيرة عددها الصادر في 31 يناير قصة علي حمود السنحاني صاحب التجربة الانسانية المثيرة للدهشة والإعجاب في آن، وبعد أسبوعين كانت القصة ذاتها تنشر في صحيفة «الدستور» الأردنية منسوبة لمراسلها في صنعاء الزميل عبدالعزيز الهياجم الذي يدير أيضاً موقع «الثورة نت». صاحب القصة في نسختها الأردنية الأليمة كان أميناً لصاحب القصة الأصلية الزميل بشير السيد. وللأمانة فقد أضاف صاحب النسخة الأردنية كلمتين سبقتا إسم بطل القصة السنحاني، هما المواطن اليمني -لزوم التعاطي مع قارئ عربي!

لم يكن صاحبا الحق، وهما صحيفة «النداء» والمحرر بشير السيد، ليدركان العدوان الذي وقع عليهما، وعلى اخلاقيات المهنة، لو لم تنشر صحيفة «السياسية» الصادرة عن وكالة «سبأ» القصة المدهشة نقلاً عن «الدستور» الأردنية. وصحيفة «النداء» الملتزمة أساساً في ميثاقها عدم الدخول في سجالات وملاسنات مع الزملاء والزميلات في مختلف وسائل الأعلام، لتأسف إذ تضطر لتكشف عن هذه الواقعة، تسكت عن الوصف اللائق بها، حرصاً على كرامة الزميل العزيز، أملة أن يبادر إلى إجراء -لامناص منه- حيال «النداء» و«الدستور» يحول دون أية مضاعفات، ويعمل على وقف آثار العدوان.

ملتقى زوجته ليتمطن رفقة «سالي» و«جاكي»
(يمني) ينفق أغلب دخله على التمطط منذ ٥٠ عاماً

بين الرياض وطهران

محمد الغباري
malghobari@yahoo.com

خلال أقل من اسبوع، حمل رئيس مجلس النواب، ونائب رئيس مجلس الوزراء، رسالتين متتاليتين من الرئيس علي عبدالله صالح إلى القيادة السعودية لم يكشف صراحة عن مضمونهما وإن بدا واضحاً ان الاحداث الجارية في محافظة صعدة هي المغزى.

الواضح ان جهوداً غير عادية تبذلها السلطات لدينا لإقناع القيادة السعودية بخطورة الجماعة التي يتزعمها عبدالملك الحوثي بعد قتل أخيه، وان الرياض لم تستجب بسهولة حتى الآن لهذه المساعي، خصوصاً وأن الزيارة القصيرة لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية جاءت بعد ايام من زيارة الشيخ عبدالله الأحمر المعروف بعلاقته الوثيقة مع القيادة السعودية.

حساسية حكومة المملكة من تحريك ملف الأقليات الشيعية داخل أراضيها، تجعلها تتعامل بحذر مع إيران ومع قضايا لها صلة بالصراع المذهبي. ولذلك فإن الزيارات المتتالية لمستشار الأمن القومي الايراني إلى الرياض ومثله مستشار الأمن القومي السعودي الأمير بندر بن سلطان إلى طهران أضحت اليوم عامل قلق لدى الجانب اليمني، الذي يراهن كثيراً على مساندة سعودية في المواجهة ولاعتبارات وحدة الأهداف.

وإذا ما وجد تأكيد لما يقال عن مشروع توافق سعودي ايراني يضمن الاخير بموجبه عدم الخوض في القضايا المذهبية داخل المملكة وفي جدارها، في مقابل مساهمة الأول في تطبيع الاوضاع في العراق ولبنان، فإن اليمن سيكون أكبر الخاسرين.

ما لا ينبغي أن يغيب عن صناع القرار لدينا هو أن تدويل المشكلات الوطنية يجعلك أسير تلك الأطراف التي تعمل على تطويع تلك المشكلات وبما يتلاءم ومصالحها. ولهذا فإننا بحاجة إلى معالجة وطنية، بالتأكيد ان القوة وحدها لا تحققه.

ضحايا الجغرافيا

لم يغلق بعد ملف قتل محمد الحامدي، لكن ملف محمد الشعبي الذي ينتمي إلى ذات المنطقة وقُتل في معتقل تابع لمكتب الاسكان بالعاصمة، أُغلق، بتصريح «مسؤول» صدر عن نائب امين العاصمة أكد فيه ان الرجل أقدم على الانتحار.

خلال الاسبوع الماضي كان العشرات من ابناء مديرية حبيش يزاحمون اخوانهم في القهر ابناء الجعاشن الفارين من بطش الشيخ، يزاحمونهم الشكوى من مماطلة الاجهزة الامنية في ايصال قتلة الحامدي إلى القضاء، حيث يتمتعون بالحماية في احد معسكرات الجيش. وطالبوا ايضاً بفتح تحقيق في واقعة مقتل الشعبي على يد مسؤولين في مكتب الاسكان.

من مخيم لاجئي الجعاشن في منطقة دار سلم، إلى مكتب النائب العام في مذبح مروراً بمقر البرلمان المطل على الجهة الغربية لميدان التحرير، تجسدت صورة المواطنة المنتهكة، ومأساة غياب العدالة، واستبسال السلطات في دعم ومساندة الطغاة والقتلة.

المأساة لا تقف عن حدود المنطقة الجغرافية، فهي كذلك في وصاب وريمة وتعز والحديدة.

أغرب ما في حياتنا كيمنيين أن تجد مسؤولاً امنياً يعلن صراحة عجز السلطات عن القاء القبض على قاتل لأنه يتمتع بحماية ضابط في وحدة عسكرية، وان تتبادل الجهات الأمنية توجيه الخطابات الرنانة بضرورة إلقاء القبض على الجناة وإيصالهم لينالوا جزاءهم، وان تتصدر تلك التوجيهاتك «عاجل جداً مرسل للتنفيذ» ومع ذلك لا يتم شيء.

... من ابناء محافظة ريمة ويحمل بطاقة شخصية صادرة عن مصلحة السجل المدني، قُتل قبل أكثر من عام، في منطقة «شعوب» وهو يبيع القات، على يد اثنين من افراد عصابة معروفة للأجهزة الأمنية.

منذ ان قتل هذا الشاب الذي يكدح ليل نهار من أجل لقمة عيش كريمة، والسلطات عاجزة عن إلقاء القبض على قتلته الذين فروا إلى إحدى قرى مديرية الحيمة، وبتأكيدات وزارة الداخلية نفسها، ولم يعد من خيار امام ابناء المحافظة الجديدة إلا المطالبة بضمهم إلى رعية أحد المشائخ الكبار حتى يتمكنوا من إجبار الحكومة على الإقتصاص لقاتل ابنهم.

أحتفل الزميل العزيز
محمد الظاهري
الاسبوع الماضي
بعقد قرانه
على الآنسة
فاطمة سعيدي
وبالمناسبة نتقدم له بأحر
التهاني والتبريكات
ألف مبروك
وعقبى للزفاف

المهنئون:
مراد هاشم
حمدي البكاري
أحمد الشلفي
وأسرة «النداء»

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

عدن «الطيب»

مُنقَّب صدفة لاقيته
وكيف يا قلب حبَّيته
كيف سخيت يا اسمر وحالي
وانت ذي عالم بحالي
كيف سخيت تنسى الليالي
وانت عندي أغلى غالي
يا حبيب، كنت اشوف الشمس في طلْعة جبينك
يا حبيب، كنت اشوف الزهر ناعس في جفونك
يا حبيب، كنت اشوف النجم يضوي في عيونك

ساهر يا ليل وحدي
دمعي على خدي

احبها
أحلى الليالي جنبها
ما اقدرش اعيش
إلا بها

«المَيْ (الماء) والرملة
يشهد على قلبي
ونَبْلَه على نبله
مغروسة بجنبي

●●●

كان ذلك بمنتدى «الطيب» الثقافي بمحافظة عدن، حيث تمكن المنتدى من استحضار كافة الأطياف الزاهية، حسن عطا، واسكندر ثابت، أحمد قاسم، بامدهف، ومحمد سعد، والزيدي، وجميع اولئك النجوم الذين حضروا إلى المنتدى بكثافة ومرح وتوهجات تعنقد ألقها مضفوراً بعنوان عبقرية المكان: عدن.

واندلعت من اعماقي عاصفة الحنين الهوجاء، وجرفتني موجة عارمة من الشجن إلى زمن غارب، هارب، وشفيف.

الشجن إلى عدن وانا فيها لأني لم أعثر على الكثير منها، معنى ومبنى.

والشجن إلى عدن يشبه الشجن إلى نفسي وإلى بعض انفاسي التي تقلص خزينها وانقطع رنينها إلى أن كان ما كان في يوم الاثنين الماضي بمنتدى «الطيب»، حيث ابتلعتني شهقة «الجُنان» وضربت مجدداً بمس من فن عدن في صميم ذاكرة الأدلة التي اهتاجت واضطربت واعترمت وبالغت في الطوفان.

وكانت الضربة عنيفة ولا تحتمل بالنسبة لانسان ضمر في اعماقه صوت الطرب وكاد يتساكن مع واقع موت الفن والثقافة وعدن.

وكانت الضربة عاصفة رغم انها توارت خلف طبقة ناعمة تماوجت قدامي واندادت بألحان الفنانين عزيز وانيس، وكل ما يرج الذاكرة ويزلزل الوجدان ويستعيد ما فيك من انسان.

يومها تحدث الاجلاء من اعضاء واصدقاء وضيوف منتدى «الطيب» عن شؤون وشجون وهموم وآلام وأحزان.

ويومها كانوا مفارقة عملاقة وخلاقة، فرغم انغماسهم بالأوجاع ورغم انهراسهم بالقهر والغبن فقد كانوا يترنمون ويغنون. تصوروا أن مثل هذا الأمر يحدث، وانه لا يحدث، الا، في عدن!

ولسعتني عقارب الندم بسبب من ذهابي اليهم اعزلا من صحفيتي -بلا كاميرا ولا مسجل- وبسبب من انذهالي بقماشة المحاضر التي تلبستني ولبستني وأفسدت طبعي وطابعي وانتهت بي إلى مجرد «فاشل» عادي في بلاد تشوشت معاييرها إلى حد أصبح معه الفشل بطولة.

واتصل الزميل سامي غالب بالصدفة واخبرته ان موضوعاً لـ«النداء» سيكون عن المنتدى الذي كان (فيني) ولم أكن فيه إلا كممسوس فيه، ووعدته بكتابة لم انجزها الاسبوع المنصرم، ولم استوفيها هذا اليوم وسوف تكتبني في قادم الايام لأن ما جاء على لسان الدكتور علي عبدالكريم عن حالة الفن وعدن في ذلك المنتدى الطيب لا يمكن أن ينسى.

طبعت بدار نجاد للطباعة والنشر ت: 220131